

الكتاب الرابع
في العوامل

الكتاب الرابع في العوامل

(الكتاب الرابع في العوامل) في الأسماء الرفع والتنصب من الفعل ، وما ألحق به في العمل وابتدئ^(١) ذلك بتقسيم الفعل إلى لازم ، ومتعد ، ومتصرف ، وجامد ، ونعم بتنازع العوامل معمولاً واحداً ، المقضى لإضماره غالباً في الثاني ، وضده ، وهو اشتغال العامل الواحد عن المعمول لوجود غيره للمقضى لإضماره هو غالباً من الباقي .

(الفعل) أربعة أقسام (لازم ، ومتعد ، وواسطة) لا يوصف بلزوم ولا تعد وهو الناقص : كان ، وكاد ، وأخواتهما . وما يوصف بهما ، أي باللزوم والتجدي معاً ، لاستعماله بالوجهين (كشكر ، ونصح على الأصح) فإنه يقال : شكرته ، وشكرت له ، ونصحت له ، ونصحت له ، ومثله : كليت ، وكليت له ، ووزنته ، ووزنت له ، وعددت له ، وعددت له .

ولما تساوى فيه الاستعمالان صار قسماً برأسه . ومنهم من أنكره ، وقال : أصله أن يستعمل بحرف الجر ، وكثر فيه الأصل والفرع ، وصححه ابن عصفور .

ومنهم من قال : الأصل تعديه بنفسه ، وحرف الجر زائد .

وقال ابن درستويه : أصل « نصح » أن يتعدى لواحد بنفسه ، وللآخر بحرف الجر ، والأصل : نصحت لزيد رأيه . قال أبو حيان : وما زعم لم يسمع في موضع .

(١) ط : « ابتدئ » بدون واو .

قلت : ولا أظنه مخصوصاً بنصح ، فإنه ممكنٌ في باقي أخواته ^(١) إذْ يقال : شكرت له معرُوفه ^(٢) ، ووزَّنتُ له ماله .

قال الرضي الشاطبي : وهذا النوعُ مقصورٌ على السماع .
ومنه ما وصف بهما مع اختلاف معناه : كفتَّخرَ فاه [٨١/٢] وشحاه ^(٣) بمعنى : فتحه وفغرفوه وشحا بمعنى انفتح . وكذلك : زاد ، ونقص . ذكره في «شرح الكافية» .

(فاللآزم) ويقال له : القاصيرُ ، وغير المتعدّي للزومِ فاعيلَه وعدم تعدّيه إلى المفعول به : (ما لا يبنى منه مفعول تام) أي بغير حرف جرٍّ ، كغضب ، فهو مضموب عليه بخلاف المتعدّي ، ويقال له : الواقع ، والمجاوز ، فإنه يبنى منه إسم مفعول بدون حرف جرٍّ كضرب فهو مضروبٌ .

(ولزمه) أي : اللزوم (فَعَلَّ) بضم العين ، ولا يكون هذا الوزن إلاّ لأفعال السجايا ، وما أشبهها مما يقوم بفاعله ، ولا يتجاوزُه ، كظُرف وعذُب ، وجُنُبٌ . . . (وتَفَعَّلَ) كتَدَحَّرَجَ ، (وانفعل) كاتَّقَطَعَ وانصَرَفَ ^(٥) ، (وافعل) بتشديد اللام كاحمرَّ ، وازورَّ . (وافعلَّلَ) أصلاً كاقشعرَّ واشمازَّ ، أو إلحاقاً

(١) ط : « إخوته » .

(٢) ا : « معرفة » .

(٣) هذه الكلمة محرّفة في النسخ الثلاث ، ففي أ : « صحا » بالصاد ، وفي ب ، ط : « وسحاه » بالسین . والصواب من شرح شذورالذهب ٣٥٦ حيث يقول ابن هشام : « وشحا » بالشين المعجمة ،

والحاء المهملة . ط : « وسحا » بالسین . تحريف .

(٤) الوصف منه : « جنيبٌ » . والجنيب : الغريب .

(٥) « وانصرف » سقطت من أ .

كَأَكْوَهَدٌ^(١) الفَرْخُ : أي ارتعد ، (وَاَفْعَنْلَلٌ^(٢)) أَصْلًا كَافْعَنْسَسَ وَاَحْرَنْجِمَ^(٣)
أَوْ إِحْقَاقًا كَاَحْرَبْنِي^(٤) الدَّيْكَ : إِذَا انْتَفَشَ . (وَاَفْعَالٌ) كَاَحْمَارٌ .

قال ابن مالك : فهذه الأوزان دلائل على عدم التعدّي من غير حاجة إلى الكشف
عن معانيها .

(ويتعدّى) اللاّزم (لغير المفعول به) من المصدر ، والزّمان والمكان .

(وقيل : لا يتعدّى لزمنٍ مُختصٍّ إلاّ بحرف و) يتعدّى (له) أي للمفعول به
(بحرف جرٍّ مخصوص) .

(ويطرد) أي يكثر ، ويقاس (حذفه) أي الحرف (لكثرة الاستعمال) نحو :
دخلت الدّار ، يقاس عليه : دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو : ذهب الشام
وتوجهت مكّة ، فيسمع ، ولا يُقاس .

(ومع أنّ ، وأنّ) المصدريتين (إذ لا لبس) كعميت أنّ تذهب ، وأنّك
ذاهب أي « من » بخلاف ما إذا لم يتعيّن الحرف فلا يجوز الحذف للإلباس نحو :
رغبت أنّك قائم ، إذ لا يدري هل المحذوف : « في » أو « عن » .

وأما قوله تعالى : « وَتَرَوْنَ أَنَّ تَنْكِحُوهُنَّ^(٥) » فالحذف فيه إمّا للاعتماد

(١) ا ، ب : « كالوهد » ، تحريف .

(٢) ط فقط : « وافعل ، وافعلل » بزيادة : « افعل »

(٣) يقال : افعنسس البعير : إذا امتنع من الاتقياد . ويقال : احرنجمت الإبل : إذا اجتمت .
وكلام السيوطي يوهم أن : افعنسس لاماها أصليتان ، والحقيقة أن أصلي اللام هو : احرنجيم .
وقد أشار إلى هذه التفرقة الصبان ٢ : ٨٨ .

(٤) ط : « كاحرابنا » تحريف .

(٥) سورة النساء ١٢٧ .

على القرنية ، أو لقصند الإجماع ، ليرتدع بذلك من يرغب فيهن للمهين وجمالهن
ومن يرغب عنهن لدمامتهن ، وفقيرهن .

(زاد ابن هشام) في المعنى (وكي) . قال : وقد أهملها النحويون هنا مع تجويزهم
في : جثت كي تكرمني ، أن تكون « كي » مصدرية ، واللام مقدرة ، قال :
ولا يحذف معها إلا لام العلة ، لأنها لا تجرّ غيرها بخلاف أن وأن .

(ومحلها) أي : أن وأن بعد الحذف فيه خلاف :

(قال الخليل : والأكثر نصب) حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب
مما حذف منه . (و) قال (الكسائي جرّ) لظهوره في المعطوف عليه في قوله :

١٣٩٥ . وما زرت ليل أن تكون حبيبةً لي ولا دين بها أنا طالبة .^(١)

ولما حكى سيويه قول الخليل قال : ولو قال إنسان : إنه جرّ لكان قولاً قوياً ،
وله نظائر نحو قولهم : لاؤ أبوك^(٢) .

قال أبو حيان وغيره : وأما نقل ابن مالك ، وصاحب البسيط عن الخليل أنه
جرّ ، وعن سيويه : أنه نصب فوهم ، لأن المنصوص في كتاب سيويه عن الخليل :
أنه نصب . وأما سيويه فلم يصرح فيه بمنصب .

(وشدّ) الحذف (فيما سواه) أي سوى ما ذكر كقوله :

١٣٩٦ . كما غسل الطريق الثعلب^(٣) .

(١) من قصيدة للفرزدق يمدح بها المطلب بن عبد الله المخزومي . انظر الديوان ٩٣ . وسيويه ١ : ٤٩٨ ،
والأشعري ٢ : ٩٢ .

(٢) أصله : لله أبوك .

(٣) سبق ذكره رقم ٧٦٩

وقوله :

١٣٩٧ . أشارت كُليبٍ بالأكفِ الأصابعُ ^(١) .

أي إلى كليب .

(ولا يقاس على الأصح) بل يقتصر فيه على السماع . وقال الأخفش الصغير :
يقاس إذا أمن اللبس كقوله :

١٣٩٨ . وأخفي الذي لولا الأسي لقتضاني ^(٢) .

أي لقتضى عليّ .

(و) يعدى إلى المفعول به أيضاً (بضمته معنى) : فعلٍ (متعدٍ) كقوله :
أرْحَبُكُمْ الدخولُ في طاعة ابنِ الكرْماني ^(٣) ؟

أي : أوسعكم ^(٤) ؟

(وفي القياس) عليه (خُلفٌ) قيل : يقاس عليه لكثرة حاسح منه ، وقيل : لا .

(و) يعدى إليه أيضاً (بالهمزة) نحو : « أذهبتم طيِّباتكم » ^(٥) . « أمتنا
اثنتين » وأحييتنا اثنتين ^(٦) .

(١) سبق ذكره رقم ١١٣٧ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٠٨٧ .

(٣) هي كلمة شاذة حكيّت عن نصر بن سيار ؛ انظر اللسان (رحب) .

(٤) وفي النسخ الثلاث : « طاعة الكرْماني » بفتوح ؛ ابن « صوابه في اللسان .

(٥) في النسخ الثلاث : « وسعكم » صوابه في اللسان .

(٦) سورة الأحقاف ٣٠ .

(٦) سورة غافر ١١ .

(وربما أحدثت) في المتعدّي (لُزوماً) خلاف المهود نحو : أكبَّ الرَّجُلُ وَكَبَّبَتْهُ أنا ، وأقشع الغنم وقشعته الرِّيحُ ، وأنسلَ ريشُ الطائر ، ونسَلتُهُ أنا في أفعال مسموعة .

(وَتُعَدِّي ^(١) ذَا) المتعدّي إلى (الواحد لائنين) نحو : كَفَلَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَأَكْفَلْتُ زَيْدًا عَمْرًا . « وَلَا تُعَدِّي ^(٢) ذَا الْاِثْنَيْنِ إِلَى ثَلَاثَةٍ فِي غَيْرِ بَابِ « عَلِمَ » بِإِجْمَاعٍ . (ثم) اختلف في المتعدّي بالهمزة ، كذا على أقوال :

أحدها : أنه سماع في اللازم والمتعدّي وعليه المبرّد . ثانيها : قياس فيهما ، وعليه الأخفش والفارسي . (ثالثها : قال سيبويه : قياس في اللازم سماع في المتعدّي) .
(ورابعها : قياس [٨٢/٢] مطلقاً في غير) باب (عَلِمَ) وعليه أبو عمرو .
(خامسها) : قياس (فيما يحدث) الفعلية أي يكسب (فاعله صفة) من نفسه (لم تكن) فيه قبل الفعل نحو : قام ، وقعد ، فيقال : أَقَمْتُهُ وَأَقْعَدْتُهُ ، أي جَعَلْتُهُ عَلَى هَذِهِ الصَّفَةِ ، سَمَاعٌ فِيمَا لَيْسَ كَذَلِكَ نَحْوُ : اشْتَرَيْتُ زَيْدًا مَا ^(٣) ، فلا يقاس عليه : أذبحته الكبش ، أي : جعلته يذبحه ، لأن الفاعل له بصير على هيئة لم يكن عليها .

(و) يتعدى أيضاً (بتضعيف العين سماعاً في الأصح) نحو : فرح زيد ، وفرحته

(١) أ = « يتعدى » .

(٢) أ ، ب : « ولا يتعدى » .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث . ولعلّ الصواب : اشْتَرَيْتُ زَيْدًا مَا . « وما » نكرة بمعنى : شيء أي شيئاً على معنى جعلته يشتره بدليل قوله بعد ذلك : أذبحته الكبش أي جعلته يذبحه . وفي اللسان (شرى) : « اشترت الرجل والشيء » وفي ب : « اشترت زيدا أما » ، تحريف .

« قد أفلح من زكّأها ^(١) ». « هو الذي يُسِيرُكُمْ ^(٢) ». وقيل : قياساً .

وإدعى الحضراوي : الاتفاق على الأول . قال أبو حيان : وليس بصحيح .

(قيل : و) بتضعيف (اللّام) نحو : صَعَرَ خَدَهُ وصَعَّرْتَهُ ^(٣) . قال أبو حيان : وهو غريب . قيل :

(وألف المفاعلة) نحو : سار زيدٌ وسأيرتُهُ ، وجلّس ، وجالستُهُ .

قيل : وصيغة استفعل نحو : حَسُنَ زَيْدٌ ^(٤) واستحسنْتُهُ ، نقلهما أبو حيان عن بعض النحاة .

(قال الكوفيون : وتحويل حركة العين ^(٥)) نحو : كَسِيَّ زَيْدٌ بوزن فَرَحٍ وكَسَى ^(٦) زيدٌ عمراً .

(وتتعاقب الهمزة والتضعيف والباء) أي يقع كلٌّ منها موقع الآخر نحو : أنزلتُ الشيءَ ونزلته ، وأثبتتُ الشيءَ وثبّتهُ ، وأذهبتُ زيدا ، وذَهَبْتُ به .

(ومِنْ تَمَّ) أي مِنْ هنا وهو ورودُ الهمزة معاينة لما ذكر ، أي من أجل ذلك

(١) سورة الشمس ٩ .

(٢) سورة يونس ٢٢ .

(٣) الشاهد في قوله : « وصعرتُهُ » حيث ضعفت اللام . وفي ط : « صعر خدَهُ وصعرتُهُ » . وفي ا ، ب : « صفر خدَهُ وصعرتُهُ » بالعين تحريف . وكذلك « صعرتُهُ » في ط تحريف أيضاً ، لأن التضعيف في العين . والراء : التضعيف في اللّام .

وقد قال ابن عصفور في « المتع » ١ : ١٨٠ : « فعمل لا يكون إلا متعدياً نحو : جليبه ... إلا أن يكون رباعياً ، فإنه يكون متعدياً وغير متعدياً ، فالمتعدي نحو : دحرجته ، وصعّرتُهُ » .

(٤) ط : « حسن زيداً » بنصب : « زيد » ، تحريف .

(٥) من قوله : « وتحويل حركة العين » إلى قوله : « وتتعاقب الهمزة » سقط من ا .

(٦) ويكون في هذه الحالة بمعنى : ستر ، وغطى ، فيتعدى إلى واحد .

(ادعى الجمهور أن معناهما) أي الهمزة والتضعيف ، أو الهمزة والباء في التعدية ^(١) (واحد) فلا يفهم هذا التضعيف تكراراً ، ولا مبالغةً ، ولا مصاحبةً .

وادعى الزمخشري ومن وافقه أن بين التعديتين فرقاً ، وأن التعدية بالهمزة لا تدل على تكرير ، وبالتضعيف تدل عليه . ورد بقوله تعالى : « وقد نزل عليكُم في الكتاب أن إذا سمعتم ^(٢) » . الآية . وهو إشارة إلى قوله : « وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا ^(٣) » ، وهي آية واحدة ، وبقوله : « لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة ^(٤) » .

وادعى المبرد والسهيلي الفرق بين الهمزة والباء ، وأنتك إذا قلت : ذهب زيد كنت مصاحباً له في الذهاب ، ورد بقوله تعالى : « ذهب الله بنورهم ^(٥) » .

(وفي نصيبه) أي الفعل اللازم اسماً (تشبيهاً بالمعدّي خُلف) فأجازه بعض المتأخرين قياساً على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المعدّي ، نحو : زيدٌ تفتاً ^(٦) الشحم ، أصله : تفتاً شحمه ، فأضمرت في تفتاً ، ونصببت « الشحم » تشبيهاً بالمفعول به واستدل بما روى في الحديث : « كانت امرأة تُهراقُ الدماء ^(٧) » ومنعه

(١) « أي الهمزة والتضعيف ، أو الهمزة والباء في التعدية » سقطت هذه العبارة من أ .

(٢) سورة النساء ١٤٠ .

(٣) سورة الأنعام ٦٨ .

(٤) سورة الفرقان ٣٣ . وفي النسخ الثلاث : « وقالوا لولا نزل » الخ تحريف صوابه : « وقال الذين كفروا لولا نزل » الخ .

(٥) سورة البقرة ١٧ .

(٦) في ط : « تفتاً الشحم » بالياء ، تحريف صوابه في أ ، ب . وتفتاً الشحم : زال وخف .

(٧) من حديث أم سلمة . ونصه كما جاء في اللسان (هرق) : « إن امرأة كانت تُهراقُ الدّم » على ما لم يسم فاعله . والدّم هنا منصوب على التمييز . وإن كان معرفة وله نظائر . أو يكون قاً أجرى : تُهراقُ مجرى ففت المرأة غلاماً ، وتنتج الفرس مُهراً .

الشَّلَوْبِين ، وقال : لا يكون ذلك إلا في الصَّغَات .

وقد تأولوا الأثر على أنه إسقاط حرف الجرّ ، أو على إضمار فعل أي : بالدعاء ، أو يُهْرِيقُ اللهُ الدَّمَاءُ مِنْهَا .

قال أبو حيان : وهذا هو الصحيح إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب .

(والمتعدّي غير النَّاسِخِ إمّا لواحد ، وقد يُضْمَنُ اللزوم) فيتعدّي بالحرف نحو : « فليَحْدَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ »^(١) ، أي : يخرجون وينفصلون . (أو لاثنتين ثانيهما بحرف جرّ) ، والأول بنفسه .

(وسمع حذفه) من الثاني (مع) أفعال وهي : (اختار) قال تعالى : « واختار مُوسَى قَوْمَهُ »^(٢) ، أي من قومه^(٣) . (واستغفر) قال :

١٣٩٩ - « اسْتَغْفِرَ اللهُ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ »^(٤) .

أي من ذنب .

(وأمر) قال :

(١) سورة النور ٦٣ .

(٢) سورة الأعراف ١٥٥ .

(٣) والمفعول هو : « سبعين » من قوله تعالى : « واختار موسى قومه سبعين رجلاً » . . ولا يجوز أن يكون : « سبعين » بدلاً عند الأكثرين ، لأن المبدل منه في نيّة الطرح . والاختيار لا بدّ له من مختار ، ومختار منه والمبدل يسقط المختار منه . انظر العكبري ١ : ٢٨٦ .

(٤) قائله مجهول : وعجزه .

« ربّ العباد إليه الوجهُ والعملُ » .

سبويه ١ : ١٧ ، والخزائفة ١ : ٤٨٦ .

١٤٠٠ - • أَمْرُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ (١) •

أي بالخير .

(وسمي ، وكني) بالتخفيف (ودعا) نحو : سميتُ ولدي أحمد وكنيتُهُ أبا الحسن ، ودعوته زيدا ، أي : بأحمد ، وأبي الحسن ، وبزيد . (وزوج) نحو : « زوجناكها (٢) » أي بها . (وصدق) بالتخفيف نحو : « صدقَ عليهم إبليس ظنه (٣) » أي في ظنه . وهدى نحو : « هديناه السبيل (٤) » أي إليه . (وعير) نحو : عيرت زيدا سواده ، أي به ، ومنها : فرقَ (٥) ، وقرع ، وجاء ، واشتاق ، وراح ، وتعرض ، ونأى ، وحل . (وخشى (٦) ، فمنع الجمهور القياس) عليها .

(وجوزَه الأَخفش الصغير) عليّ بن سُلَيْمان ، (وابن الطَّرَاوة ، ووالدي رحمه الله) فقالوا : بحذف حرف الجرّ في كلِّ ما لا لبس فيه ، بأن يتعين هو ومكانه نحو : بريت القلم السكين قياساً على تلك الأفعال .

فإن فقد الشَّرطان ، أو أحدهما ، يان لم يتعيّن الحرف نحو : رَغِبْتُ ، أو

(١) نسب لعمر بن معد يكرب ، ولقياس بن مرداس ولزرعة بن السائب ، ولخفاف بن ندبة ، وعجزة :

• فقد تركتك ذا مالٍ وذا نسب •

وانظر سيويه ١ : ١٧ .

(٢) سورة الأحزاب ٣٧ .

(٣) سورة سبأ ٢٠ . ويقرأ : « صدق » بالتشديد ، وصدق بالتخفيف .

(٤) سورة الإنسان ٣ .

(٥) فرق منه بالكسر فرقاً : جزع . وحكى سيويه : « فرقه » على حذف « من » انظر اللسان (فرق)

(٦) في ب : « وحسن » ، وفي ط : « وخشن » بالخاء والنون .

مكانه نحو : اخترتُ إخوتك الزيدين^(١) لم يَجْزُ ، لأنّ كلاًّ منهما يصلح للدخول « من » عليه .

وما نقلته عن والذي ذكره في رسالة له في توجيه قول « المنهاج^(٢) » : « وما صبّب^(٣) بذهبٍ أو فيضةٍ صبّته » . فقال : والذي ظهر لي فيه بعد البحث مع تحبّاء الأصحاب ، ونظر المُحكّم والصّحاح ، وتَهذيب اللّغة وغيرها ، ولم نَجِدْهُ^(٤) متعدّياً بهذا المعنى : أن^(٥) الباء في « بذهب » بمعنى « من » ، و « فضة » منصوبٌ على إسقاط الخافض ، [٨٣/٢] أمّا من باب : « أمرتك الخير » وهو ظاهر .

قال : ولا يَرِدُ أنهم لم يعدّوه من أفعاله ، لأنّنا نقول ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم^(٦) ، فهذا عين^(٧) ما نقلته عنه من القياس. ثم قال : وقد قالوا في صبّط أفعال باب « أمر » : أنه « كلُّ فعلٍ يَنْصِبُ مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصل الثاني منهما حرف الجرّ ، وهذا الضابط يشمله لا محالة^(٨) ، وهو أولى من أن يدعى أنه من باب :

(١) ط : « لزيدين » . تحريف .

(٢) « المنهاج » للإمام التّوويّ ، وأهم شروحه شرح الجلال المحلّي .

(٣) يقال : صبّبت الخشب ونحوه : ألبسته الحديد . والفضة : حديدة عريضة يصبّب بها الباب والخشب . اللسان : (صبّب) .

(٤) ط : « ولم نجد » بدون ضمير .

(٥) « أن الباء » في موضع رفع فاعل « ظهر » السابق .

(٦) ب : « على كلامهما فهو من كلامهما » .

ط : « على كلامها فهو من كلامها » .

كلاهما تحريف . صوابه من أ .

(٧) ط : « غير ما نقلته » . تحريف صوابه من أ ، ب .

(٨) يشمله إذا كانت العبارة : « وما صبّيته » لأن : « أمرتك الخير » « الكاف » فيها مفعول أول ،

و « الخير » منصوب على إسقاط الخافض وفي النسخ الثلاث « صبّب » بدون ضمير .

١٤٠١ - • تمرّون الدِّيَارَ (١) •

لأن هذا محفوظ . انتهى .

ووالدي رحمه الله كان ممّن له التّمكّن في علوم الشّرع والعربيّة ، والبيان ،
والإنشاء ، أجمع على ذلك كل من شاهده . (وقيل : إنّ ضُمّنَ) الفعلُ (معنى)
فعل (ناصبه) أي ناصب له بنفسه جاز الحذفُ قياساً ، وإلاّ فلا .

(وقيل) : يجوز (بشرط عدم الفصّل) بينه وبين الذي يحذف منه حرف الجرّ
فلا يقال : أمرتك يوم الجمعة الخيّر . (و) بشرط عدم (التقدير) . فلا يقال :
أمرتك زيدا تريد يزيد ، أي بأمره وشأنه .

(و) إمّا مُتّعِدٌ (إلى اثنين بدونه) أي : بدون حرف جرّ (كأعطى ، وكسى .
وقيل : الثاني) من منصوبيهما منصوب (بمضمر ، ويحذف أحد مفعوليه) .
(وكذا) يُحذفُ أي مفعول (باب اختار) نحو : اخترتُ الرّجال ، واستغفرتُ
ذنبِي (خلافاً للتسهيل) من قوله : لا يجوز الاقتصار على الواحد المنصوب .

[الفعل متصرفٌ وجامدٌ]

(مسألة) :

(الفعل متصرفٌ) وهو ما اختلفتْ أبنيتُهُ لاختلاف زمانه ، وهو كثير ،
(وجامدٌ) : بخلافه ، وهو معدودٌ .

(ومنه غيرُ ما مرّ) من النواسخ والاستثناء .

(١) قطعة من بيت بحرير .

من شواهد ابن يعيش ٨ : ٩/٨ ، ١٠٣ : ٣ ، والخزاعة ٣ : ٦٧١ .

(قلّ للنّفي المحض فترفعُ الفاعل متلوّاً بصفة) مطابقة له نحو : قلّ رجل يقول ذلك ، وقلّ رجلان يقولان ذلك ، بمعنى : ما رجل .

(ويكفّ عنه بـ « ما ») الكافة (فلا يليها غير فعل اختياراً) ، ولا فاعل لها ، لإجرائها مجرى حرف النّفي نحو : قلّما قام زيد ، وقد يليها الاسم ضرورةً كقوله :
١٤٠٢ - . وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدموم^(١) .

(و) منه (تبارك) من البركة (وهدّك من رجل) وهدّتك من امرأة^(٢) بمعنى : كفّاك : وكفّتك .

(وسقط في يده) بمعنى : نديم .

(وكذب في الإغراء) بمعنى : وجبّ ، كقول عمر : كذبّ عليكم الحجّ ، أي : وجب ...

قال ابن السكيت : بمعنى : عليكم به ، كلمة نادرة جاءت على غير القياس .
وقال الأخصّس : الحجّ مرفوع به ، ومعناه : نصّب ؛ لأنه يريد الأمر به كقولهم :
أمكنك الصّيد يريد : ارمه .

(١) المرّار بن سعيد الفقمي . والشطر الأول منه :

• صدّدت فأطولت الصدودَ وقلّما •

انظر : المغني ١ : ٨ ، والخزانة ٤ : ٢٨٧ ، وسيبويه ١ : ١٢ ، ٤٥٩ . ونسبه لعمر بن أبي ربيعة .

(٢) وفي المثنى المذكور : مررت برجلين هدّاك .

وفي الجمع المذكور : مررت برجال هدّوك .

وفي المثنى المؤنث : مررت بامرأتين هدّاتك .

وفي الجمع المؤنث : مررت بنساء هدّدتك .

هذه العبارات أوردها القاموس : (هدّد) .

وقال أبو حيان : الذي تقتضيه القواعد في مثل هذا أنه من باب الإعمال ، والمرفوع فاعل « كَذَبَ » ، وحذف مفعول عليك ، أي : عليكم لفهم للمعنى ، وإن نُصِبَ (١) فهو بـ « عليك » ، وفاعل كذب مضمَر ، يفسره ما بعده على رأي سيبويه أو محذوف على رأي الكسائي .

وهذه الأفعال المذكورة لم يستعمل منها إلا الماضي والرابع منها لم يستعمل إلا مبنياً للمفعول ، وفي يده مرفوعة (٢) .

قال أبو حيان : لكن قرىء (٣) « سَقَطَ » بالبناء للفاعل (٤) .

أما « قلَّ » مقابل « كَثُرَ » ، وكذب بمعنى اختلق (٥) أو أخطأ أو أبطل فمتصرفة .

(ويبيط) يَصِيح ، وَيَضِجُ لم يستعمل إلا مضارعاً يقال : ما زال منذ اليوم يبيط هَيْطاً

(وأهلم (٦)) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام ، وبضم الهمزة ، وكسر اللام

لم يستعمل منه الماضي ، ولا الأمر في أكثر اللغات .

(وأهأء (٧)) مبني للفاعل بمعنى : آخَذُ (٨) وللمفعول بمعنى : أعطى لم يستعمل

(١) أي « الحجج » من قوله : « كذب عليكم الحجج » .

(٢) أي أن الجار والمجرور نائب فاعل .

(٣) ط : « قوي » مكان : « قرىء » . تحريف .

(٤) لعله يقصد قراءة قوله تعالى : « ولما سقط في أيديهم » سورة الأعراف ١٤٩ .

(٥) في النسخ الثلاث : « اختلف » بالفاء . وهو تحريف ، صوابه : « اختلف » بالقاف ، يقال : خلق الإفك : افتراه كاختلقه ، وتخلقه .

(٦) أنظر تحقيق هذه الكلمة ولغاتها ١ : ١٦ .

(٧) في النسخ الثلاث : « وأها » تحريف صوابه من اللسان : « ها » وسياق الكلام .

(٨) ط : « بمعنى : أخذ » وهو يوهم أن « أها » ماض ، والصواب ما ذكرت .

منه غير المضارع . (وإتّما يلبان : لا ولِمَ) بكسر اللام ، وفتح الميم ، فيقال في جواب « ها ^(١) » لا أها ، ولِمَ أهاء . ولا أهلم ، ولِمَ أهلم (لا تنفياً على الصحيح) .

(وهاء) بالمد والكسر (وها) بالقصر والسكون معنى : خذُ .

وتلحقها الضمائر ، فيقال في هاء هائي ، هائها ، هاء ، وهائين وهائوم وهائون ^(٢) .

(وعم صباحا) بمعنى : أنعم صباحاً ، لم يستعمل منه إلاّ أمر .

(١) في اللسان : « وإذا قلت لك هاء ، قلت : ما أهاء يا هذا ، وما أهاء : أي ما آخذ ، وما أعطى . وقد تكون « ها » بالقصر والسكون بمعنى : خذ وعلى هذا ففيها لفتان ، ومعناها في اللتين بمعنى : خذ .

وفي ب : « فيقال في جوابه ها لا أها » .

وفي ط : « فيقال في جواب ها : لا أها » .

انظر : اللسان « ها » حرف الألف اللينة .

وقد سقطت كلمة : « ها » من أ .

(٢) في النسخ الثلاث تحريف .

ففي أ : هاي ، ها ، مها وفي ها هي ها هو ، هال .

وفي ب : ها شاها وفي ها هي ، هاء ، أهو هان .

وفي ط : هاي هائها ، هاء ، وأهائين ، وهائها وها أن » .

مع ملاحظة أن ط تشتمل على بعض الصيغ الصحيحة . والحقيقة أن اللسان نصّ على أن ابن السكيت ذكر في إسناد « هاء » إلى الضمائر عدّة لغات :

يقال : هاءَ يا رجل ، وهائوما يا رجلان ، وهائوم يا رجال .

ويقال : هاءِ يا امرأة مكسورة بلاياء ، وهائيا يا امرأتان ، وهائونَ يا نسوة .

ولغة ثانية :

هاءُ يا رجل ، وهاءا : بمتزلة : هاعا ، وللجميع : هاءوا .

وللمرأة : هائي . وللثنية : هائيا ، وللجميع : هائين . وقد خلط صاحب المعجم بين هذه اللغات .

(وينبغي) لم يستعمل منه إلا المضارع (وقال أبو حيان : سمع ماضيها ، ومضارع عيم) .

قال يونس : وَعَمْتُ^(١) الدارَ أَعِمُّ ، قلت لها : أنعمي ، وقال الأعمى :
وعيمَ يَعِمُّ بمعنى : نَعِمَ يَنْعَمُ ، قال :
١٤٠٣ - • وهل يَعِمِينَ مَنْ كان في العَصْرِ الخالي^(٢) .

وقال ابن فارس : بَغَيْتُهُ فانبغي ، ككسرته (فانكسر) .

(وهات وتعال . وربما ، قيل : هاتي يهاتي ، وهلمَّ التَّمِيمِيَّة) لم يستعمل منها
إلا الأمر ، أما الحجازية فهي اسم فعل لا تلحقه الضمائر .

(وقال ابن كيسان) في تصريفه : (وَنَكِرَ^(٣)) ضد عَرَفَ (ويسوي) بمعنى :
يساوي لم يستعمل من الأول إلا الماضي ، ومن الثاني إلا المضارع ، وذكر الأول
أيضاً «البهاري» ، والثاني «ابن الحاج» .

(واستغنى غالباً بـ «ترك») الماضي (والتَّرَكُ) المصدر (وتارك) اسم الفاعل
[٨٤/٢] (ومتروك) اسم المفعول (عنها) أي عن استعمال هذه الصيغ (من وذر ،
ودع) فعلی هذا بعدان في الجوامد إذ لم يستعمل منهما إلا الأمر ، ومن غير الغالب
ما قرئ : « ما ودَعَكَ رَبُّكَ^(٤) » مُحَقَّقَةً ، وحديث أبي داود وغيره : « دعوا

(١) مثل : (وعد) ، و(ورث) .

(٢) لامرئ القيس . وصدرة :

• ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي •

ديوانه ٢٧ . وسيبويه ٢ : ٢٢٧ .

(٣) كَفَرِحَ بخلاف نَكُرَ الأمر ككُرُم : صَعَبَ .

(٤) انظر : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير • : ١٦٥ .

الحبشة ما ودَعَوْكُمْ ، وحديثه « لَيْسَتْ هَيْبِنَ أَقْوَامٌ عَنْ وَدَعَهُمُ الْجُمُعَاتُ » وحديث البخاري غير مكفي^١ ، ولا مَكْفُورٍ ، ولا مَوْدِع^(١) ، وقول الشاعر :

١٤٠٤ - • جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدٌ • (٢)

نِعْمٌ وَبِئْسَ

(ومنه) أي الجامد : (نعم وبئس) فعِلان (لإنشاء المدح والذم) .

قال الرضي : وذلك أنك إذا قلت : نعم الرجل زيد ، فإنما تنشئ المدح ، وتمدحه (٣) بهذا اللفظ ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إتياءه حتى يكون خبراً ، بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجاً ، فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة ، وقال : نعم المولود : والله ما هي بنعم المولودة (٤) ، ليس تكديباً له في المدح (٥) ، إذ لا يمكن تكديبه فيه ،

(١) في النهاية في غريب الحديث • : ١٦٨ • حديث الطعام : « غير مكفور ولا مودع ، ولا مستغنى عنه » .

بإسقاط : « مكفى » .

(٢) قال صاحب الدرر ٢ : ١٠٨ : « لم أعر على نعمة هذا البيت ولا قائله . والبيت له نعمة وقائله ، أما نعمة فبهي :

إذا ما استحمت أرضه من سمانه جرى وهو مودع وواعد مصدق

وأما قائله فبهر خنفاق بن نذبة ، وانظر شعر خفاف بن نذبة ٣٣ .

أنظر : اللسان « ودع » .

وفي ضوء رواية اللسان والديوان يتبين أن الشاهد محرف في الجمع وفي الدرر .

وفي أ : « ودارع » وفي ب ، ط : « ووادع » .

(٣) أ ، ب : « وتمحمده » ، ط : « وتمحمدته » ، تحريف

(٤) « نعم المولودة » سقطت من أ .

(٥) أ : « وفي الخبر » مكان : « في المدح » .

بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بمصونها في الخارج ليست بحاصلة فهو إنشاء جزؤه الخبر ، وكذلك الإنشاء التعجبي ، والإنشاء الذي في كم الخبرية ورُبَّ .

هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كَوْن هذه الأشياء للإنشاء .

قال : ومع هذا فلي فيه نظر ؛ إذ يطرد ذلك في جميع الأخبار ؛ لأنك إذا قلت : زيد أفضل من عمرو ، لا ريب في كونه خبراً ؛ إذ لا يمكن أن يكذب في التفضيل ، ويقال لك : إنك لم تفضّل ، بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد . وكذا إذا قلت : زيد قائم ، فهو خبر بلا شك ، ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الأخبار ؛ إذ لا يقال لك : أخبرت أو لم تخبر ، لأنك أوجدت بهذا اللفظ الإخبار بل يدخلان من حيث القيام ، ويقال : إن القيام حاصل ، أو ليس بحاصل ، فكذا قوله : ليس بنعم المولودة بيان أن النعمية ^(١) أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً ليست بثابتة ، وكذا في التعجب وفي كم ، ورُبَّ ، انتهى .

(وعن الفراء أنهما اسمان) لدخول حرف الجرّ عليهما في قوله : « والله ما هي بنعم الولد » . وقولهم : « نعم السّير على بشس العير ^(٢) » ، والإضافة في قوله :

١٤٠٥ - * بِنِعْمَ طَيْرٍ وَشِبَابٍ فَاحِرٍ ^(٣) * .

والنداء في قولهم : يا نعم المولى ، ويا نعم النصير .

(١) أ ، ب : « النعمة » .

(٢) بعده في ط : « والنداء وأجيب بأن حرف الجر والإضافة » زيادة من الناسخ ، لأنه ذكر بعد ذلك هذه العبارة في موضعها من النص .

(٣) قائله مجهول . وصدوره :

• صَبَحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ •

من شواهد الأشموني ٣ : ٤٧ ، والعيبي هامش الخزانة ٤ : ٢ .

ودخول لام الابتداء عليهما في خبر إنَّ ولا (١) يدخل على الماضي .

والإخبار عنهما فيما حكى الرؤاسي : « فيك نعم الخَصْلَة (٢) » .

وعطفهما على الاسم فيما حكى الفراء : « الصالح وبش الرجل في الحق سواء » .

وعدم التصرف والمصدر وأجيب بأن حرف الجرّ والنداء قد يدخلان على ما لا خلاف في فعليته بتأويل موصوف ، أو منادى مقدر ، وكذا في الإخبار والمطف أي فيك خَصْلَة نعمت الخصلة ، ورجل بش الرجل ، وبأن نعم في « نعم طير » سمى بها محكية ، ولذا فتحت ميمها (٣) ، وبأن علم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسميّة بدليل ليس وعسى ، ونحوهما ويدلّ لفعليتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما (٤) في كل اللغات وضمير الرفع في لغة ، حكاها الكسائي .

وقيل : لا خلاف في أنهما فعّلان ، وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل ، فالبصريون يقولون : نعم الرجل ، وبش الرجل جملتان فعليتان . وغيرهم يقول : اسمان محكيّان نقلًا عن أصلهما ، وسمّى بهما المدح والذم كتأبط شرًا ونحوه .
(وأصلهما فعّيل) بفتح الفاء ، وكسر العين ، وقد يردان به ، قال طرفة :

(١) ط : « لا يدخل » بدون واو .

(٢) أ : « أنعمت الخصلة » . تحريف .

ب : « نعمت الخصلة » بإلحاق التاء ، ولعلها محرّفة هنا ، لأن إلحاق التاء يؤكد فعليتها مع أنه استشهد بهذه الحكاية على اسميتها ، وهذا يؤيد ط حيث كتبت فيها الكلمة بدون تاء .

(٣) لأنها لو كانت اسماً ، وغير محكية بحرّت بالباء الداخلة عليها في الشاهد السابق .

(٤) ط : « لهما » . تحريف .

١٤٠٦ - ما أَقَلَّتْ قَدَمٌ أَنَّهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ^(١) .

(و) قد يردان (بسكون العين ، وفتح الفاء) تخفيفاً . قال أبو حيان : ولم يذكرها له شاهداً . (وكسرهما) إبتاعاً ، قال تعالى : « إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ^(٢) » .
(وكذا كل ذي عين حَلَقِيَّة) أي هي حرف حَلَق (من فعل) بالفتح والكسر (اسماً) كان (أو فعلاً) يرد بهذه اللغات الأربع نحو : فَخِذْ ، فَخِذْ ، فَخِذْ ، فَخِذْ ، شِهْدْ ، شِهْدْ ، شِهْدْ ، شِهْدْ ، قال :

١٤٠٧ - إذا غاب عنا غاب عنا ربيعنا وإن شِهْدَ أجدى خيرُهُ ونوافله^(٣) .

قال أبو حيان : ويشترط في ذلك ألا يكون مما شذت به ^(٤) العرب في فكته نحو :

(١) هذا الشاهد لطرفة كما ذكر ذلك السيوطي في الجمع ، ولكن رواية الديوان مختلفة عن رواية السيوطي ، ففي الديوان ١٠٦ روايته :

خالني والنفس قدماً أنهم نعيم الساعون في القوم الشطر

ولعل السيوطي تبع في روايته المبرد في المتضرب ٢ : ١٤٠ حيث جاءت الرواية على النحو التالي :

ما أَقَلَّتْ قَدَمِي أَنَّهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ

غير أنه ورد في المتضرب غير منسوب .

وفي ط : « أنعم الساعون » بزيادة الهزرة في أوله تحريف ، صوابه من أ ، ب ، والمرجع السابقة .

(٢) سورة النساء ٥٨ .

(٣) نسب للأخطل غير أن رواية للديوان مختلفة في بعض الكلمات ، ففي الديوان ٦٤ : « فراتا » مكان : « ربيعنا » ، و « فيضه وجداوله » مكان : « فيضه ونوافله » .

ورواية سيويه ٢ : ٢٥٩ متفقة مع رواية الديوان .

(٤) « به » سقطت من ط .

لَحِيحَتُ عَيْنِهِ (١) ، أو اتَّصَلَ بِآخِرِهِ مَا يَسْكُنُ لَهُ نَحْوُ : شَهِدْتُ وَلَا اسْمُ فَاعِلٍ
مَعْتَلٍ اللَّامِ نَحْوُ : ثَوْبٌ صَخْرٌ (٢) ، أَي : مَتَسَخٌ ، فَلَا يَجُوزُ التَّسْكِينُ فِيهَا .

(وَيُقَالُ) فِي بَشْسٍ (بَيْسٌ) [٨٥/٢] بِفَتْحِ الْبَاءِ ، وَيَاءِ سَاكِنَةٍ مُبَدَلَةٍ مِنَ الْمَهْمَلَةِ
عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، حَكَاهَا الْأَخْفَشُ ، وَالْفَارِسِيُّ ، وَيُقَالُ فِي نَعِيمٍ : نَعِيمٌ بِالْإِشْبَاعِ ،
حَكَاهُ الصَّفَّارُ ..

قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَذَلِكَ شَذُوذٌ لِأَنَّ لُغَةَ ، قَالَ : وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْأَفْصَحَ
نَعِيمٌ ، وَهِيَ لُغَةُ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ نَعِيمٌ ، وَعَلَيْهِ : فَتَنَعِيمًا هِيَ (٣) ، ثُمَّ نَعِيمٌ ، وَهِيَ
الْأَصْلِيَّةُ ، ثُمَّ نَعِيمٌ .

(وَفَاعِلُهُمَا) ظَاهِرٌ (مُعْرَفٌ بِأَلٍ) نَحْوُ : « نَعِيمُ الْمَوْلَى » (٤) ، « وَوَلْبِشِ الْمَهَادِ » (٥)
(أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ) نَحْوُ : « وَلِنَعِيمٍ دَارُ الْمُتَّقِينَ » (٦) . « وَفِشٌ مَثْوَى
الْمُتَكَبِّرِينَ » (٧) .

(أَوْ) مُضَافٌ لِمُضَافٍ إِلَيْهِ ، أَي إِلَى مَا هِيَ فِيهِ كَقَوْلِهِ :

١٤٠٨ - « فَتَنَعِيمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ » (٨) .

(١) لَحِيحَتُ عَيْنِهِ كَسَمِيعَ : لَمَسْتُ بِالرَّمْسِ .

(٢) صَخِي الثَّوْبِ كَرَضِي صَخَاً : اتَّسَخَ وَدَرَنَ وَهُوَ صَخْرٌ .

وَفِي ط : « ضَح » بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ . تَحْرِيفٌ .

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٧١ .

(٤) فِي ط فَقَطُ : « نَعِيمٌ » بِدُونِ فَاءِ .

سُورَةُ الْأَنْفَالِ ٤٠ .

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٠٦ .

(٦) سُورَةُ النَّحْلِ ٣٠ . وَفِي أ : « فَلْنَعْمِ » بِالْفَاءِ . تَحْرِيفٌ .

(٧) سُورَةُ غَافِرٍ ٧٦ .

(٨) مِنْ قَصِيدَةِ الْأَبِيِّ طَالِبٍ يَمْدَحُ بِهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَمَامُهُ :

• زَهِيرٌ حُسَامًا مَفْرَدًا مِنْ حَمَائِلِ •

وقوله :

١٤٠٩ - • فَنِعْمَ ذَوُو مُجَامَلَةٍ الخليل (١) •

(قيل أو) مضاف إلى ضمير (عائد عليه) أي على ما هي فيه كقولهم :

١٤١٠ - • فَنِعْمَ أَخْوَاهِيَجَاءَ وَنِعْمَ شِبَابُهَا (٢) •

والأصح أنه لا يقاس عليه لقلته .

(وهي) أي أل التي في فاعلها (جنسية عند الجمهور) بدليل عدم لحوقها التاء حيث الفاعل مؤنث في الأصح .

واختاف على هذا (فقيل) للجنس (حقيقه) فالجنس كله هو المدوح ، أو المذموم ، والمخصوص به . فوذ من أفراده مندرج تحته (٣) . وقصد ذلك مبالغة في إثبات المدح أو الذم للجنس الذي هو مبهم (٤) لثلاثي توهم كونه طارئاً على المخصوص . وقيل : تعديته إليه بسببه . وقيل : قصد جعله عاماً ليطابق الفعل لأنه عام في المدح ، ولا يكون الفعل عاماً ، والفاعل خاصاً .

(وقيل) للجنس (مجازاً) فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ، ولم يقصد غير مدحه أو ذمته .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٣٨٣ ، والأشموني ٣ : ٢٨ .
(١) قائله مجهول . وصدوره :

• فإن يك فقعمُ بانث وبنثا •

الدرر ٢ : ١١٠ .

(٢) قال صاحب الدرر : « لم أف على تنمة هذا الشاهد ولا قائله » .

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٨ .

(٣) « مندرج تحته » سقط من أ .

(٤) أ : « منهم » مكان « مبهم » . تحريف .

(وقال قوم) : هي (عهدية ذهنية) كما تقول : اشترت اللحم ، ولا تريد الجنس ، ولا معهوداً تقدم ^(١) ، وأريد بذلك أن يقع لبهام ثم يأتي التفسير بعده تفخيماً للأمر .

وقال أبو إسحاق بن ملكون ، وأبو منصور الجواليقي ^(٢) ، وأبو عبد الله الشلوبين الصغير ^(٣) : عهدية شخصية ، والمعهود : هو الشخص المدوح والمذموم ، فإذا قلت : زيد نعم الرجل فكأنك قلت : نعم هو ، واستدل هؤلاء بثنيته ، وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ ^(٤) فيه ذلك .

ويجوز إتباعه أي : فاعلهما يبدل ، وعطف ، ويجوز مباشرتهما لنعم ، وبش لا بصفة في الأصح ، وهو رأي الجمهور ، لما فيها من التخصيص المنافي للشياع المقتضى منه عموم المدح والذم .

وأجازه ابن السراج والفارسي ، وابن جني في قوله :

١٤١١ - • لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم ^(٥) .

(١) أي معهود ذكرى مقابل المعهود الذهني .

(٢) موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الحضرمي أبو منصور الجواليقي النحوي اللغوي .

صنف : شرح أدب الكاتب - ما تلحن فيه العامة - ما عرب من كلام المعجم - تنمية درة الفواص - مات ٤٦٥ .

(٣) محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي أبو عبد الله ، يعرف بالشلوبين الصغير .

شرح أبيات سيويه - كل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية . مات ٦٦٠ .

(٤) ط : « لم يسغ » بالعين . تحريف .

(٥) ليزيد بن قنافة (بالفاء) بن عبد شمس الطائي يهجو بها حاتماً الطائي . و صدره :

• لعمرى وما عمرى عليّ بيّن .

(وثالثها) : وهو رأي ابن مالك : (يجوز إذا تؤول ^(١) بالجامع لأكمل الحاصل)
 اللائقة في المدح والذم بخلاف ما إذا قصد به التخصيص مع ^(٢) إقامة الفاعل مقام
 الجنس ، لأن تخصيصه مناف لذلك (ولا توكيد معنوي قطعاً) . كذا قاله ابن مالك ،
 وعلته بأن القصد بالتوكيد من رفع ^(٣) توهم المجاز أو الخصوص مناف للقصد بفاعل
 نعم من إقامته مقام الجنس ، أو تأويله بالجامع ، لأكمل ^(٤) حصال المدح أو الذم .

قال أبو حيان : ومن يرى أن أل عهدية شخصية لا يبعد أن يميز : نعم الرجل
 نفسه زيد .

(وفي) إتباعه بالتوكيد (اللفظي احتمالان) . وأجازه ابن مالك ، فيقال : نعم
 الرجل الرجل زيد .

وقال أبو حيان : ينبغي ألا يجوز إلا بسمع .

(ولا يُفصل) بين نعم وفاعلها بظرف ولا غيره ، قاله ابن أبي الربيع
 والجمهور .

وفي « البسيط » : يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر ، والمضمر ،
 وعدم التركيب .

(وثالثها) : قاله الكسائي : يجوز بمعموله أي الفاعل نحو : نعم فيك الراغب .
 قال أبو حيان : وفي الشعر ما يدل له ، قال :

(١) ط : « تأول » .

(٢) ط : « من إقامة ، مكان : « مع إقامة » .

(٣) أ ، ب : « دفع ، بالدال مكان : « رفع » .

(٤) ط : « لا كحمل ، مكان : « لأكمل » . تحريف .

١٤١٢ - • وبِئْسَ من المَالِحَاتِ البَدِيلُ^(١) •

قال : وورود الفصل بـ « إذن » وبالقسم في قوله :

١٤١٣ - • لَبِئْسَ إِذْنٌ رَاعِيِ الْمَوَدَّةِ وَالْوَصْلِ^(٢) •

وقوله :

١٤١٤ - • بِيئْسَ عَمْرُؤُا لَّهِ قَوْمٌ طُرِقُوا^(٣) •

(أو يكون ضميراً) مستتراً (خلافاً للكسائي) في منعه ذلك قال في نحو نِعْمَ

رجلاً زيدٌ : الفاعل هو زيد ، والمنصوب حال ، وتبعه دُرَيْوُد .

وقال الفراء : تمييز محوّل عن الفاعل والأصل : نعم الرجل زيد ، وعلى الأول

هذا الضمير يكون (ممنوع الإبتاع) . فلا يُعْطَفُ عليه ، ولا يُبَدَّلُ منه ، ولا

يؤكد بضمير ، ولا غيره ؛ لشبهه بضمير الشأن في قصد إبهامه تعظيماً لمعناه .

(١) لرفاعة الفقمسي ، وصدوره :

• فبادرن الديار يزفن فيها •

وزفن = يرقصن ، والضمير يرجع إلى ظباء في بيت قبل الشاهد .

انظر الدرر ٢ : ١١١ .

(٢) قائله مجهول . وصدوره :

• أروحُ ولم أحدثِ ليلي زيارةً •

وفي ط : « بشس » بدلون لام . تحريف . صوابه من أ ، ب . والدرر : ٢ - ١١١ .

(٣) قائله مجهول . وتامه :

• فقَرَّوْا جَارَهُمْ لِحْمًا وَحَيْرًا •

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٩ .

« وحر » أصله : « وحريراً » ، فأسكنت الراء للضرورة وهو اللحم الذي دبّت عليه الوحرة ، وهي

دابة تشبه القطاية وهي نوع من الوزع .

(جمع الهوامع ج ٥ - ٢)

وما ورد من نحو : « نِعْمَ هم قوماً أنتم^(١) » فشاذ (مفسراً^(٢)) بتمييز مطابق للمعنى (في الأفراد ، والتذكير ، وفروعهما (عام في الوجود غير متوغل في الإبهام ، ولا ذي تفضيل) بخلاف نحو : الشمس والقمر ، فلا يقال : نعم شمساً هذه الشمس^٣

ونحو : غير ، ومثل ، وأي ، وما دلّ على مفاضلة فلا يقال : « نِعْمَ أفضل منك زيد » لعدم قبول ما ذكر لـ « أل^(٣) » ، وإكونه خلفاً عن فاعل مقرون بها اشترط صلاحيته^(٤) لها .

(جائر [٨٦/٢] الوصف) نحو : نعم رجلاً صالحاً زيد^٥ ، نقله ابوحيان عن البسيط جازماً به . (وكذا الفصل) نحو : « بش للظالمين بدلاً^(٥) » (خلافاً لابن أبي الربيع) في قوله : يمنع الفصل بين نِعْم والمفسر .

(قيل) : وجائر (الحذف) أيضاً إذا علم (نحو) حديث : « من تَوَضَّأ يوم الجمعة (فيها ونعمت) [أي]^(٦) : ونعمت السنة سنة [أو فِعْلَةٌ^(٧) هي] أو رخصة [أو راجع إلى السنة أي] : فبالسنة أخذ .

-
- (١) في ط : « نعم هم قوم أنتم » يرفع « قوم » تحريف . صوابه من أ ، ب ، والأشموني ٣ : ٣٢ .
 (٢) ط : « مفسر » بالرفع ، تحريف صوابه من أ ، ب . والأسلوب .
 (٣) وهو : غير ، ومثل ، وأي .
 (٤) أ : « صباحية لها » . تحريف .
 (٥) سورة الكهف ٥٠ .

- (٦) ما بين المعقوفين زيادة مني يقتضيتها الأسلوب .
 (٧) في اللسان : « نعم » قال ابن الأثير : « يفسر المحذوف : ونعمت الفِعْلَةُ والحصله هي ، فحذف المخصوص بالمدح وقيل : هو راجع إلى السنة ، أي فبالسنة أخذ فأضمر ذلك » .
 ويلاحظ أن السيوطي جمع بين المعنيين في عبارة محرقة في النسخ الثلاث . والتصويبات التي بين المعقوفين [] زيادة من اللسان لإصلاح النص .

وعليه ابن عصفور ، وابن مالك ، ونصّ سيويه على لزوم ذِكْرِهِ .

(وفي الجَمْع بينه) أي : التمييز (وبين) الفاعل (الظاهر) أقوال :

(أحدها) : لا يجوز إذْ لا إِبْهَام يرفعه التمييز ، وعليه سيويه ، والسِّيرافيّ وجماعة .

(ثانيها) : يجوز ، وعليه المبرّد ، وابن السراج ، والفارسيّ ، واختاره ابن مالك .

قال : ولا يمنع منه زوال الإِبْهَام ، لأن التمييز قد يجاء به توكيداً . ومما ورد منه قوله :

١٤١٥ - • والتغلييُونَ بشِ الفحلُ فحلُهُمْ فحلاً^(١) ... •

وقوله :

١٤١٦ - • نعم الفتاةُ فتاةٌ هِنْدُ لو بَدَلَتْ^(٢) •

(ثالثها) : وعليه ابن عصفور (يجوز إن أفاد) التمييز (ما لم يفده^(٣)) (الفاعل

نحو : نعم الرَّجُلُ رجلاً فارساً ، وقوله :

١٤١٧ - • فَتَنِمُ المرءُ من رَجُلٍ تِهَامِي^(٤) •

(١) لجرير . وتامه :

... وأمهم زلاء منطق •

ديوانه ٣٩٥ ، والأشْموني ٣ : ٣٤ .

(٢) قائله مجهول . وتامه :

• ردّ النحية نطقاً أو يلعماء •

من شواهد الأشْموني ٣ : ٣٤ .

(٣) ب : « إن أعاد التمييز ما لم يعده الفاعل » . تحريف .

ومن قوله : « نحو نعم الرجل » إلى قوله : « عن المخصوص اختياراً » سقط من ب .

(٤) قائله أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شوب وهو أمّه ، وصدره :

• تحيّرهُ فلم يعدلْ سواه •

من شواهد الأشْموني ٣ : ٣٥ .

ولا يجوز إن لم يُفد ذلك .

(ولا يؤخّر) هذا التمييز (عن المخصوص اختياراً) ، فلا يقال : نعم زيد رجلاً إلاّ في ضرورة (خلافاً للكوفيّة) في تجويزهم تأخيره عنه . أمّا تأخره عن الفعل ، فواجب قطعاً .

(ولا يكون الفاعل) لنعم وبس (نكرة اختياراً) ، وإن ورد ضرورة كقوله :

١٤١٨ - • بيئسَ قريناً بفنّ هالك ^(١) •

و قوله :

١٤١٩ • فنعيم صاحب قوم لا سلاح لهم ^(٢) •

(خلافاً للكوفية) وموافقهم في إجازتهم ذلك ، لما حكى الأخفش : أن ناساً من العرب يرفعون بهما النكرة مفردة ، ومضافة .

(ولا يكون موصولاً) قاله الكوفيون ، وكثير من البصريين (وجوزّه المبرد في الذي) الجنسيّة كقوله :

١٤٢٠ - • بيئس الذي ما أنتم آل أبجرآ ^(٣) •

(١) قائله مجهول . وتامه :

• أم عبيد وأبو مالك •

انظر الدرر ٢ : ١١٣ .

(٢) لكثير بن عبد الله النهلي . وتامه :

• وصاحب الركب عثمان بن عفّانا •

من شواهد الأشموني ٣ : ٢٨ .

(٣) يقول صاحب الدرر ٢ : ١١٤ : « ولم أعر على قائله ولا تمته » أما قائله فهو الأبيرد ، وأما تمته فهي :

• لعمرى لئن أنزقمُ أو صحوئتمُ •

قال ابن مالك : وظاهر قول الأخصش : أنه يجيز نعم^(١) الذي يفعل زيد ، ولا يجيز : نعم من يفعل . قال : ولا ينبغي أن يمنع ، لأن الذي يفعل بمتزلة الفاعل ، ولذلك اطرده الوصف به .

ومقتضى النظر الصحيح ألا يجوز مطلقاً ، ولا يمنع مطلقاً ، بل إذا قصد به الجنس جاز ، أو العهد مُنِيع . انتهى .

والمانعون مطلقاً عللوا بأن ما كان فاعلاً لنعم ، وكان فيه أل ، كان مفسراً للضمير المستتر فيها ، إذا نزعته منه^(٢) ، والذي ليس كذلك .

(و) جوزة (قوم في «من» ، و «ما») مراداً بهما الجنس كقوله :

١٤٢١ - • ونِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإِعْلَانٍ^(٣) •

= والتمة صدر لهذا الشاهد . وأما عجزه فهو الصورة المذكورة في المعجم بنسخة الثلاث ، ويبدو أنها محرقة ، وأن عجزه الصحيح هو :

• لبس الندامى كتّم آل أيجرا •

كما ورد ذلك في المحتسب ٢ : ٣٠٨ ، والصحاح ، واللسان : «نزف» ولعلّ الذي ما محرقة عن «الندامى» وأنتم محرقة عن : «كنتم» .

(١) كلمة : «نعم» سقطت من أ .

(٢) مثل قولهم في : نعم الرجل محمد : نعم رجلاً محمداً .

(٣) قائله مجهول . وصدوره :

• فنعم مزكاً من ضاقت مذاهبه •

انظر : شواهد المغنى للسيوطي رقم ٥٢٦ ، والخزاعة ٤ : ١١٥ .

والمزكأ : الملجأ .

وتأوله^(١) غيرهم على أن الفاعل مُضْمَرٌ^(٢) ، و « مَنْ » في محل نصبٍ تمييزه .
 (ومن ثمَّ) أي من هنا ، وهو أن^(٣) فاعلهما لا يكون موصولاً . (قال
 المحققون) منهم سيبويه : (أن « ما » في) نعم وبئس الواقع بعدها فعل (نحو : بئس
 ما اشْتَرَوْا^(٤)) نعم ما صنعت (معرفة تامة) أي لا يفتقر إلى صلة^(٥) (فاعلٌ) والفعل
 بعدها صفةٌ لمخصوص محذوف ، أي^(٦) نعم الشيءُ شيءٌ اشْتَرَوْا . قال في شرح
 الكافية : وَيُقَوِّيه كثرة الاقتصار عليها في نحو : غسلته غسلًا نعيمًا .

والنكرة التالية نِعْمٌ لا يُقْتَصَرُ عليها .

(وقيل : نكرة تمييز) ، والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف .

أو « ما » أخرى موصولة محذوفة صلتها الفعل أو بمعنى شيء صفتها الفعل^(٧) ،
 أي : بئس شيئاً شيء اشْتَرَوْا^(٨) ، أقوال :

وَرَدَّ بأن التمييز يرفع الإيهام ، وما يساوي المضمَر في الإيهام فلا يكون تمييزاً .
 (وثالثها) : هي (موصولة) صلتها الفعل ، والمخصوص محذوف أو هي

(١) ط : « وتأول غيرهم » بحذف الضمير في « تأوله » .

(٢) أ ، ب : « على أن الفاعل الخبر » . تحريف ، صوابه من ط . والمغنى ٢ : ١٩ حيث يقول :
 « فزعم — أي أبو علي — أن الفاعل مستر و « مَنْ » تمييز ، وقوله : « هو » مخصوص بالمدح فهو
 مبتدأ خبره ما قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف » .

(٣) « أن » سقطت من ط .

(٤) سورة البقرة ٩٠ .

(٥) أ ، ب : « جملة » مكان : « صلة » .

(٦) من قوله : « أي نعم الشيء » إلى قوله : أو « ما » أخرى موصولة سقطت من أ .

(٧) كلمة « الفعل » سقطت من أ .

(٨) أ ، ب : « بئس شيئاً اشْتَرَوْا » بحذف « شيء » .

المخصوص ، و « ما » أخرى تمييز محذوف : أي نعم شيئاً الذي صنَعته . أو هي الفاعل ، واكتفي بها ، وبصلتها عن المخصوص . أقوال .

(ورابعها مَصْدَرِيَّة) ولا حذف ، والتقدير : نعم صنَعك ، وبشس شراؤهم .

(وخامسها : نكرة موصوفة فاعل) يكتفي بها ، وبصلتها عن المخصوص .

(وسادسها : كافّة) كفتت نعم وبشس ، كما كفتت قَلَّ ، وصارت تدخل على

الجملة الفعلية .

(وفي) « ما » إذا وليها اسم نحو : (نعيمًا هي) القولان (الأولان) .

أحدهما : أنها معرفة تامة فاعل بالفعل ، وهو قول سيبويه ، والمبرد وابن السراج ،

والفارسي .

والثاني : أنها نكرة غير موصوفة تمييز ، والفاعل مضمَر ، والمرفوع بعدها هو

المخصوص .

(وثالثها) : أن « ما » (مركبة) مع الفعل (لا محلّ لها) من الإعراب ، والمرفوع

فاعل .

(وشذ كونه) أي الفاعل (إشارة) متبوعاً بذوي اللام كقوله :

• ١٤٢٢ - • بيئسَ هذا الحيُّ حَيّاً ناصِراً ^(١) .

(وعلماً) كقول سهل بن حنيف :

(١) قائله مجهول . وتمامه :

• ليت أحياءهمُ فيمن هلكَ • .

« شهدت صِفَيْنِ ، وبشت الصَّفُونِ (١) »

(وكذا) شد كونه (مضافاً إلى الله) علماً أو غيره ، وإن كانت فيه « أل » ، لأنه من الأعلام كقوله صلى الله عليه وسلم : « نعم [٨٧/٢] عبد الله خالد بن الوليد » وقول الشاعر :

١٤٢٣ - • بش قوم الله قومٌ طُرِقُوا (٢) •

(خلافاً للجَرَمِيّ) في قوله : باطراده . وغيره ، يتأول ما ورد منه ، ومن العلم على أنه المخصوص ، والفاعل مضمّر ، حذف مفسّره .

(وشدّ كونه ضميراً غير مفرد) أي مطابقاً للمخصوص نحو : أخواك نِعْمَا رجلين ، وحكى الأَخْفَش عن بعض بني أسد : نِعْمَا رجلين الزيدان ، ونِعْمُوا رجالاً الزيدون ونِعِمْتُمْ رجالاً ، ونِعِمَنْ نساء الهندات ، ثم قال : « لا آمن أن يكونا فهما التلقين (٣) » (خلافاً لقوم) من الكوفيّة لقولهم بالقياس على ذلك .

(و) شدّ جرّه (بالباء) الزائدة ، روى : نِعِم بهم قوماً ، أي نِعِم هم .

(ولا يعملان) أي نعم ، وبش (في مصدر و) لا (ظرف) .

(١) في اللسان : « صفن » هذا الشاهد نثر لا شعر مع العلم بأن ط كتب فيها هذا الشاهد في صورة شطر من بيت ، وهذا تحريف .

وفي النسخ الثلاث : « صفون » من دون « أل » .

هذا وقد نسب في اللسان إلى أبي وائل .

(٢) سبق ذكره رقم ١٤١٤ مع اختلاف في الرواية .

(٣) لعله يقصد بقوله : « أن يكونا فهما التلقين » .

هذا البعض من بني أسد ، فربما كانا رجلين لِقِنِهما الرّوَاة هذه اللغة فذكرها على أنها محاكاة وتلقين . والعبارة في النسخ الثلاث واحدة ، ولم أفهم منها غير هذا ولعلّها محرّفة ، والله أعلم بالصواب .

وفي هامش ط كتب ما نصّه : هكذا في نسخة ، وفي نسخة أخرى : أن يكون أنهما الفعلين .

(ويذكر المخصوص) وهو المتصود بالمدح أو الذم (قبلهما) أي : نعم ، وبئس (مبتدأ أو منسوخاً) والفعل ، ومعموله الخبر ، والرباط هنا العموم ^(١) في المرفوع المفهوم من أَل الجنسية نحو : زيد نعم الرجل ، أو رجلاً وكان زيد نعم الرجل ، وإنَّ زيداً نعم الرجل قال :

١٤٢٤ - إنَّ ابن عبد الله نعم أخو الندى ، وابن العشيِّره ^(٢)

وقال

١٤٢٥ - إذا أرسلوني عند تعذير حاجتي أمارسُ فيها كنتُ نعمَ الممارس ^(٣)

(أو) يذكر (بعد الفاعل) نحو : نعم الرجل زيدٌ ، وهو أحسن من تقدمه ، لإرادة الإيهام ، ثم التفسير وإعرابه (مبتدأ) خبره الجملة قبله .

وقيل : محذوف ، أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً (أو بدلاً) من الفاعل أقوال :

قال ابن مالك : أرجحها الأول لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل ، بخلاف جعله خبراً ، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه ، أو جعل خبره محذوفاً ، فإنه لم يعهد الترام حذف الخبر إلا حيث سدَّ مسدّه شيء ، أو جعله بدلاً ، فإنه لا يصلح لمباشرة نعم .

وأجاب قائله بأنه يجوز أن يقع بدلاً ما لا يجوز أن يلي العاملَ بدليل : « أنك أنت » ، وعلى هذا هو بدل اشتمال ، لأنه خاص ، والرجل عام .

(وقد يدخله ناسخ) نحو : نعم الرجل كان زيداً ، وظننتُ زيداً ، فالجملة في

(١) في أ : « والرابطة هنا القوم » . تحريف .

في ب : « والرباط الرفع في المرفوع » تحريف أيضاً .

(٢) لأبي دهميل الجمحي يمدح المغيرة بن عبد الله . من شواهد الأشموني ٣ : ٣٧ .

(٣) ليزيد بن الطرية : من شواهد الأشموني ٣ : ٣٨ .

موضع خبر كان أو ثاني مفعولي ظنّ .

(ويقلب أن يختصّ) بأن يقع معرفة أو قريباً منها أخصّ من الفاعل ، لا أعمّ منه ، ولا مساوياً نحو : نعم الفتى رجلٌ من قريش . (و) أنْ (يصح الإخبار به عن الفاعل) موصوفاً بالمدح بعد نعم ، أو المذموم بعد بشس كقولك في نعم الرجل زيد^(١) : الرجل المدحود زيدٌ ، وفي بشس الولد العاق أباه ، الولد المذموم العاق أباه .

وإلاّ أي وإن وقع غير مختصّ ولا صحيح الإخبار عنه به بأن وقع مبيناً له (أوّل) كقوله تعالى : « بشس مثلُ القومِ الذين كذبوا^(٢) » أي : « مثل الذين » حذف « مثل » المخصوص ، وأقيم الذين مقامه .

ويحذف المخصوص (لدليل) يدل عليه نحو . « نعم العبد^(٣) » أي : أيّوب « فنعم الماهدون^(٤) » أي : نحن .

(وقيل) : إنما يحذف إن تقدّم (ذكره) . والأكثرون على عدم اشتراطه .

(وتخلفه) إذا حذف (صفته) وهي إن كانت إسمياً وفاقاً^(٥) نحو : نعم الرجل حلّيم كريم ، أي رجلٌ حلّيمٌ ، فإن كانت فعلاً نحو (نعم) الصاحب تستعين به فيعينك أي « رجل » (فممنوع أو جائز ، أو غالب مع ما قليل^(٦) دونها أقوال) : الأكثر على الأول والكسائي على الثاني . وابن مالك على الثالث .

(١) أ ، ب . « زيداً » بالنصب . تحريف . صوابه من ط .

(٢) سورة الجمعة ٥ .

(٣) سورة ص ٣٠ .

(٤) سورة الذاريات ٤٨ .

(٥) أي موافقة المخصوص المحذوف ، وفي ب ، ط : « وفاق » بالرفع صوابه من أ والأسلوب .

(٦) ط : « قيل » مكان : « قليل » . تحريف .

وأقل منه أن يحذف المخصوص ، وصفته ، ويبقى متعلقهما كقوله :

• ١٤٢٦ - بنس مقامُ الشيخِ إمْرِسْ إمْرِسْ^(١)

أي مقام مقول فيه : إمْرِس ، أبقى مقول القول .

[ما ألحق بـ « بنس »]

« مسألة » ألحق بيشس في العمل « ساء » وفاقاً كقوله تعالى : « ساءَ مثلاً القومُ »^(٢) .
 وقوله : « بنس الشرابُ » وساءت مرتفعاً^(٣) ، وقوله : « ساء ما يحْكُمون »^(٤) ،
 وهي فرد من أفراد فعل الآتي ، لأنها في الأصل بوزن « فعل » بالفتح متصرفة^(٥) ،
 فحولت إلى « فَعَلُ »^(٦) ، ومنعت التصرف ، وإنما أفردت بالذكر للاتفاق عليها
 كما قاله في « سبك المنظوم » .

(و) ألحق (بهما) أي بنعم في المدح ، وبنس في الذم عملاً (فَعَلُ) بضم العين
 (ووضفاً) ككْرُم^(٧) ، وظَرْفُ ، وشَرْفُ (أو مصوغاً) محولاً (من ثلاثي) مفتوح ،

(١) قائله مجهول ، وتامه في رواية الدرر ٢ : ١١٥ :

• بين حواشي خشباتٍ يَبْسُ .

• إما على قَعْوٍ وإما اقننسس .

وفي اللسان : « مرس » الشطر الأخير هو تنمة الشطر الأول شاهد الجمع .

(٢) سورة الأعراف ١٧٧ .

(٣) سورة الكهف ٢٩ .

(٤) سورة الأنعام ١٣٦ .

(٥) أي أصلها : « سوا » بالفتح .

(٦) بعد تحويله إلى فعلٍ بالضم صار قاصراً ، ثم ضمن معنى بنس ، فصار جامداً قاصراً .

(٧) أ : « كلؤم » ، وط : « كلؤوم » .

أو مكسور ، كعقل ، ونجس .

ثم إن كان معتل العين لزم قلبها ألفاً نحو : قال الرجل زيد ، وباع الرجل زيد ، أو اللام ظهرت الواو ، وقلبت الياء واواً نحو : غزواً ، ورمواً ، وقيل : يقرُّ على حاله ، فيقال : رمى ، وغزواً ومن [٨٨/٢] المسموع قولهم : لقضوا الرجل فلان ، أي نعم القاضي هو .

وما ذكر من اشتراط كون الصحيح منه ثلاثياً كالتسهيل ، زاد عليه (خطاب^(١)) في « الترشيح » : أن يكون مما يبنى منه التعجب ، فلا يصاغ من الألوان ، والعايات ، كما لا يصاغ من الرباعي استثناءً بأفعل الفعل^(٢) فعله نحو : أشد الحمرة حمرة ، وأسرع الانطلاق انطلاقه فأفعل مضاف مبتدأ خبره الجزء الأخير ، ورجحه أبو حيان .

(وقيل : إلاّ عليم ، وجهيل ، وسميع) فلا تحوّل إلى فَعْل ، بل يستعمل استعماله ، باقية على حالها . قاله الكسائي .

(قيل) ويلحق فَعْل المذكور (بصيغتي التعجب) أيضاً . حكى الأخفش ذلك عن العرب ، فيقال : حسن الرجل زيد . بمعنى : ما أحسنه . (فيصدر بلام) نحو : لكرم الرجل زيد ، بمعنى : ما أكرمه . قال خطاب : وهي لام قسم .

(ولا تلزم أل فاعله) بل تكون معرفة ونكرة ، وتلحق الفعل العلامات نحو : لكرم زيد ، وهند لكرومت ، والزيدان لكروما رجلين ، والزيدون لكروما رجالاً ، يريد : ما أكرم ، بخلافه حال استعماله كنعيم فلا تلزمه اللام ، بل يجوز إدخالها وتركها ، ولا يكون فاعله إلاّ كفاعل نعم .

(١) سبق ذكره ١ : ١٤١ .

(٢) ط : « بأفعل الفعل فعله » وفي أ ، ب : « استثناء بأفعل الفعل فعله » .

[حَبْدَا]

« مسألة » :

كَنِعْمَ فِي الْعَمَلِ ، وَفِي الْمَعْنَى مَعَ زِيَادَةِ أَنْ الْمَدْرُوحَ بِهَا مَحْبُوبٌ لِلْقَلْبِ (حَبْدَا ، وَأَصْلُهُ :
حَبُّبٌ) بِالضَّمِّ أَي صَارَ حَبِيبًا ، لَا مِنْ حَبَبٍ بِالْفَتْحِ (ثُمَّ) أَدْعَمَ فَصَارَ (حَبَبًا) .
وَالْأَصْحَحُ أَنْ « ذَا » فَاعِلُهُ ، فَلَا تَتَّبِعُ . وَتَلْزَمُ الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكَيرَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَخْصُوصُ
بِخِلَافِ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ :

١٤٢٧ - يَا حَبْدَا جَبَلُ الرِّبَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدَا سَاكِنُ الرِّبَّانِ مَنْ كَانَ (١) .
وَحَبْدَا تَفْحَاتُ مِنْ بِيَانِيَةِ تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرِّبَّانِ أَحْيَانًا

وقوله :

١٤٢٨ - حَبْدَا أَنْتُمْ خَلِيلِي إِنْ لَمْ تَعْدُلَانِي مِنْ دَمْعِي الْمَهْرَاقِ (٢)

وقوله :

١٤٢٩ - أَلَا حَبْدَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ (٣) .

وإِنَّمَا التَّرَمُّ ذَلِكَ (لأنه كالمثل) والأمثال لا تغيّر ، كما يقال : « الصيف ضيّعتِ
اللبن » بكسر التاء ، وإن كان الخطاب لغير مؤنث ، أو لأنه على حذف .

والتقدير في « حَبْدَا هِنْدٌ » مثلاً : « حَبْدَا حُسْنُ هِنْدٍ » و « حَبْدَا زَيْدٌ » :
« حَبْدَا أَمْرُهُ وَشَأْنُهُ ، فَالْمَقْدَرُ الْمَشَارُ إِلَيْهِ مَذْكَرٌ مَفْرُودٌ حَذْفٌ ، وَأَقِيمِ الْمُضَافَ إِلَيْهِ

(١) لجرير من قصيدة يهجو بها الأخطل . ديوانه ٥٩٦ واللسان : « حب » .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر : ٢ : ١١٥ .

(٣) للحطينة ديوانه ٣٩ . وتامه :

• وَهِنْدُ أَيْ مِنْ دُونِهَا التَّأْيِ وَالْبُعْدُ •

مقامه . أو لآتته على إرادة جنسٍ شائعٍ ، فلم يختلف ، كما لم يختلف فاعل نعم ، إذا كان ضميراً (١) .

هذه أقوال . الأكثر على الأول ، ونسب للخليل ، وسيبويه ، وابن كيسان على الثاني والفراسي على الثالث .

(وقال دُرَيْوْدُ : « ذَا » زائدة) وليست اسماً. مشاراً به بدليل حذفها من قوله :

١٤٣٠ - • وحبّ دينا (٢) •

وقيل : صارت بالتركيب مع « حبّ » فعلاً فاعلهُ المخصوصُ كقولهم فيما حكى : لا تحبّه (٣) . قاله المبرد والأكثرون ، ولعدم الفصل بين « حبّ » و « ذا » ، ولعدم تصرف « ذا » بحسب المشار إليه .

وردت بجواز حذف المخصوص ، والفاعل لا يحذف .

(وقيل : الكلّ اسمٌ) واحدٌ مركّب ، قاله المبرد والأكثرون ، واختاره ابن عُصْفُور ؛ لإكثار العرب من دخولها عليها من غير استيحاش ، ولعدم (٤) الفصل بين « حبّ » و « ذا » ، وتصرّف « ذا » بحسب المشار إليه .

(١) أ : « إذا كان ضمير » بالرفع . تحريف .

(٢) قطعة من رجز لعبد الله بن رواحة الأنصاري ، وقد روي على الوجه التالي :

• باسم الإله وبه بدينا • ولو عبدنا غيره شقينا •

• فحبذا رباً وحبّ دينا •

وانظر الأسموني والعيني ٣ : ٤٢ .

(٣) حيث جاءوا لها بمضارع ، وذلك يدلّ على فعلية التركيب . انظر : التصريح ٢ : ١٠٠ .

(٤) من قوله : « ولعدم الفصل » إلى قوله : وعلى هذا هو مرفوع سقط من أ ، ب .

وعلى هذا هو مرفوعٌ وفاقاً ، ثم هل هو (مبتدأ خبره المخصوص أو عكسه) أي خبر مبتدؤه المخصوص ؟ (قولان) : المبرد على الأول ، والفارسي على الثاني ، (وعلى الأول) وهو القول بأن ذا فاعل (هو) المخصوص (مبتدؤها) أي الجملة فهي خبر^(١) عنه ، والرباط ذا أو العموم إن قلنا : أريد الجنس (أو ^(٢) مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه) أي خبر محذوف المبتدأ وجوباً ، وكأنه قيل من المحبوب ؟ فقال : زيد أي هو (أو بدل) من ذا لازم التبعية (أو عطف بيان) عليه (أقوال) : الأكثرون على الأول^(٣) ، وعلى الثاني الصيّمريّ وابن مالك على الثالث ، وابن كيسان على الرابع .

قال ابن مالك : والحكم عليه بالخبريّة هنا أسهل منه في باب « نِعَمَ » لأنّ مُصَعَّبَةً هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء ، وهي لا تدخل هنا ، لأنّ حبّذا جارٍ متجرى المثل

وردّ كونه مبتدأ حذف خبره أو عكسه بأنه يجوز حذف المخصوص ، فيلزم حذف الجملة بأسرها من غير دليل .

وردّ عطف البيان بمجيئه نكرةً ، واسم الإشارة معرفة كما في قوله :

١٤٣١ - . وجبّذا نفحات^(٤) .

وردّ البدل بأنه على نية تكرار العامل ، وهو لا يلي حبّ .

وأجيب بعدم اللزوم بدليل : « إنك أنت » .

(١) كلمة « خير » سقطت من أ . وفي ط : « فهو » . تحريف .

(٢) من قوله : « أو مبتدأ محذوف الخبر » إلى قوله : « أو بدل من ذا » سقط من أ .

(٣) في ب بعد قوله : « على الأول » بياض مشار إليه بـ « كذا » ، وليس في أ ، وط ما يشير إلى هذا البياض .

(٤) سبق ذكره رقم ١٤٢٧ .

(ولا يقدّم) مخصوص حبّذا عليها وإن جاز تقديمه على « نعم » بقلّة ، لأنّها فرعٌ عنها ، فلا تساويها في تصرفاتها ، ولأنّها جارية مجرى المثل (٨٩/٢) ولتلا يتوهّم من قولك مثلاً : « زيد حبّذا » : كون المراد الإخبار بأن زيدا أحبّ ذّا (١) ، وإن كان توهمًا بعيداً .

(وحذفه) استغناءً بما دلّ عليه [قليلٌ] كقوله :

• ١٤٣٢ - • فحبّذا ربّاً ، وحبّ دينا (٢) •

أي ربّاً الإلهُ .

وقوله :

• ١٤٣٣ - • ألا حبّذا لولا الحياءُ وربّما منّحتُ الموتى من لئس بالمتقارب (٣) •

أي حبّذا حالتي معك !

(ويجوز فصله) من حبّذا (بنداء) كقول كثير :

• ١٤٣٤ - • ألا حبّذا يا عزّ ذلك التّسائر (٤) •

(و) يجوز (كونه) اسماً (إشارة) كقول كثير المذكور ، وقول الآخر :

• ١٤٣٥ - • فيا حبّذا ذلك الحبيبُ المّبسمِل (٥) •

(١) كلمة : « ذّا » سقطت من أ . (٢) سبق ذكره رقم ١٤٣٠ .

(٣) للمرار بن هماس الطائي ، وفي حاشية الأمير على المغني ٢ : ١٣٣ ، لمرداس بن هماس من شواهد :

المغني ٢ : ١٣٣ ، والمنيّ ٤ : ٢٤ ، والأشعوني ٣ : ٤١ ، وحاشية يس ٢ : ٩٩ .

(٤) لكثير عزة ديوانه ٢ - ٥ - دار الثقافة - بيروت وصدرة : • وقلت وفي الأحشاء دالة مخاير • .

(٥) قائله مجهول . وصدرة :

• لقد بسملتُ ليلي غداة لقيتها •

انظر القالي ٢ : ٢٧٠ ، واللسان : « بسمل » .

(ويكون قبله) أي المخصوص (أو بعده نكرة منصوبة بمطابقه ^(١)) كقوله :

١٤٣٦ - • أَلَا حَبْدًا قَوْمًا سَلِيمٌ فَإِنَّهُمْ ^(٢) •

وقوله :

١٤٣٧ - • حَبْدًا الصَّبْرَ شِيمَةً لَامِرِي رَا مَ مُبَارَاةَ مُوَلَّعٍ بِالْمَعَالِي ^(٣) •

ويقال : حَبْدًا رجلين الزيدان، ورجالاً الزيدون ، ونساء الهندات ، وكذا مؤخرأ .

(فثالثها) أي الأقوال فيه (إن كان مشتقاً) فهو (حال وإلاً) بأن كان جامداً فهو (تمييز) .

وقال الأَخْفَشُ وَالْفَارَسِيُّ وَالرَّبَّعِيُّ: حَالٌ مُطْلَقاً . وقال أبو عمرو بن العلاء : تمييز مطلقاً .

(ورابعها) قاله أبو حيان : (المشتق إن أريد تقييد المدح به حال وغيره) وهو الجامد ، والمشتق الذي لم يُرِدْ به ذلك ، بل تبيينُ حُسْنِ المبالغِ في مدحه (تمييزٌ) .

(١) أ - « أو بعد نكرة منصوب مطابقه » .

التحريف في : « بعد » و « منصوب » .

ب - « أو بعده نكرة منصوب مطابقه »

التحريف في كلمة « منصوب » .

ط - « أو بعده نكرة منصوب بمطابقه » .

التحريف في « منصوب » :

(٢) قاله مجهول ، وتامه :

• وفوا إذ تواصلوا بالإعانة والصبر •

أنظر الدرر ٢ : ١١٧ .

(٣) قاله مجهول . وأنظر الدرر ٢ : ١١٧ .

مثال الأول : ولا يصح دخول « مِنْ » عليه : « حبذا هندٌ مواصلةً » أي في حال مواصلتها .

والثاني : وتدخل عليه « من » حبذا زيدٌ راكباً .

(وخامسها) : قاله في البسيط : لأنه منصوب بـ « أعني » مُضْمَرًا فهو مفعول لا حال ولا تمييز ، قاله أبو حيان ، وهو غريب ، ثم الأولى التأخير عند الفارسيّ والتقديم عند ابن مالك .

وقال الجرّميّ وابن خروف : هما سواء في الحال ثم قال الجرّميّ : تقديم التمييز فيه قبيح . وقال ابن خروف : حسن ^(١) .

وقال أبو حيان : الأحسن تقديم التمييز ، وكذا الحال ، إن كانت من « ذا » ، وإن كانت من المخصوص فالتأخير .

(ونؤكد حبذا) توكيداً (لفظياً) كقوله :

١٤٣٨ - • ألا حبذا حبذا حبذا حبيبٌ تحمّلتُ منه الأذى • ^(٢) .

(وتدخل عليها لا ، فتساوى بشس في) العمل والمعنى مع زيادة ما تقدم نظيره في حبذا ، كقوله :

١٤٣٩ - • لا حبذا أنتِ يا صنعاءُ من بلد ^(٣) •

(١) ب ، ط : « أحسن » .

(٢) من شواهد المنصف ١ : ٨٢ .

وقائله إبراهيم بن سفيان كما في البغية ١ : ٤١٤ ، وعند صاحب الدرر ٢ : ١١٧ مجهول القائل .

(٣) لزياد بن منقذ العدويّ . وتماهه :

• ولا شعوبٌ هوىّ مني ولا نُقمُ •

من شواهد : ابن يعيش ٧ : ١٣٩ ، ومعجم البلدان لياقوت ٥ : ٣٨٩ .

وقوله :

١٤٤٠ - • ولا حَبْدًا الجَاهِلُ العَاذِلُ^(١) •

وقوله :

١٤٤١ - • أَلَا حَبْدًا أَهْلُ المَلَا غَيْرُ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيِّ فَلَاحِبْدَاهِيَا^(٢) •

وقال أبو حيان : ودخول « لا » على حبذا لا يخلو من إشكال ، لأنه إن قدر « حبّ » فعلاً ، و « ذا » فاعله ، أو حبذا كلها فعلاً ، ف « لا » لا تدخل على الماضي غير المتصرف ، ولا على المتصرف إلا قليلاً ، أو كلتها اسماً ، فإن قدر في محلّ نصب لم يصحّ ، لأنه على العموم نحو : لا رجل ، وهو هنا خصوص ، أو رفع ، فكذلك لوجوب تكرار « لا » حيثند .

(وتعمل) حبذا (فيما عدا المصدر) كالظرف ، والمفعول له ، ومعه نحو : حبذا زيدٌ إكراماً له ، وحبذا عمرو لزيد بخلاف المصدر إذ هي غير متصرفّة ، فلا مصدر لها .

(وتوقف أبو حيان في) عملها من غير (الحال والتمييز) وقال : لا ينبغي

(١) صدره :

• أَلَا حَبْدًا عَاذِرِي فِي الهَوَى •

وقائله مجهول .

من شواهد : العينيّ ٤ : ١٦ ، والتصريح ٢ : ٩٩ .

(٢) لذّي الرمة :

من شواهد : العينيّ ٤ : ١٢ ، والتصريح ٢ : ٩٩ .

والأشموني ٣ : ٤٠ وانظر ملحق ديوان رؤبة ٧٦٠ وفي العينيّ منسوب إلى كترة أم شملة بن يرد في مئة صاحبة ذي الرمة .

أن يقدم عليه إلاّ بسمع. أمّا الحال والتمييز ، فتعمل فيهما وفاقاً :

(وتضمّ فاء ^(١) « حب » مفردة) من « ذا » بنقل ضمة العين إليها ، كما يجوز إبقاء الفتح استصحاباً نحو : حُبّ زيد ، وحَبّ ديناً .

ويجب الإبقاء إذا فكّلت كإسناد « حبّ » إلى ما سكن له آخر الفعل نحو : حَبَّبت يا هذا (وكذا فَعُلّ السابق) المستعمل كنعم وبش ، أو تعجباً أصلاً أو تحوُّلاً يجوز نقل ضمة عينه إلى الفاء ، فتسكن كقوله :

١٤٤٢ - • حُسْنٌ فِعْلاً لِقَاءِ ذِي الثَّرْوَةِ الْمَمْلُوقِ بِالْبِشْرِ وَالْعِطَاءِ الْجَزِيلِ ^(٢) •

وقبّد في التسهيل الفاء بكونها حلقية . قال أبو حيان : ولا يختصّ بذلك ، بل كل فعل يجري فيه ذلك نحو : لَصُرْبُ الرَّجُلِ بِضَمِّ الضَّادِ .

(ويجوز جرّ فاعلهما) أي « حبّ » المفردة ، وفعل (بالباء) الزائدة تشبيهاً بفاعل أفعال تعجباً كقوله :

١٤٤٣ - • وَحُبٌّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ ^(٣) •

وكقوله :

(١) ط « فأحب » تحريف صوابه في ا ، ب .

(٢) قاله مجهول . أنظر الدرر ٢ :

(٣) للأخطل .

من شواهد : ابن يعيش ٧ : ١٢٩ ، والخزانة ٤ : ١٢٢ ، والمعني ٤ : ٢٦ .
ورواية الديوان ٢٦٣ .

فأطيب بها مقتولة حين تقتلُ

فقلت اقتلوا عنكم بمزاجها

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وكقوله :

١٤٤٤ - حبّ بالزَّوْرِ الذي لا يُرى منه إلاّ صفحةٌ أو لسامٌ^(١)

وحكى الكسائي: « مررت بأبيات جاد بين أبياتاً ، وجدن أبياتاً^(٢) » .

(١) للطرمّاح بن حكيم :

من شواهد : العيني ٤ : ١٥ ، والأشعوني ٣ : ٣٩ ، واللسان : « زور » .

(٢) في هذه الحكاية زيدت الباء في الفاعل أولاً ، ونجّده منها ثانياً .

وأصل جاد بين أبياتاً : جدن أبياتاً ، من جاد الشيء جودة إذا صار جيداً .

وأصل جاد : جود بفتح العين ، فحوك إلى : فمّل بضمها لقصد المبالغة والتعجب ، وزيدت

الباء في الفاعل ، وعوّض من ضمير الرفع ضمير الجرّ ، فقيل : بين ، وأبياتاً تمييز .

وجدن أبياتاً على الأصل من عدم زيادة الباء ، فلذلك يثبت ضمير الرفع ، وأبياتاً تمييز ، وفي كل

منهما اجمع بين الفاعل والتمييز .

انظر هذا البحث في التصريح ٢ : ٩٨ ، ٩٩ .

صِيغَتَا التَّعَجُّبِ

(ومنه) أي الجامد (صيغتا التعجب) وهما (ما أفعل [٩٠/٢] وأفعل) به
 (قال الكوفية : وأفعل) بغير « ما » مسندة إلى الفاعل نحو قوله :
 • ١٤٤٥ - • فأبرحتَ فارساً ^(١) •

أي ما أبرحك فارساً .

(وبعضهم ، وأفعل من كذا) .

وزعم الفراء : الأولى أي ما أفعل (اسماً) لكونه لا يتصرف ، ولتصغيره ،
 وليصحّة عينه في قولهم : ما أحسنه ^(٢) ، وقوله :
 • ١٤٤٦ - • يا ما أميلح غزلاًنا ^(٣) •

(١) قطعة من بيت جاء على النحر التالي :

وَمُرّةٌ تَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوا وَتَطْعَنُهُمْ شَزْرًا فَأَبْرَحْتَ فَارِسًا

قائله : عباس بن مرداس ، وعند صاحب الدرر مجهول القائل من شواهد : سيويه ١ : ٢٩٩ .
 وانظر الأصمعيات ٢٠٦ .

ومعنى أبرحت : أي أعجبت وبالغت ، ومنه قول الأعشى :

أقولها حين جد الرجل أبرحت ربيّاً وأبرحت جارا

وانظر اللسان « برح » .

(٢) ط فقط : « ما أحسنه » . تحريف .

(٣) سبق ذكره رقم ٢٠١ .

وقالوا : ما أطوَّكهُ^(١) ، كما قالوا : هو أطولُ من كذا .

ورُدَّ بأنَّ امتناع التصرّف - لكونه غير محتاج إليه للزومه طريقةً واحدةً ، إذْ معنى التعجّب لا يختلف باختلاف الأزمنة - لا ينافي الفعلية^(٢) كما ليس ، « وعسى » .
وبأنَّ تصغيره ، وصحة عينه ؛ لشبهه بأفعل التفضيل ، وقد صحّت العين في أفعال : كَحَوِّل ، وَعَوِّر .

ويدلّ للفعلية بناؤه على الفتح ، ونصبه المفعول الصريح ، ولزوم نون الوقاية مع الياء .

(و) زعم ابن الأنباري (الثانية) أي : « أفعلٌ به » اسماً ، لكونه لا تلحقه الضمائر .

(وجوز هشام المضارع من ما أفعل) فيقال : ما يحسن زيداً . ورُدَّ بأنه لم يسمع .
(وينصب التعجّب منه بعدما أفعل مفعولاً به) على رأي غير الفراء ، والهمزة فيه للتعدي ، والفاعل ضمير مستتر عائد على « ما » مفردٌ مذكّرٌ لا يتبع بعطف ولا توكيد ، ولا بدل .

وعلى رأيه^(٣) نصبه على حدّ نصب « الأب » في : زيد كريم الأب^(٤) .

والأصل : زيدٌ أحسنٌ من غيره مثلاً ، أتوا به « ما » على سبيل الاستفهام^(٥) ،

(١) مثال لصحة العين .

(٢) « لا ينافي الفعلية » خبر « أن » في قوله : « وردَّ بأن » الخ .

(٣) أي على رأي الفراء .

(٤) أي النصب على التشبيه بالمفعول به .

(٥) يرى الدماميني أنها « استفهامية في الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجب » قال : وهذا القول أقوى

من جهة المعنى ، لأن شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه .

فنقلوا الصفة من « زيد » ، وأسندوها إلى ضمير « ما » وانتصب « زيد » بـ « أحسن »
 فرقاً بين الخبر والاستفهام . وفتحة أفعل على هذا قيل : بناء ، لتضمنه معنى التعجب .
 وقيل : إعراب ، وهو خبر « ما » بناءً على نصب الخبرية بالخلاف عند الكوفيين .
 (والأصحح أن « ما » مبتدأ) خبره ما بعده .

وقال الكسائي : لا موضع لـ « ما » ^(١) من الإعراب (و) الأصح (أنها نكرة
 تامة) بمعنى : شيء خبرية قصد بها الإبهام ثم الإعلام بإيقاع الفعل على المتعجب منه ،
 لاقتضاء التعجب ذلك .

(وقيل :) نكرة (موصوفة) بالفعل ، والخبر محذوف وجوباً ، أي شيء أحسن
 زيداً عظيم .

(وقيل : استفهامية) دخلها معنى التعجب لإجماعهم على ذلك في : أي رجل
 زيد .

ورُدَّ بأنَّ مثل ذلك لا يليه غالباً إلا ^(٢) الأسماء . نحو : « فأصحابُ اليمين ما
 أصحابُ اليمين ^(٣) » . و « ما » ملازمة للفعل ، وبأنها لو كانت كذلك جاز أن يخلفها
 أي كما جاز ذلك في .

١٤٤٧ - يا سيداً ما أنت من سيد ^(٤) .

= وقد استفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو :

« مالي لأرى الهدد » (النمل ٢٠) . انظر الصبان ٣ : ١٧ .

(١) ط فقط : « لها » مكان « ما » .

(٢) كلمة : « إلا » سقطت من أ .

(٣) سورة الواقعة ٨ ، وفي النسخ الثلاث : « وأصحابُ بالواو » .

(٤) سبق ذكره رقم ٦٧٣ .

(وقيل : موصولة) صِلَتْهَا الفعل ، والخبر محذوف وجوباً ، والتقدير : الذي أحسن زهداً عظيماً .

(و) يُجَرُّ الممتجب منه (بعد أفعلٍ بياء زائدة لازمة) لا يجوز حذفها نحو :
أكرم يزيد (وقيل يجوز حذفها مع أن وأن) المصدريتين كقوله :
١٤٤٨ - • وأحبب إلينا أن يكون المقدماً ^(١) .

وقوله :

١٤٤٩ - • فأحسِن وأزِين لأمري ، أن تَسْرِبَلَا ^(٢) .

وقال بعض المولدين :

١٤٥٠ - • أهون عليّ إذا امتلأت من الكرى أني أبيت بليلة المنسوع ^(٣) .

(والأصح أنه خبر) معنى ، وإن كان لفظه لفظ الأمر للمبالغة ، وليس بأمر حقيقة . (فمحل المجرور) بعده (رفع فاعلاً) والمهزلة فيه للصيرورة والياء للتعدية ،

(١) العباس بن مرداس الصحاني . صدره :

• وقال بني المسلمون تقدّموا •

ورواية الديوان ١٠٢ : • وحُبّ إلينا • .

من شواهد : العيني ٣ : ٤ / ٦٥٦ : ٥٩٣ ، والتصريح ٧ : ٨٩ ، والأشعري ٣ : ١٩ .

(٢) صدره :

• تردّد فيه ضرؤها وشعاعها •

والبيت قاله مجهول عند صاحب الدرر ٢ : ١٢٠ وورد في معجم الشواهد ٢٩٩ غير منسوب والشاهد لأوس بن حجر . ديوانه ٨٤ . وقد نسب ابن عصفور في المقرب ٧٧ إلى أوس بن حجر أيضاً .

(٣) لبعض المولدين كما في الدرر ٢ : ١٢٠ .

ولا ضمير في « أفعل » ، والتقدير في : أحسن بزيد : صار زيد ذاك أحسن كقولهم : أبقلت الأرض ، أي صارت ذات بقل .

(وقيل :) هو (أمر) حقيقة ، فمحل المجرور نصب على المفعولية ، والهمزة للنقل كهي في « ما ^(١) أفعل » ، فالباء زائدة .

واختلف على هذا ، فالأصح (فاعله ضمير المصدر) الدال على الفعل ، فكأنه قيل : يا حسن أحسن بزيد أي ألزمه ، ودُم به ، ولذلك وجد الفعل على كل حال .

(وقيل :) فاعله ضمير (المخاطب) كأنك قلت : أحسن يا مخاطب به ، أي أحكم بحسنه ، ولم يبرز في التأنيث ، والثنية ، والجمع ، لأنه جرى مجر المثل ، ولزمت الباء في المفعول ، ليكون للأمر في معنى التعجب حال لا يكون له في غيره .

ورد كونه أمراً بأنه محتمل للصدق والكذب ، وبأنه لا يجاب بالفاء ، وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو : أحسن بك ، ولا يجوز ذلك في الأمر لما فيه من إعمال فعل واحد في ضميرَي فاعل ومفعول لمسمى واحد ، وبأنه لو كان الناطق به أمراً بالتعجب لم يكن متعجباً ، كما لا يكون الأمر بالهلف ، والنداء ، والتشبيه حالفاً ، ولا منادياً ، ولا مشبهاً ، وقد أجمع على أنه متعجب .

قال أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى أن أفعل أمر صورة خبر معنى ، والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم في الفعل ، والهمزة للتعدية ، والمجرور في موضع مفعول لكان مذنباً ، فقولك : أحسن بزيد ، معناه : أحسن هو أي الإحسان زيدا أي جعله حسناً ، فيوافق [٩١/٢] معنى : ما أحسن زيدا ، قال : ولا ينافي ذلك التصريح بالخطاب من : يا زيد أحسن بزيد ، لأن الفاعل مخالف للمخاطب ، فالمعنى :

(١) ط : « فيما » مكان : « في ما » .

يا زيد أحسن الإحسانَ زيداً ، أي جعله حسناً ، كما تقول : يا زيد ما أحسن زيداً ،
أي شيء جعله حسناً .

قال : ويدلّ على أن محلّ المجرور نصب جواز حذفه ، ونصبه بعد حذف الباء
في قوله :

١٤٥١ - • فأبعِدِ دَارَ مُرْتَحِلٍ مزاراً ^(١) .

ويحذف المتعجب منه مع ما أفعل (للدليل) كقوله :

١٤٥٢ - جزى الله عتاً ، والجزاءُ بِفَضْلِهِ ربيعةٌ خيراً ما أعفَّ وأكرمًا ^(٢)

أي : ما أعفهم ، وأكرمهم ^(٣) .

وفي جواز حذفه (مع أفعلٍ خُلْفٌ) قال سيويه : لا يجوز ، وقال الأخفش
وقوم يجوز ، لقوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » ^(٤) ، أي بهم . (وقيل : بل يحذف
الجار فيستر) الفاعل في أفعل ، ولا يحذف ، وردّ بأنه لو كان مستتراً لبرز في التثنية
والجمع ، والتأنيث .

(ولا يكون المتعجب منه (إلا مختصاً) من معرفة ، أو قريب منها بالتخصيص ،
لأنه مخبر عنه في المعنى .

(ومنع الفراء ذا آل المهديّة) نحو : ما أحسن القاضي ، تريد : قاضياً بينك

(١) في الدرر ٢ : ١٢٠ قائله مجهول . وصدوره :

• لقد طرقتُ رجالَ الحميّ لَيْلِي .

(٢) نسب لعملي بن أبي طالب كرم الله وجهه . من شواهد : العيني ٣ : ٦٤٩ ، والتصريح ٢ : ٨٩
والأشموني ٣ : ٢٠ .

(٣) أ : « وأكرمهم » . تحريف .

(٤) سورة مريم ٣٨ .

وبين المخاطب - عهد فيه - وأجازه الجمهور .

(و) منع (الأخفش أيضاً الموصول بالماضي) نحو : ما أحسن أيتهم قال : ذاك ، وأجازها سائر البصريين ، فإن ^(١) وصلت بمضارع جاز اتفاقاً .

(ولا يُفْضَل) المتعجب منه من أفعل ، وأفعل بشيء لضعفهما بعدم التصرف ، فأشبهها إن وأخواتها (إلا بظرف ومجرور يتعلّق بالفعل) فإنه يجوز (على الصحيح) لتوسّعهم فيهما ، ولجواز الفصل بهما بين إن ومعمولها ، وليس فعل التعجب بأضعف منها ، ولكثرة وروده كقوله :

« ما أحسن في الهَيَجاء لقاءها ^(٢) »

وقوله :

١٤٥٣ - وأحسب إلينا أن يكون المقدّم ^(٣) .

وقيل : لا يجوز الفصل بهما أيضاً ، وعليه أكثر البصريين ، ونُسب إلى سيبويه . (وثالثها : قبيح) أي يجوز على قُبُح . قال أبو حيان : ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلّق بالمعمول ضمير يعود على المجرور ، فإن تعلّق وجب تقديم المجرور كقولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وقوله :

١٤٥٤ - خَلِيلِيَّ ما أَحْرَى بذي اللُّب أن يُرَى صبوراً ، ولكن لا سَبِيلَ إلِ الصَّبْرِ ^(٤)

(١) من قوله : « فإن وصلت » إلى قوله : « فأشبهها إن » الخ سقط من ب .

(٢) قال صاحب الدرر ٢ : ١٢١ : « ظاهره أن هذا شعر وليس كذلك ، بل هو نثر من كلام عمرو بن معد يكرب الزبيدي » .

(٣) سبق ذكره رقم ١٤٤٨ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : العيني ٣ : ٢٦٢ ، والأشموني ٣ : ٢٤ ، وحاشية يس ٢ : ٩٠ .

أما ما لا يتعلّق منهما بالفعل ، فلا يجوز الفصل به وفاقاً نحو: ما أحسن بمعروف أمراً .

(وجوّزه الجرّميّ وهشام بالحال) أيضاً نحو : ما أحسن مُقبلاً زيداً .

(زاد الجرّميّ أو المصدر) نحو : ما أحسن إحساناً زيداً والجمهور على المنع فيهما .

(و) جوّزه (ابن مالك بالتداء) كقول عليّ : « أعزّزْ على أبا اليقظان أن

أراك صريماً مُجدلاً » .

(و) جوّزه (ابن كيسان بلولا) الامتناعية نحو : ما أحسن لولا بخله زيداً .

قال أبو حيّان : ولا حجة له على ذلك .

(ولا يقدّم معمول) لفعل التعجب (على الفعل ولا) على (ما) وإن جاز ذلك

في غير هذا الباب ، لعدم تصرّفه ، ولأنّ المجرور من أفعل عند الجمهور فاعل ،

والفاعل لا يجوز تقديمه .

(ولا يفصل بينهما) أي بين « ما » وأفعل (بغير كان) . أما كان الزائدة فيجوز

الفصل نحو : ما كان أحسن زيداً .

(والأكثر) على أنّ فعل التعجب (يدلّ على الماضي المتصل) بالحال ، فإذا

أريد الماضي المنقطع أتى بكان ، أو المستقبل أتى بـ يكون . (وقيل) : إنّما يدلّ على

(الحال) دون الماضي ^(١) ، حكى عن المبرّد .

(وقيل) يدلّ على (الثلاثة) الحال ، والماضي ، والاستقبال ، ويقيد في الماضي

بكان وأمسى وفي الحال بالآن ، وفي الاستقبال بـ يكون ونحوه من الظروف المستقبلية

كقوله تعالى : « أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا ^(٢) » ، قاله ابن الحاجّ .

(١) أ : « على الحال أو الماضي » . تحريف .

(٢) سورة مريم ٣٨ .

(ويجرّ ما يتعلّق بهما إن كان فاعلاً معنيّاً بـ (يأى) نحو : ما أحبّ زيداً إلى عمرو ، وما أبغضه إلى بكرٍ ، والأصل : أحبّ عمرو زيداً ، وأبغض بكرٌ زيداً .

(وإلاً) أي : وإن لم يكن فاعلاً معنيّاً (فإن أفهم عِلماً أو جهلاً فبالياء)
يجرّ نحو : ما أعرف زيداً بالفتمه وما أبصر عمراً بالنحو ، وأجهل خالداً بالشعر .

(وإلاً) أي وإن لم يُفهم ذلك (فإن تعدّى بجرّ فيه) يجرّ نحو : ما أعزّ زيداً عليّ ، وما أزهده في الدنيا (وإلاً) بأن تعدّى بنفسه (فباللام) يجرّ نحو : ما أضرب زيداً لعمرو .

(ويقتصر على الفاعل) في باي - كسا [٩٢/٢] وظن فيقال : ما أكسى زيداً ، وما أعطى عمراً ، وما أظنّ خالداً بجذف المفعولين .

(ويستغنى بجرّ أحد مفعوليّ (الأوّل) أي باب كسا باللام عن ذكر الآخر نحو : ما أكساه لعمرو ، وما أكساه للثياب ، ولا يُفعل ذلك في باب ظنّ ، وإن جمع بينهما فالثاني منتصب بمضمّرٍ نحو : ما أعطى زيداً لعمرو الدراهم ، وما أكساه للفتراء الثياب (خلافاً للكوفيّة) في الأمرين ، أي قولهم : بجواز ذكرهما في باب كسا على أنّ الثاني منصوب بفعل التعجب ، وبجواز مثل ذلك في باب ظنّ ، إذا أمن اللبس نحو : ما أظنّ زيداً لبكرٍ صديقاً^(١) فإن خيف أدخل اللام^(٢) عليهما نحو : ما أظنّ زيداً لأخيك لأبيك، والأصل : ظنّ أخاك أباك .

قال أبو حيّان : هذا تحرير النقل في المسألة وخط ابن مالك ، فنقل عن البصريين تساوي الحكم في باب كسا وظنّ وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التعجب ، بلا تفصيل .

(١) ط : « ما أظنّ زيداً لبكرٍ صديقاً » تحريف .

(٢) كلمة : « اللام » سقطت من أ .

[صبغ التعجب السماعية]

مسألة :

(من مفهوم التعجب) الذي لا يبوّب (١) له في النحو قولهم :

(سُبْحَانَ اللَّهِ) ، وفي الحديث « سبحان الله ، إن المؤمن لا ينجس » .

(لله درّه) . قال في الصحاح : أي عمله ، وأصل الدرّ : اللّبن .

(حسبك بزيد رجلاً) . ويجوز حذف الباء ورفع زيد (٢) ، ويجوز إدخال « مِن »

في رجل .

(يا لك من ليل) ، ويجوز حذف « من » ، والنصب .

(إنك من رجل) لعالم ، ولا يجوز حذف « مِن » منه .

(ما أنت جارة) بالنصب على التمييز ، ويجوز إدخال « من » .

(واما له ناهياً (٣)) .

ومن ذلك : لا إله إلاّ الله . سبحان الله . من هو .

أو رجلاً : ويثله رجلا ، وكفاك به رجلاً ، والعظمة لله من ربّ . وأعجبوا

لزيد رجلاً أو من رجل . وكاليوم رجلاً . وكالليلة قمرأ ، وكرمأ ، وصلفأ ،

(١) ب : « لا ينوب » ، أ : « لا يثوب » . تحريف والمراد أن هذا التعجب شدّ عن قواعد التعجب

التي أثبتها النحويون في كتبهم .

(٢) أ : « ورفع رجل » . تحريف .

(٣) ب : « ياهايا » . ط : « ياهايا » والأوضح أن تكون : « ناهياً » كما في أ .

ويا لسماء ، يا للذواهي ، ويا حُسْنَهُ رَجُلًا ، ويا طيبها من ليلَةٍ ، لله لا يُؤَخَّر
 الأجل . (و) من ذلك (كيف ، ومن ، وما ، وأي في الاستفهام) نحو :
 « كيف تكفرون بالله ^(١) » ، « عمّ يتساءلون ^(٢) » ، « الحاقّة ما الحاقّة ^(٣) » . « لأيّ
 يوم أُجِّلت ^(٤) » .

(١) سورة البقرة ٢٨ .

(٢) سورة النبأ ١ .

(٣) سورة الحاقّة ١ ، ٢ .

(٤) سورة المرسلات ١٢ .

المصدر

(المصدر) أي : هذا مبحث إعماله . (يعمل كفعله) لازماً ، ومتعدياً إلى واحد ، فأكثر أصلاً ، لا إلحاقاً ، كما في شرح الكافية ، لأنه أصله ^(١) ولذا لم يتقيد عمله بزمان . (إن كان مفرداً مكبراً غير مخلود ، وكذا) إن كان (ظاهراً على الأصح) ، فلا يعمل مثني ، فلا يقال : عجبت من ضربتك زيداً ، ولا مجموعاً ولا مصغراً ، كعرفت ضربتك زيداً ولا مخلوداً بالتاء . كعجبت من ضربتك زيداً ، وشذّ قوله :

• بضرية كفيه الملائنفس راكب ^(٢) .

— ١٤٥٥

ولا مضمرأ ، كضربك زيداً حسن* وهو المحسن قبيح ^(٣) ، لأن كلاً مما ذكر يُزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل ، خصوصاً الإضمار ، فإن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة ، كما أن ضمير العَلَم ليس بعَلَم ، ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس .

وقال الكوفيون : يجوز إعمال المصدر ، واستدلوا بقوله :

(١) أي أصل الفعل .

(٢) من شواهد : العيني ٣ : ٥٢٧ ، والأشموني ٢ : ٢٨٦ ، وحاشية يس ٢ : ٦٢ .

(٣) مثل له الصبان بقوله : « مروى يزيد حسن وهو بعمر قبيح » .

١٤٥٦ - وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ^(١) وما هو عنها بالحديث المُرْجَم^(١)

أي : وما الحديث عنها . والبصريّون تأوّلوه على أن « عنها » متعلّق بأعني مقدّراً .

(وثالثها : يعمل في المجرور فقط) دون المفعول الصريح ، قاله الفارسيّ وابن جنيّ .

قال أبو حيّان : وقياس قولهما إعماله في الظرف ، إذ لا فرق بينهما ، وقد

أجازه جماعة .

(وجوزّه قومٌ في الجمع المكسّر) واختاره ابن مالك ، قال : لأنه ، وإن زالت

معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باقٍ ، ومتضاعف بالجمعية ، لأن جمع الشيء بمنزلة

ذكره متكرّراً بعطف ، وقد سمع : « تركته بملاحس البقر أولادها^(٢) » ، وقال

الشاعر :

١٤٥٧ - • مواعيد عُرقوبٍ أخاه بيثرب^(٣) •

(١) من معلقة زهير المشهورة .

من شواهد الخزانة ٣ : ٤٣٥ ، وحاشية يس ٢ : ٦٢ .

(٢) أي بمواضع تلحس فيها البقر أولادها .

ويروى بملاحس البقر أولادها ، ولا شاهد فيها . أنظر : القاموس .

(٣) نسبه في الدرر ٢ : ١٢٢ إلى امرئ القيس ونسبه في اللسان : « عرقب » إلى الأشجمي وفي النسخ

الثلاث « مواعد » مكان : « مواعيد » من شواهد : سيبويه ١ : ١٣٧ ، وقطر الندى ٣٦٧ ، وابن

يعيش ١ : ١١٣ ، والمقرّب ١ : ١٣١

هذا وصدر البيت في المقرّب :

• وقد وعدتّك موعداً لو وفتّ به •

وصدره في اللسان :

• وعدتّ وكان الخُلْفُ منك سجيّة •

قال أبو حيان : والمختار المنع ، وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بمضمر ،
أي لحست أولادها ، ووعد أخاه .

(ويقدر بأن) المصدرية مخففة أو غيرها ^(١) (قيل :) أي قال بعضهم زيادة
(أو ما المصدرية) والفعل فـ « أن » غير المخففة ^(٢) للماضي كقوله :

١٤٥٨ - • أمينٌ بعد رمي الغاياتِ فؤادُهُ ^(٣) •

والمستقبل كقوله :

١٤٥٩ - فرمٌ بيديك هل تستطيعُ نقلًا جبالًا من تهامةِ راسياتٍ ^(٤)

و « ما » للماضي والحال كقوله : « كذا كركم آباءكم ^(٥) » وقوله « تخافونهم
كخيفتكم ^(٦) » .

والمخففة للثلاثة كقوله :

(١) يقصد بغيرها أن المفتوحة المشددة فإنها تقدر بالمصدر .

(٢) أي أن المصدرية التي لم تخفف من أن المشددة فإن « أن » المخففة من الثقيلة هي التي تقع بعد
علم أو ظن نزل منزله ، ولها شروط نص عليها النحويون ، ولا تصاح للمصدرية ، وإن كان ابن
مالك قد ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين (أن المصدرية وما) - أن المخففة نحو : علمت
ضربك زيدا فالتقدير : علمت أن قد ضربت زيدا .

انظر الأشموني ٢ : ٢٨٥ .

(٣) قائله مجهول ، وتامه :

• بأسنهم الحاظِ يلام على الوجدِ •

وانظر الدرر ٢ : ١٢٣ .

(٤) قائله مجهول

(٥) سورة الروم ٢٨ .

(٦) سورة البقرة ٢٠٠ .

١٤٦٠ - • عَلِمْتُ بِسَطِّكَ لِلْمَعْرُوفِ خَيْرَ يَدٍ (١) •

وقوله :

١٤٦١ - • لَوْ عَلِمْنَا إِخْلَافَكُمْ عِدَّةَ السَّلْمِ (٢) •

وقوله :

١٤٦٢ - • [٩٣/٢] لَوْ عَلِمْتُ إِثَارِيَّ الَّذِي هَوَتْ (٣) •

قال ابن مالك : وتقدّر المخففة بعد العِلْمِ وغيرها بعد لولا ، أو فعل (٤)
كراهةٍ أو إرادةٍ أو خوفٍ (٥) ، أو رجاءٍ ، أو منعٍ (٦) ، أو نحو ذلك .
ثم هذا التقدير قال الجمهور : (دائماً ، وقيل) أي قال ابن مالك : (غالباً) قال :
ومن وقوعه غير مقدر قول العرب : « سَمِعُ أُذُنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَلِكَ » (٧) . وقول

(١) قائله مجهول . وتمامه :

• فَلَا أَرَى فِيكَ إِلَّا بِاسْطًا أَمَلًا •

(٢) قائله مجهول . والبيت بتمامه :

لَوْ عَلِمْنَا إِخْلَافَكُمْ عِدَّةَ السَّلْمِ — مِ عَدَمِ عَلَى النِّجَاةِ مَعِينَا

انظر الدرر ٢ : ١٢٣ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه .

• مَا كُنْتُ مِنْهَا مَنفِيًّا عَنِ الْفِ •

انظر الدرر ٢ : ١٢٣ .

(٤) ط فقط : « أو الفعل » تحريف .

(٥) ط فقط : « أو خوفاً » . تحريف .

(٦) ط فقط : « أو منعاً » . تحريف .

(٧) رواية الأشموني ٢ : ٢٨٦ : « سَمِعُ أُذُنِي أَخَاكَ يَقُولُ ذَلِكَ » :

أعرابي : « اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم ، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لَعَيَّ » وقول الشاعر :

١٤٦٣ - ورأيُ عينيّ الفتيّ أباكَا يُعْطِيّ الحزِيل ، فعليك ذاكا (١)

قال أبو حيان : وما ذكره ممنوع .

(ومن ثَمَّ) أي من هنا ، وهو كون هذا المصدر مقدراً بحرف (٢) مصدرية ، والفعل ، أي من أجل ذلك (لم يقدم معموله عليه) لأنه كالموصول ، ومعموله كالصلة ، والصلة لا تتقدم على الموصول ، ويؤول ما أوهمه على إضمار فعل كقوله :

١٤٦٤ - وَبَعْضُ الْجِلْمِ عِنْدَ الْجَوْهْرِ لِلذَّكَاءِ إِذْ عَانَ^٣ .

(خلافاً لابن السراج) في قوله : يجواز تقديم (المفعول عليه) فأجاز يعجبي عمراً ضَرَبُ زَيْدٍ .

(و) من ثَمَّ أيضاً (لا يفصل من معموله بتابع أو غيره) كما لا يفصل بين الموصول

= ويعلق الصبان على ذلك فيقول : « حال - والمراد - جملة : يقول ذلك - كالحال في : ضربني العبد مسيتاً .

فالتقدير : سيع أذني أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان ، فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ ، وإن زعمه البعض .

(١) سبق ذكره رقم ٣٣٤ ، وفي ب ، ط : « عين الفتي » . تحريف ، وفي ب فقط : « عين الفتي أخاك » مكان : « أباكَا » . تحريف .

(٢) ط فقط : « مقدّر » بالرفع . تحريف .

(٣) للفند الزماني .

من شواهد : الأشموني ٢ : ٢٩١ وانظر شرح ديوان الحماسة ١ : ٣٨ .

وصلته ، وشمل (١) التابع النعت وغيره خلافاً لقول التسهيل ، ولا منعت قبل تمامه ، فلا يقال : عجبت من ضربك الشديد (٢) زيداً ، ولا من شربك وأكلك اللبن ، بل يجب تأخيره كقوله :

• إن وجدني بك الشديد أراني (٣) • ١٤٦٥ -

وأما قوله :

• أزمعتُ ياساً مييناً من نوالكم (٤) • ١٤٦٦ -

فمؤول على إضمار : بثت من نوالكم ، وكذا قوله تعالى : « إنّه على رَجْعِهِ لِقَادِرٌ يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرِ » (٥) يقدر : يرجعه يوم (٦) .

(ولا يتقدّر عمله بزمان) بل يعمل ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، كما تقدّم (خلافاً لابن أبي العافية في) قوله : لا يعمل في (الماضي) قال أبو حيان : ولعلّه لا يصحّ عنه .

(١) من قوله : « وشمل التابع إلى قوله في المتن » : « ولا يتقيد عمله بزمان » سقط من أ .

(٢) ب : « السلام » مكان : « الشديد » ولا معنى لها .

(٣) سبق ذكره رقم ١٢١٨ .

(٤) من سبينة الخطيئة المشهورة التي مدح بها بغضاً ونمامه :

• ولن ترى طارداً للحرّ كالياس •

من شواهد : الخصائص ٣ : ٢٥٨ والمغني ٢ : ١٤٨ ، وحاشية يس ٢ : ٦٣ وذيوانه ١٠٧ .

(٥) سورة الطارق ٨ ، ٩ .

(٦) فلا يقال : « إن يوم تلبى السرائر » معمول : لـ « رجعه » لأنه قد فصل بينهما بالخبر .

وفي الخصائص ٣ : ٢٥٥ - ٢٥٦ بحث قيم بعنوان : « بين تقدير الإعراب ، وتفسير المعنى » عرض

فيه لهذه الآية ، وبين وجه الصواب في إعرابها - .

(ولا يحذف) المصدر (باقياً معموله في الأصح) ، لأنه موصول ، والموصول^(١) لا يحذف .

وقيل : يجوز للدليل ، لأنه كالمنطوق ، كما يحذف المضاف للدليل ، ويبقى عمله في المضاف إليه .

قيل : ومنه قوله تعالى : « هل يَسْتَطِيع رَبُّكَ ^(٢) » أي سؤال ربك ؛ إذ لا يصح تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع ^(٣) .

(وإعماله مضافاً أكثر) من إعماله منوناً استقراء ، وعلته ابن مالك بأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف ، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل ، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول أل والتنوين ، فقويت بها مناسبة المصدر للفعل .

(ثم) إعماله (منوناً) أكثر من إعماله مُعرِّفاً بـ «أل» ، لأن فيه شبهاً بالفعل المؤكّد بالتون الخفيفة .

(وأنكره الكوفية) أي أعماله منوناً . وقالوا : إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فيأضمار فعل يفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى : « أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً »^(٤) التقدير : يطعم . وردّ بأن الأصل عدمه (ثم) يليه (إعماله معرفاً بـ «أل») كقوله :

(١) كلمة : « والموصول » سقطت من أ .

(٢) سورة المائدة ١١٢ .

(٣) يقرأ بالياء على أنه فعل وفاعل ، ويقرأ بالياء ، و « ربك » نصب . والتقدير : هل تستطيع سؤال ربك ، فحذف المضاف .

وعلى هذه القراءة يكون « أن يتزل » مفعولاً لسؤال المحنوف ، أنظر المعكبري ١ : ٢٣٢ .

(٤) سورة البلد ١٤ ، ١٥ .

• ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ (١) •

١٤٦٧ -

وقوله :

• فلم أنكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعًا (٢) •

١٤٦٨ -

(وأنكره كثيرون) ، والبغداديون (٣) ، وقوم من البصريين كالمُنُون ، وقد رُوا

له عاملاً .

(وثالثها : أنه قبيح) أي يجوز إعماله على قُبُح .

(ورابعها إن عاقبت) « أل » (الضمير عمل) نحو : إنك والضرب خالداً (٤)

لمسيء إليه .

(وإلا) بأن لم تعاقبه (فلا) يجوز إعماله نحو : عجبت من الضرب زيداً عمراً (٥)

(١) قائله مجهول . وتامة :

• يخال الفرار يرانخي الأجل •

من شواهد : سيويه ١ : ٩٩ ، والمنصف ٣ : ٧١ والمقرب ١ : ١٣١ والخزاة ٣ : ٤٣٩ ، وشنور

الذهب ٣٤٢ والتصريح ٢ : ٦٣ ، والأشموني ٢ : ٢٨٤ .

(٢) قطعة من بيت جاء على النحو التالي .

لقد علمت أول المغيرة أنني لحقت فلم أنكُلْ عن الضرب مسمعا

ونسب لمالك بن زغبة الباهلي .

من شواهد : سيويه ١ : ٩٩ وابن يعيش ٦ : ٦٤ ، والخزاة ٣ : ٤٣٩ ، والعيبي ٣ : ٤٠ والأشموني

٢ : ١٠٠ ، ٢٨٤ .

(٣) « والبغداديون وقوم من البصريين » سقط من أ .

(٤) ط : « خالداً بالرفع . تحريف .

(٥) ط فقط : من الضرب زيداً عمراً برفع « زيد » .

وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة واختاره أبو حيان .

وقولي : معرفاً تصريحاً بأن « أل » فيه للتعريف .

قال أبو حيان : ولا نعلم في ذلك خلافاً إلا ما ذهب إليه صاحب « الكافي » من أنها زائدة ، كما في الذي والي ونحوهما ، لأن التعريف في هذه الأشياء بغير أل ، فلا وجه إلا ادعاء زيادتها ؛ إذ لا يجتمع على الاسم تعريفان ، قال : وهو في حالة التنوين معرفة ، لأنه في معناها .

(وقال الزجاج) : إعمال (المنون أقوى) من المضاف ، لأن ما شُبّه به نكرة ، فكذا ينبغي أن يكون نكرة ، وردّ بأن إعماله ليس للشبه ، بل بالنتيابة عن حرف مصدري والفعل ، والنوب عنه في رتبة المضمر .

(و) قال (ابن عصفور) : إعمال (المعرف) أقوى من إعمال المضاف في القياس .

(وقيل : المضاف والمنون) في الإعمال (سواء) .

قال أبو حيان : وترك إعمال المضاف ، وذو أل عندي هو القياس ، لأنه قد دخله خاصّة من خواصّ الاسم ، فكان قياسه ألاّ يعمل ، فكذلك المنون ، لأن الأصل في الأسماء ألاّ تعمل فإذا تعلق اسم باسم ، فالأصل الجرّ بالإضافة .

(ويضاف للفاعل [٢ / ٩٤] مطلقاً) أي مذكوراً مفعوله ، ومحلوقاً كقوله :

« كذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ » ^(١) وقوله : « يفرح المؤمنون بنصر الله » ^(٢) .

(و) يضاف (للمفعول فيحذف) الفاعل كقوله : « لا يسأم الإنسان من دعاءِ

(١) سورة البقرة ٢٠٠ .

(٢) سورة الروم ٤ ، ٥ .

الخير» (١). أي : دعائه الخير وبذلك يفارق الفعل ، لأن الموجب للمنع فيه تنزيهه ، إذا كان ضميراً متصلاً كالجزم منه بدليل تسكين آخره ، وللفصل به بين الفعل وإعرابه في : يَفْعَلَان ، وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس ، وحُمِلَ عليه المنفصل والظاهر ، والمصدر لا يتصل به ضمير فاعل ، فلم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة .

(وقال الكوفيّة) : لا يحذف بل (يضم) في المصدر ، كما يضم في الصفات والظرف .

(و) قال أبو القاسم (٢) خلف (٣) بن فرتون (ابن الأبرش : ينوي) إلى حيث المصدر . قال : ولا يجوز أن يقال : إنه محذوف ، لأن الفاعل لا يحذف ، ولا يضم ، لأن المصدر لا يضم فيه ، لأنه بمنزلة اسم الجنس .

(ويجوز إبقاؤه) أي الفاعل مع الإضافة إلى المفعول (في الأصح) نحو قوله تعالى في قراءة يحيى بن الحارث الدماري عن ابن عامر : «ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكْرِياً» (٤) وقوله عليه السلام : «وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً» وقول الشاعر :

• قَرَعُ القَوَاقِيرِ أَفْوَاهُ الأَبَارِقِ (٥) .

١٤٦٩ -

(١) سورة فصلت ٤٩ .

(٢) خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي . مات بقرطبة ٥٣٢ . وفي ط : «قرنون» بالقاف والنون . تحريف .

(٣) من قوله : «خلف بن فرتون» إلى قوله : «الفاعل لا يحذف» سقط من أ .

(٤) سورة مريم ٢ .

يقول العكبري ٢ : ١١٠ : «ذكر مصدر مضاف إلى المفعول ، والتقدير : هذا أن ذكر ربك رحمته عبده . وقيل : هو مضاف إلى الفاعل على الاتساع والمعنى : هذا أن ذكرت رحمة ربك ، فعمل الأول ينتصب عبده برحمته ، وعلى الثاني يذكر .»

(٥) للمغيرة بن الأسود الأسدي ، وهو المعروف بالأقيشر الأسدي . وصدره :

وقيل : لا يجوز إلا في الشعر .

(و) يضاف (لظرف ، فيعمل فيما بعده رفعاً ونصباً) كالمثون نحو : عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمراً ، قال أبو حيان : ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر منون منع هذه المسألة .

(ويؤول المثنون بالمبني للمفعول فيرفع) ما بعده على النيابة عن الفاعل نحو : عجبت من ضرب زيد ، وقال الأخفش : لا يجوز ذلك ، بل يتعين نصب أو الرفع على الفاعلية ، واختاره الشلويين .

(وثالثها) : قال أبو حيان : يجوز (إن لزمه) أي البناء للمفعول . (فعليه) أي فعل ذلك المصدر نحو : عجبت من جئون بالعلم زيد بخلاف ما ليس كذلك .

(ويحذف معه) أي : بالمثون (الفاعل ، وأوجه الفراء) فقال : لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المثنون البتة ، لأنه لم يسمع . (فالأقوال الثلاثة) السابقة فيه ، أهو محذوف أم مضمر ، أم منوي ؟ تأتي هنا .

(ورابعها) قاله السيرافي (لا يقدر) الفاعل هنا (البتة) بل ينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز في عشرين درهماً من غير تقدير فاعل ، وردّ بأنه إن قال : إن الفاعل غير مراد ، فباطل بالضرورة ، إذ لا بد للإطعام مثلاً في قوله : أو إطعام ، من مطعمٍ من جهة المعنى ، وإن قال : إنه مراد ، فقد أقرّ بأن المصدر يقتضيه كما يقتضي الفعل بخلاف ، عشرين درهماً ، فيلزمه تقديره ، وإن لم يصح إضماره (١) .

• أفنى تلامي وما جمعت من نسب •

من شواهد : المقرب ١ : ١٣٠ ، وشذور النعب ٣٤١ والمغني ٢ : ١٢٣ ، والمعنى ٣ : ٥٠٨
والتصريح ٢ : ٦٤ ، والأشموني ٢ : ٢٨٩ واللسان : قفز •

(١) أو إخباره ، مكان : إضماره . تحريف .

[معمول المصدر]

مسألة :

(يذكر) بعد المصدر (البدل من فعله مَعْمُولُهُ) نحو : ضرباً زيداً ، وسقياً زيداً (وعامله) الناصب له (المصدر) عند سيبويه والجمهور ؛ لأنه صار بدلاً من الفعل ، فورث العمل الذي كان له ، وصار الفعل نَسْباً مَنْسِياً .

(وقيل) : عامله الفعل (المحذوف) الناصب للمصدر ، (فعليه) أي على هذا القول (يجوز تقديمه) أي المعمول على المصدر نحو : زيداً ضرباً^(١) .

(وكذا) يجوز التقديم (على) القول (الأول) أيضاً (في الأصح) لأنه ناب عن فعله فهو أقوى منه ، إذا كان غير نائب ، ولأنه غير مقدر بحرف مصدرية حتى يشبه الموصول في الامتناع .

وقيل : لا يجوز التقديم على القول بأنه العامل قياساً على المصدر السابق .

قال أبو حيان : والأحوط ألاّ يقدم على التقديم إلاّ بسمع . (وفي تحمّله) أي هذا المصدر (الضمير خُلفٌ) صحّح ابن مالك أنه يتحمّل كاسم الفاعل وقال : كذا^(٢) .

(١) ط فقط : « زيد ضرباً » برفع : « زيد » . تحريف .

(٢) بعد : « وقال » بياض في أ ، و « بياض » مشار إليه « كذا » في ب ، وفي ط : وقال : كذا من غير إشارة إلى هذا البياض وقد نقل السيوطي هذا النص من التسهيل لابن مالك ولكنه كتبه ناقصاً ، وترك هذا البياض في نسخته بدليل اتفاق نسخ الجمع على هذا البياض . وتكملة النص من التسهيل على النحو الآتي :

وقال : « والأصح أيضاً مساواة هذا المصدر اسم الفاعل في تحمّل الضمير ، وجواز تقديم المنسوب به ، والمجرور بحرف يتعلق به » التسهيل ١٤٣ .

اسْمُ الْمَصْدَرِ

مسألة :

(يعمل كصدر اسْمُهُ) أي : اسم المصدر (الميمي لا العلم بإجماع) فيهما ، أمّا الأول ، فلأنه مصدر في الحقيقة كقوله :

١٤٧٠ - . أظلموم إن مُصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظلم^(١) .

فمصابكم مصدر بمعنى : إصابتكم . وأمّا الثاني ، وهو ما دلّ على المصدر دلالة مغنية عن آل ، لتضمّن الإشارة إلى حقيقته ، كيسار ، وبرّة كوفجار ، فلأنّها خالفت المصادر الأصلية بكونها لا يقصد بها الشباع ولا تضاف ، ولا توصف ، ولا تقع موقع الفعل ، ولا موقع ما يوصل به ولا تقبل آل ، ولذلك لم تقم مقامها في توكيد الفعل ، وتبين نوعه أو مرآته .

(وأمّا) اسم المصدر (المأخوذ من حدث لغيره) ، كالثواب والكلام ، والمعطاء أخذت من مواد الأحداث ، ووضعت لما [٢ / ٩٥] يثاب به وللجملة من القول ، ولما يعطى (فمنعه) أي : إعماله (البصريّة) (إلّا في الضرورة .

(وجوزّه) قياساً (أهل الكوفة وبغداد) إلحاقاً له بالمصدر كقوله :

١٤٧١ - . وبعد عطائك المائة الرّثاعا^(٢) .

(١) نسبة ابن هشام في المغني ٢ : ١٢٤ للمرجي من شواهد : ابن السجري ١ : ١٠٧ ، وشنور الذهب ٣٦١ والعيني ٣ : ٥٠٢ ، والتصريح ٢ : ٦٤ والأشموني ٢ : ٢٨٨ ، ٣١٠ :

(٢) سبق ذكره رقم ٧٣٠ .

وقوله :

١٤٧٢ - • فإن ثواب الله كُـلُّ مُوحِدٍ (١) •

وقوله :

١٤٧٣ - • فإن كلامها شفاء لما بيا (٢) •

(قال الكسائي) إمام أهل الكوفة إلاّ ثلاثة ألفاظ : (الخبزُ والدهن والقُوت) فإنها لا تعمل ، فلا يقال : عجبت من خبزك الخبز ، ولا من دهنك رأسك ، ولا من قوتك عيالِك ، وأجاز ذلك الفراء ، وحكى عن العرب مثل : أعجبتني دهنُ زيدٍ لِحَيْتَهُ .

قال أبو حيان : والذي أذهب إليه في المسموع من هذا النوع أنّ المنصوب فيه بمضمّر يفسّره ما قبله ، وليس باسم المصدر ، ولا جرى مجرى المصدر في العمل ، لا في ضرورة ولا في غيرها .

(١) لحسان بن ثابت . ديوانه ٩١ ، وتمامه :

• جنانٌ من الفردوس فيها يخلدُ •

من شواهد : شذور الذهب ٣٦٣ .

(٢) لذي الرمة ، ملحق ديوانه ص ٧٦١ . صدره :

• ألا هل إلى ميّ سبيلٌ وساعةٌ •

ورواية الديوان : • تكلمني فيها شفاء لما بيا •

هذا وقد تنبه إلى رواية الديوان صاحب الدرر فنقد رواية الأصل . انظر الدرر ٢ : ١٢٨ .

إِسْمُ الْفَاعِلِ

أي هذا مبحث إعماله ، وذكر معه أمثلة المبالغة واسم المفعول : هو ما دلّ على حدث (وصاحبه) .

فما دلّ جنس ، وقوله : على حدث يخرج الجامد ، والصفة المشبهة ، وأفضل التفضيل ، وصاحبه : يخرج المصدر واسم المفعول .

(ويعمل عمل فعله مفرداً أو غيره) أي مثني ، ومجموعاً جمع سلامة ، وجمع تكسير .

(ومنع قوم) عمل (المكسر و) منع (سيويه) والتحليل إعمال (المثني والجمع) الصحيح (المسند الظاهر) ، لأنه في موضع ، يفرد فيه الفعل ، فخالفه ، فلا يقال : مررت برجل ضاربين غلمانه زيداً ، وأجاز المبرد إعماله ، لأن لحاقه حيثنذ بالفعل قَوِيٌّ من حيث لحقه ما يلحقه .

(وقيل) : لا ينصب اسم الفاعل أصلاً بل (الناصب فعل مقدر منه) ، لأن الاسم لا يعمل في الاسم ، حكاه ابن مالك في التسهيل ، وبه يُردّ على ابنه في دعواه نفي الخلاف في عمله .

(وشرط البصريّة) لإعماله (اعتماده على) أداة (نفي) صريح نحو : ما ضاربٌ زيدٌ عمراً أو مؤول نحو : غير مُضَيِّع نفسه عاقل (أو) أداة (استفهام) اسماً أو حرفاً ظاهراً أو مقدّراً ، كقوله :

• أناوِ رجالك قتل امرئ^(١) •

— ١٤٧٤

(أو) على (موصوف) نحو : مررت برجل ضارب عمراً ، ولو تقديراً هو راجع للاستفهام ، والموصوف معاً كقوله :

• لَبِيتَ شِعْرِي مُقِيمٌ الْعُدْرَةَ قَوْمِي

• لِيَ أُمُّ هُمُ فِي الْحُبِّ لِي عَازِلُونَا^(٢) •

أي : أمقيم ، وقوله :

• وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصَحَتْه بَلِيْبٍ^(٣) •

— ١٤٧٦

أي : رجل مؤت .

(أو موصول) وذلك إذا وقع صلة آل .

(أو) على (ذي خبرٍ) نحو : هذا ضارب زيداً ، وكان زيد ضارباً عمراً وإنّ زيداً ضارباً عمراً ، وظننت زيداً ضارباً عمراً .

(أو) على ذي (حال) نحو : جاء زيدٌ راكباً فرسه .

(قيل : أو) على (إنّ) نحو : إنّ قائماً زيد ، فقائماً اسم إنّ ، وزيد الخبر .

(١) من شواهد : شذور الذهب ٣٤٥ والعيني ٣ : ٥٦٦ وقائله مجهول . وتماه :

• من العز في حبك احتاض ذلاً •

(٢) قائله مجهول .

ورواية ط محرقة . صوابها في ١ ، ب وشذور الذهب ٣٩٠ .

وقد وقع في التحريف نفسه صاحب الدرر ٢ : ١٢٨ .

(٣) نسبة الأمير على المغني ١ : ١٦٨ إلى أبي الأسود الدؤلي ، وصاحب الدرر ٢ : ١٢٩ يقول :

لم أعرّ على قائله . من شواهد : سيبويه ٢ : ٤٠٩ ، والمغني ٢ : ١٢٨ .

ولم يشترط الكوفيّون ووافقهم الأخفش الاعتماد على شيء من ذلك ، فأجازوا إعماله مطلقاً نحو : ضارب زيداً عندنا .

(و) شرط البصريّة (كونه مكبراً) فلا يجوز : هذا ضويربٌ زيداً لعدم وروده ، ولدخول ما هو من خواصّ الاسم عليه ، فبَعُدَ عن شبه المضارع بتغيير بنينه التي هي عمدة الشبه .

وقال الكوفيّون إلا الفراء ، ووافقهم النحاس : يعمل مصغراً بناء على مذهبه أن المعتبر شبه للفعل في المعنى ، لا الصّورة .

قال ابن مالك في « التُّحفة » : هو قويّ بدليل إعماله محولاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى دون الصّورة ، وقاسه النحاس على التكرير .

(وثالثها : يعمل) المصغّر (الملازم التصغير) الذي لم يلفظ به مكبراً كقوله :

١٤٧٧ - • فما طَعَمُ راح في الزجاج مُدَامَةً

تَرَفَّرَقُ في الأبيدي كَبِتِ عَصِيرُهَا (١) •

في رواية جر كُئِمَتِ .

(أمّا الماضي فالأصحّ يرفع فقط) نحو : مررت برجل قائم أبوه ، أو ضارب أبوه أمسٍ ، ولا يُنْصَبُ ، لأنه لا يشبه المضارع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

وقال الكسائي وهشام ، ووافقهما قوم : يُنْصَبُ أيضاً اعتباراً بالشبه معنى وإن زال الشبه لفظاً ، واستدلوا بقوله تعالى : « وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ » (٢) وتأوله

(١) لمصرّس بن ربيعي .

من شواهد : العيني ٣ : ٥٦٧ ، والأشموني ٢ : ٢٩٤ . وفي ط : « فيما ، مكان « فما » . تحريف .

(٢) سورة الكهف ١٨ .

الأولون على حكاية الحال .

(ومنع قومٌ رفعه الظاهر . وقوم) رفعه (المضمر) أيضاً ، قاله ابن طاهر ، وابن خروف وهو يردّ دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ، ويتحمّله .

(و) قال (قومٌ يعمل) النصب (إن تعدّى لاثنين أو [٢ / ٩٦] ثلاثة) نحو : هذا معطي زيداً درهماً أمس ، لأنه قوى شبهه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده ، وغير صالح للإضافة إليه لاستثنائه بالإضافة إلى الأول .

والأكثرون قالوا : هو منصوب بفعل مضمر ، قال ابن مالك : ويردّه أن الأصل عدمه .

(فإن كان) اسم الفاعل (صلة آل فالجمهور) أنه (يعمل مطلقاً) ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، لأنّ عمله حينئذ بالنّيابة فنابت « آل » عن الذي وفروعه ، وناب اسم الفاعل عن الفاعل الماضي فقام تأوله بالفعل مع تأول آل بالذي مقام ما فاتته من الشبه اللفظي كما قام ^(١) لزوم التانيث بالألف ، وعدم النظير في الجمع مقام السبب الثاني ^(٢) في منع الصرف .

ومثاله ماضياً قوله :

١٤٧٨ - والله لا يذهب شينخي باطلاً حتى أبير مالِكاً وكاهِلا
• القاتلينَ الملكَ الحلاجِلا ^(٣) .

قال الأنخفش : ولا يعمل بحال ، وأل فيه معرفة كهي في الرجل لا موصولة ، والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به .

(١) ب : « كما تقدم » مكان : « كما قام » تحريف .

(٢) ط فقط « مقام مسبب ثان » .

(٣) سبق ذكره رقم ١٠١٧ .

(وثالثها) قاله الترماني ، وجماعة يعمل (ماضياً فقط) لا حالاً ، ولا مستقبلاً .

ورُد بأن العمل حيثئذ أولى .

ومن وروده حالاً قوله تعالى : « وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ ^(١) » .

وقال الشاعر :

١٤٧٩ - إذا كُنْتُ مَعْنِيًّا بِمَجْدِ وَسُؤْدَدٍ

فلا تك إلا المُجْمِلَ القَوْلَ والفِعْلَا ^(٢) .

(ويضاف لمفعوله) جوازاً نحو : « هَدِيًّا بِالغِ الكعبة » ^(٣) . « إنك جامع الناس ^(٤) »

« غير مُحَلِّي الصيد » ^(٥) .

قال أبو حيان : وظاهر كلام سيويه : أن النصب أولى من الجرّ ، وقال الكسائي :

هما سواء ، ويظهر لي أن الجرّ أولى ، لأنّ الأَصْلَ في الأسماء ، إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة والعمل ، إنما هو بجهة الشبه للمضارع فالحمل ^(٦) على الأصل أولى .

(وتجب الإضافة (إن كان ماضياً) نحو : ضارب زيدٍ أمس ، إذ لا يجوز النصب

كما تقدم . (أو) كان (المفعول ضميراً) متصلاً به نحو : زيدٌ مَكْرِمٌكَ .

(وقيل) : وعليه الأخصر وهشام محلّه نصب ، وزال التنوين أو النون في :

مَكْرِمًاكَ ، ومَكْرِمُوكَ للطاقة الضمير لا للإضافة قالوا ^(٧) لأن موجب النصب

(١) سورة الأحزاب ٣٥ .

(٢) قائله مجهول . أنظر : الدرر ٢ : ١٢٩ .

(٣) سورة المائدة ٩٥ . (٤) سورة آل عمران ٩ .

(٥) سورة المائدة ١ .

(٦) ط : « فـلـ » مكان : « فـالحـمـلـ » . تحريف .

(٧) ط : « لا » مكان : « قالوا » . تحريف .

المفعولية ، وهي محققة وموجب الجر الإضافة ، وليست محققة ؛ إذ لا دليل عليها إلا الحذف المذكور ، ولم يتعين سبباً له .

ورُدَّ بالقياس على الظاهر فإنه لا يحذف التنوين فيه إلا للإضافة ، ويتعين النصب لفقد شرط الإضافة ، بأن كان في اسم الفاعل « أل » ، وخلا منها الظاهر والمضاف إليه ^(١) ، ومرجع الضمير .

ويجوز تقديم معموله ، أي اسم الفاعل عليه نحو : هذا زيداً ضاربٌ ، لا إن جر بغير حرف زائد من إضافة أو حرف ، فلا يقال : هذا زيداً غلامٌ قاتلٍ ، ولا مرت زيداً بضارب بخلاف ما جرَّ بالزائد ، فيجوز التقديم عليه نحو : ليس زيد عمرأ بضارب . قيل : أو جرَّ به ، أي : زائد أيضاً فلا يقدم كغيره .

وجوزّه قوم إن أضيف إليه « حق » ، أو « غير » أو « جدّ » فأجازوا : هذا زيداً غير ضارب ، وكذا الآخران ، وقد تقدّم ذلك في مبحث الإضافة .

(و) يجوز تقديم معموله (على مبتدئه ^(٢)) الذي هو خير عنه نحو : زيداً هذا ضاربٌ .

وقيل : لا يجوز إن كان اسم الفاعل خبر مبتدأ سببياً ، أي من سبب المبتدأ نحو : زيد أبوه ضاربٌ عمرأ ، أو كان المعمول لسببه نحو : زيد ضاربٌ أبوه عمرأ . وأجاز ذلك البصريون ، ووافقهم الكسائي في الأخيرة ^(٣) .

لا تقديم صفته ، أي اسم الفاعل عليه ، أي المعمول (و) لا تقديم معموله عليه ، وعلى صفته معاً ، فلا يقال : هذا ضارب عاقل زيداً ، ولا هذا زيداً ضارب أيّ

(١) كلمة : « إليه » سقطت من أ .

(٢) أ ، ب : « على مبتدأ به » .

(٣) في الأخيرة ، سقط من أ .

ضارب^(١) خلافاً للكسائيّ في إجازته التقديم في الصورتين .

ويجوز وفاقاً تأخير الوصف^(٢) عن المعمول نحو : هذا ضاربٌ زيداً عاقل .
والفرق أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من
خواصّ الأسماء بخلاف ما إذا تأخّر الوصف ، لأن صفته تحمّل بعد تمام عمله
ومن الوارد^(٣) في ذلك قوله :

١٤٨٠ - • وَتَخْرُجُنْ مِنْ جَعْدٍ تَرَاهُ مُنْصَبً (٤) •

- (١) « أيّ » في هذا المثال صفة « ضارب » ، لأن من معاني « أيّ » أن تكون دالة على معنى الكمال
فتقع صفة لنكرة . أنظر المعنى ١ : ٧٣ .
(٢) ط : « الموصف » بالميم . تحريف .
(٣) ط : « الموارد » بالميم . تحريف .
(٤) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة .

وفي هذا الشطر تحريف في كلمة : « متصب » لأن الشطر بحره من الطويل ، والصواب : « مُنْصَبٌ
وفي اللسان : « جعد » : « تراب جعد : ندى ، وثرى جعد مثل : تُعَدُّ ، إذا كان لينا ، لأنه
اسم فاعل وفي ط : « متصب » تحريف صوابه من ب وفي ا « بنصب » بالباء . وفي ا ، ب « جعم »
مكان « جعد » تحريف .

صِيغُ الْمُبَالَغَةِ

مسألة : (يعمل بشرطه وفاقاً وخلافاً ما حوّل منه للمبالغة إلى فَعَّال ، ومفعول ، ومِفْعَال ، وفَعِيل ، وفَعِيلَ) قال :

• ١٤٨١ - أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالَتَهَا ^(١) .

وسمع : أَمَا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ [٩٧/٢] ، وقال :

• ١٤٨٢ - ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا ^(٢) .

وسمع : إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا ^(٣) . « وَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ »
وقال :

(١) للقلاخ بن حزن . وتماهه :

• وليس بولاج الخوالم أعقلا .

ورواية ابن هشام في الشذور ٣٩٢ : « لباساً إليها » ، وفي النسخ الثلاث : « عليها » مكان : « إليها »
من شواهد : سيويه ١ : ٥٧ ، وابن يعيش ٦ : ٧٠ ، والمعيني ٣ : ٥٣٥ ، والتصريح ٢ : ٦٨
والأشموني ٢ : ٢٩٦ .

(٢) لأبي طالب بن عبد المطلب . وتماهه :

• إذا علموا زاداً فلنك عاقِرُ .

من شواهد : سيويه ١ : ٥٧ ، وابن الشجري ٢ : ١٠٦ ، وابن يعيش ٦ : ٧٠ ، والخزاعة
٢ : ٣/١٧٥ : ٤٤٦ ، وشذور الذهب ٣٤٩ والمعيني ٣ : ٥٣٩ ، والتصريح ٢ : ٦٨ والأشموني
٢ : ٢٩٧ .

(٣) البرائك : جمع بائكة ، وهي السمينة الفتية .

١٤٨٣ - . أتاني أنهم مزقون عِرْضِي (١) .

ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل إلاّ حيث يمكن الكثرة ، فلا يقال : موأت ولا قتال زيداً (٢) ، بخلاف : قتال الناس ، أما إذا لم تدلّ عليها فلا تعمل كأن كانت للنسب (٣) كنجار (٤) وطعيم (٥) أو كان بناء الوصف (٥) عليها ، ككريم وقرح .

(وأنكر الكوفيّة الكلّ) أي إعمال الخمسة ، لأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة ، إذ لا مبالغة في أفعالها ، ولزوال الشبه الصوري أيضاً ، فما ورد بعدها منصوباً فبإضمار فعل يفتره المثال .

(و) أنكر (أكثر البصريين الأخيرين) أي : فعيل وفعيل لقلتهما . .

(و) أنكر (الجرّمي فعيل دون فعيل ، لآتة أقل وروداً حتى إنه لم يسمع إعماله في نثر .

(وقال أبو عمرو يعمل) فعيل (بضعف) .

(١) لزيد الخليل . وتامه :

• جعاش الكيرمكين لما فديدُ .

من شواهد المقرب ١ : ١٢٨ ، وابن يعيش ٦ : ٧٣ .

وشنور الذهب ١ : ٣٥٠ ، والأشموني ٣ : ٢٩٨ .

(٢) ١ ، ط : « زيد » بالرفع . تحريف صوابه في ب .

(٣) تحريف في النسخ الثلاث ، ففي أ ، ب : « ليست » وفي ط : « للأنسب » .

(٤) تحريف في النسخ الثلاث ، ففي أ ، ط : « كحا » بالحاء وفي ب : « كجار » بالجيم صوابه من

المع في باب النسب السماعي ، فقد جاء فيه : يصاغ فعّال من الحرقة كنجار وقيل : بمعنى :

صاحب الشيء كـ « طعيم » أي صاحب طعام :

(٥) ط فقط : « النسب » مكان : « الوصف » . تحريف .

(و) قال (أبو حيان لا يتعدى فيهما السماع) بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر ، فيقاس فيها .

وقد سقتها في المتن على ترتيبها في العمل . فأكثرها : فعّال ثم فعول ، ومفعال ، ثم فعيل ، ثم فعيل .

وإدعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضاً ، فـ « فعول » لمن كثر منه الفعل ، و « فعّال » لمن صار له كالصناعة ، و « مفعال » لمن صار له كالألة ، و « فعيل » لمن صار له كالطبيعة و « فعيل » لمن صار له كالعادة .

قال أبو حيان : ولم يتعرض لذلك المتقدمون .

(واعمل ابن ولاد ، وابن خروف فعيلاً) بالكسر والتشديد ، فأجازوا زيد شرب الخمر ، وطبّخ الطعام .

قال أبو حيان : وقد سمع إضافة شرب إلى معموله في قوله :

١٤٨٤ - لا تنفيري يا ناق منه فإته شرب خمر مشعر لحرّوب (١) .

فعل هذا لا يبعد عمله (٢) نصيباً .

وفهم من مساواة الأمثلة لاسم الفاعل جواز إعمالها غير مفردة كقوله :

١٤٨٥ - ثم زادوا أنهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر (٣) .

(١) من شواهد : ابن الشجرى ١ : ١٦٠ . وهو لخص بن الأحنف الكنانى ، ويروى الأخييف أنظر الدرر ٢ : ١٣٠ .

(٢) أ : « عليه » مكان : « عمله » . تحريف .

(٣) لطرفة . ديوانه ١٠١ .

من شواهد : سيويه ١ : ٥٨ ، وابن يعيش ٦ : ٧٥ ، والخزاعة ٣ : ٣٦٤ ، والعيني ٣ : ٥٤٨ ، والتصريح ٢ : ٦٩ ، والأشموني ٢ : ٢٩٩ وفي « غير حجر » بالحاء والجيم . تحريف .

وقوله :

١٤٨٦ - • خَوَارِجَ تَرَآكِينَ قَصَدَ المَخَارِجَ (١) •

وقوله :

١٤٨٧ - • شَمُّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الجَزُورِ مَخَا مِصَّ العَشِيَّاتِ لِأَحْوِرٍ وَلَا قَرَمٍ • (٢)

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى جواز إعمالها ماضيةً ، وإن حرّبت من أل ، وإن لم يقولوا بذلك في اسم (٣) الفاعل ، لما فيها من المبالغة ، ولم أحتج إلى ذكره ، لأنه رأيٌ محكيٌّ (٤) في اسم الفاعل فدخل في التشبيه .

(١) قاتله مجهول : و صدره :

• رأى الناس إلا من رأى مثل رأيه •

وقد سبق ذكره رقم ٥٨٦ .

(٢) للكثير بن معروف الأسدي .

من شواهد : سيويه ١ : ٥٩ ، وابن يعيش ٦ : ٧٤ ، والخزاعة ٣ : ٤٤٨ ، والصيني ٣ : ٥٦٩ .
وفي أ : « العشاب لا جوز ولا قوم » . تحريف .

(٣) كلمة : « اسم » سقطت من أ .

(٤) ط فقط « محكياً » بالنصب . تحريف .

إِسْمُ الْمَفْعُولِ

مسألة : (كهو أيضاً) في العمل والشروط والأحكام وفاقاً وخلافاً (اسم المفعول فيرفع مرفوع فعله) أي المفعول ، لأنَّ فِعْلُهُ لما لم يسم فاعله ، قال :

١٤٨٨ - ونحن تَرَكْنَا تَغْلِبَ بِنْتِ وَأَثَلِ كَضْرُوبَةِ رِجْلَاهُ مُنْقَطِعِ الظَّهْرِ^(١)

(ونجوز إضافته) أي اسم المفعول (إليه) أي إلى مرفوعه (دونه) أي اسم الفاعل ، فإنه لا يجوز فيه ذلك نحو : زيد مضروب الظهر . قال أبو حيان : والصحيح أن الإضافة في مثل ذلك من نصبٍ لا من رفع ، وأصله : « مضروب الظهر » وقال شيخه الشاطبي : لم يذكر هذا الحكم غير ابن مالك ، واعتنى بذكره في سائر كتبه ، وقيده في الألفية بالقلّة ، ولم يقيده بها في التسهيل ، والأوّل أحسن .

قال : ثم إنما يجوز بشرطين : أن يكون اسم المفعول من متعدّدٍ إلى واحد فلا يجوز من لازم ، ولا من متعدّدٍ إلى أكثر ، وأن يقصد ثبوت الوصف ، ويتناسى^(٢) فيه الحدوث .

ثمّ كما تجوز الإضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز نحو : هذا مضروبٌ الأب أو أبا ، وهو أقلُّ من الإضافة .

(١) قائله تميم بن مقبل ديوانه ١٠٧ وفي الدرر ٢ : ١٣١ مجهول القائل ، ولم ينسب في معجم للشواهد

(٢) أ : « ويتناسى » . تحريف .

(ولا يعمل) كعمل اسم المفعول (ما جاء بمعناه) من فِعَلَ ، وفَعَلَ ، وفَعِيل
 (كذَبِحَ وقَبَضَ ، وقتيل) ، فلا يقال : مررت برجل كحيلِ عَيْنُهُ ، ولا قتيل
 أبوه (خلافاً لابن عصفور) حيث أجاز ذلك .

قال أبو حيان : ويحتاج في منع ذلك وإجازته إلى نقل صحيح عن العرب .

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ

مسألة : (كهو) أيضاً (الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ به عملاً لكن) تخالف في أنها (لا تعمل مُضْمَرَةً ، ولا في أجنبيّ) بل في سببيّ (ولا في سابق) عليها ، بل في متأخّرٍ عنها (ولا) في (مفصول) بينها وبينه ، بل في متصل بها . قال الخفاف ^(١) في شرحه : لم يفصلوا بين الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ ومعمولها ، فيقولوا : كريم فيها حسب الآباء إلاّ في الضّرورة كما قال :

١٤٨٩ - • والطيبون إذا ما يُنسَبون أبا ^(٢) .

(ولا مراداً بها غير الحال) واسم الفاعل يعمل مضمراً [٩٨/٢] نحو : أنا زيداً ضاربه ، تقديره : أنا ضاربٌ زيداً ضاربه ، كما يعمل مظهراً ^(٣) وفي أجنبيّ ، كما يعمل في سببيّ ، وفي متقدّم عليه ، كما يعمل في متأخّر عنه ، وفي مفصول كما يعمل في متصل ، ومراداً به الاستقبال ، كما يعمل في مرادٍ به الحال .

وقولي : (في الأصحّ فيهما) راجع إلى الأخيرين .

قال أبو حيّان : ذكر صاحب البسيط : أنه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين

(١) الخفاف هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله المالقي النحويّ قرأ النحو على الشلوبين .

صنف شرح سيويه ، وشرح إيضاح الفارسي وشرح لمع ابن جنّي . مات بالقاهرة ٦٥٧ .

(٢) للحطّية . ديوانه ١٦ . وصدّره :

• سيري أمام فإن الأكثرين حصي .

من شواهد الخزانة ١ : ٥٦٧ .

(٣) من قوله : « مظهراً » إلى قوله : « كما يعمل في متأخّر عنه » سقط من ا .

معمولها ، إذا كان مرفوعاً أو منصوباً كقوله تعالى : « مفتحة لهم الأبواب (١) » ، قال : ولم يتعرض ابن مالك في التسهيل لزمان هذه الصفة ، وذكر ذلك في أرجوزته فقال :

• وصَوَّغُهَا من لَازِمٍ لِحَاضِرٍ (٢) •

وفي المسألة خلاف : ذهب أكثر النحويين : إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال .

وذهب أبو بكر بن طاهر : إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة ، وأجاز أن تقول : مررت برجل حاضر الابن غداً ، فيكون بمعنى المستقبل .

وذهب السِّيرافي : إلى أنها أبدأ بمعنى الماضي ، وهو ظاهر كلام الأخصس ، قال : والصفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبنى منها قد فعَل .

وذهب ابن السِّراج والفارسي : إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي وهو اختيار الشلوين ، قال : وسواء رفعت أو نصبت ، لأنك إذا قلت : مررت برجل حسن الوجه ، فحسن الوجه ثابت في الحال لا تريد مُضِيّاً ولا استقبالاً ، لأنها لما شَبِهت باسم الفاعل لم تَقْوِ قُوته (٣) في عملها في الزمانين ، وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السِّيرافي ، وقول ابن السِّراج بأن قال : لا يريد للسِّيرافي بقوله : إنها للماضي أن الصفة انقطعت ، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار عنها ، ودامت إلى وقت الإخبار ، ولا يريد ابن السِّراج أنها إنما وجدت وقت الإخبار ، فلا فرق بين القولين على هذا .

(١) سورة ص ٥٠ .

(٢) ليس شاهداً ، ولكنه شطرييت من الألفية تمامه :

• كظاهر القلب جميل الظاهر •

وفي ط : « حاضري » بالياء . تحريف .

(٣) ب : ولم تقو قوته ، وط : « لم يتوقونه » كلاهما تحريف صوابه في ا .

وفي « البسيط » قال بعضهم : الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في أنها لا توجد إلا حالاً ، وتقدم أن ذلك ^(١) ليس على جهة الشرط ، بل ^(٢) إن وُضِعَتْهَا كذلك ، لكونها صفة دالة على الثبوت والتبوت من ضرورته الحال . وأما على جهة الشرط ، فتكون حينئذ يصح تأويلها بالزمان ، ولا يشترط إلا الحاضر ، لأنه المناسب ، انتهى .

(ثم هي إما صالحة للمذكر والمؤنث مطلقاً) . أي لفظاً ومعنى كحسّن وقبيح (أو لفظاً لا معنى) كحائض وخصي ، لفظهما من حيث الوزن بفاعل وفعيل صالح للمذكر والمؤنث ، ولكن معنى الحيض مخصص بالمؤنث ، ومعنى الخصاء مخصص بالمذكر (أو عكسه) أي معنى لا لفظاً ككبير الأثنية ، فإنه معنى مشترك فيه ، لكن خصّ المذكر بلفظ آلي ^(٣) ، والمؤنث بلفظ عجزاء .

(أولاً) تصلح لهما ، بل تختص بأحدهما كأدّر ^(٤) ، وأكر ، لفظهما ، ومعناهما خاص بالمذكر ، ورتقاء ^(٥) ، وعفلاء ^(٦) ، لفظهما ومعناهما خاص بالمؤنث . (وتجرى الأولى على مثلها وضدّها) أي يجري مذكرها على المذكر ، والمؤنث ، ومؤنثها على المؤنث والمذكر .

قال أبو حيان : وهذا الذي يعبر عنه التحويون بأنه يشبه عموماً تقول : مررت برجل حسن الأب ، وبرجل حسن الأم ، وبامرأة حسنة الأب ، وبامرأة حسنة الأم .

(١) ط فقط : « أن وقت ذلك » بزيادة « وقت » تحريف .

(٢) من قوله : « بل إن وضعها » إلى قوله : « فتكون حينئذ » سقط من أ .

(٣) وأيضاً : أليان - وألى ، وآل .

(٤) الأدر : من يصيبه فتق في إحدى خصيتيه .

(٥) يقال : امرأة رتقاء لا يستطاع جماعها .

(٦) العمالة بتحريك العين والفاء : شيء يخرج من قُبُل النساء ، وحياء الناقة ، يقال : عفلت فهي عفلاء .

(دون الباقي) فلإنما تجري على مثلها فقط ، ولا تجري على ضدّها (في الأصحّ)
 تقول : مررت برجل خَصِيّ^١ الابن ، وبامرأة حائض البنت ، وبرجل آلى الابن ،
 وبامرأة عجزاء البنت ، وبرجل آدر الابن ، وبامرأة رتقاء البنت .

قال أبو حيان : وهذا يعبر عنه التحوّتون ، بأنه يشبه خصوصاً .

وأجاز الكسائي والأخفش جريان هذه الصّفة على ضدّها في الأقسام الثلاثة فتقول :
 برجل حائض بنته ، وبامرأة خَصِيّ^٢ ابنها ، وبرجل عجزاء بنته ، وبامرأة آلى ابنها ،
 وبرجل رتقاء بنته ، وبامرأة آدر ابنها .

هكذا حكى ابن مالك الخلاف في الثلاثة ، ونازعه أبو حيان : بأن بعض المغاربة
 نقل الاتفاق على المنع في قسمين ، منها : وأنّ الخلاف خاصٌّ بقسم واحد ، وهي
 الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ مختصّ^(١) .

(وتعمل مع آل) مقرّنة بها (ودونها رَفْعاً) على أن يعرب المرفوع بها (فاعلاً)
 بها قاله سيويه والبصريّون (أو بدلاً) من الضمير المستكنّ فيها ، قاله الفارسيّ .

(ونصباً) على أنه يعرب (مُشَبَّهاً بالمفعول) به في المعرفة (أو تمييزاً) في النكرة .

(وجرّاً بالإضافة وفي مراتبها خلاف في مجرد ، ومقرون بأل ، ومضاف له) أي
 لمقرون بأل (أو لمجرد ، أو لضمير ، أو لمضاف له) أي للضمير^(٢) فتلك ستة وثلاثون
 حاصلة من ضرب اثنين ، وهي : حالتا اقترانها به آل ، وعلمه في ثلاثة وهي :
 وجوه عملها : الرّفْع ، والنّصب ، والجرّ ، تبلغ ستة ، ثم ضرب الستة المذكورة في
 أحوال المعلوم الستة ، وهي تجريده ، واقترانه بأل ، وإضافته للأربعة^(٣) [٩٩/٢]

(١) كلمة : « مختص » سقطت من أ .

(٢) ط فقط : « أي الضمير » .

(٣) ط : « وإضافة الأربعة » . تحريف .

المشار إليها ، فتبلغ ما ذكر ، وهذه أمثلتها على الترتيب :

رأيت الرجل الحسن وجهاً ، والحسن وجهاً ، والحسن وجهٍ .

والحسن الوجهُ ، والحسن الوجهَ ، والحسن الوجهِ .

والحسن وجهُ الأب ، والحسن وجهَ الأب ، والحسن وجهِ الأب .

والحسن وجهُ أب ، والحسن وجهَ أب ، والحسن وجهِ أب .

والحسن وجهُهُ ، والحسن وجهته ، والحسن وجهه .

والحسن وجهُ أبيه ، والحسن وجهَ أبيه ، والحسن وجهِ أبيه .

ورأيت رجلاً حسناً وجهُهُ ، وحسناً وجهاً ، وحسن وجهٍ .

وحسناً الوجهُ ، وحسناً الوجهَ ، وحسنَ الوجهِ .

وحسناً وجهُ الأب ، وحسناً وجهَ الأب ، وحسنَ وجهِ الأب .

وحسناً وجهُ أب ، وحسناً وجهَ أب ، وحسنَ وجهِ أب .

وحسناً وجهُهُ ، وحسناً وجهته ، وحسنَ وجهه .

وحسناً وجهُ أبيه ، وحسناً وجهَ أبيه ، وحسنَ وجهِ أبيه ... هذا سرُّدُها ،

وليست كلها بجائزة على ما تبين .

(لكن نجب الإضافة) حال كونها (مجردة) من أل (إلى ضمير مُتصل بها في

الأصحح) نحو : مررت برجل حسنِ الوجه جميله . ولا يجوز نصب هذا الضمير ،

وجوزة الفراء ، فيقال : جميل إياه .

وردُّ بأنه لا يُفصل الضمير ما قدر على اتصاله ، فإن لم تباشره متصلة به أو

قرنت بـ « أل » لم نجب الإضافة ، بل يعمين النصب باتفاق في حالة الفصل نحو :

قريش نُجباء الناس وكِرَامَهُمْهَا ^(١) . وعلى أحد القولين للنحاة في حالة الاقتران بأل نحو : مررت بالرجل الحسن وجهاً الجميله ^(٢) .

والقول الثاني : أن الضمير في موضع جر ، فلو كانت الصفة غير منصرفة في الأصل ، وقرنت بـ « أل » نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه الأحمر . فالضمير في موضع نصب عند سيويه ، وجرُّ عند الفراء .

(وتمتنع) الإضافة ، حال كون الصفة (مع أل) إلى معمول (عارٍ منها ، أو من إضافة لذيها) أي لذي أل (أو) إلى ضمير ذيها ^(٣)) فلا يجوز من الأمثلة السابقة :

الحسن وجهٍ . والحسن وجهٍ أب . والحسن وجهه . والحسن وجهٍ أبيه ، لما تقرر في باب الإضافة من أنه لا تجوز إضافة الصفة المقترنة بـ « أل » إلى الخالي من أل ، ومن إضافة لما فيه أل .

ومثال المضاف إلى ضمير ما فيه أل : رأيت الكريم الآباء الغامر جودهم . قال أبو حيان : وهو نادر .

(وتفتح) الإضافة حال كونه الصفة دون أل (إلى مضاف لضمير) وهو مثال : حسن وجهه (ومنعها سيويه اختياراً) وخص جوازها بالشعر كقول الشماخ :

(١) انظر : التصريح ٢ : ٨٦ .

وقد سقطت كلمة : « وكرامهموها » من ب ومكانها ياض .

(٢) الضمير اتصل بالصفة في : « جميل » ولكن الصفة بـ « أل » والضمير منصوب ، وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه . « التصريح ٢ : ٨٦ » .

(٣) ١ : « إلى ضمير فيها » مكان : « ذيها » .

وفي ب سواد على هذه الكلمات لم تضح بسية .

١٤٩٠ - أَمِينٌ دِمْتَتَيْنِ عَرَجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامِي قَدِ عَقَا طَلَّاهُمَا .
 أقامت على رَبَّعِيْهِمَا جَارَتَا صَفَاً كَمَيْتَا الْأَعَالِي ، جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا (١)

(و) منعها (المبرد مطلقاً) في الشعر وغيره ، وتأول البيت المذكور على أنهما من قوله : مصطلاهما عائد على الأعالي ، لأنها مشناة في المعنى .

قال ابن مالك في شرح الكافية : وهو عند الكوفيين جائر في الكلام كله ، وهو الصحيح ، لأن مثله قد ورد في حديث أم زرع : « صِفْرٌ وَشَاحِيهَا (٢) » وفي حديث الدجال « أعور عينه اليمنى » وفي وصف النبي ﷺ : « شَتْنٌ (٣) أَصَابِعُهُ » قال : ومع هذا ففي جوازه ضَعْفٌ ، ووافقهُ أَبُو حِيَّان .

(وكذا) يقبح (٤) (رفعها مطلقاً) أي مع آل ومجرّدة (العاري من الضمير وأل ، والإضافة إلى أحدهما) وذلك مثال : الحسن وجهٌ ، وحسن وجهٌ ، والحسن وجهٍ - أب ، وحسن وجهٍ أب .

(ومنع أكثر البصرية : حسنٌ وجهٌ) وهو المثال الثاني من هذه الأربعة نخلو الصفة من ضمير مذكور يعود على الموصوف ، واختاره ابن خروف . وما تقدّم من جوازه يقبح مذهب الكوفيين ، وأجازه ابن مالك ، ومن شواهد قوله :

(١) نسب للشماخ كما في سيبويه ١ : ١٠٢ ، وروايته « عرس » مكان : « عرج » .
 وانظر ديوان الشماخ ٣٠٧ .

من شواهد : الحصانص ٢ : ٤٢٠ ، وأمالى المرتضى ٢ : ٣٠ ، وابن يعيش ٦ : ٨٦ والمقرب ١ : ١٤١ ، والخزّانة ٢ : ٣/١٩٨ - ٤٤٧ ، والعيني ٣ : ٥٨٧ ، والأشموني ٣ : ١١ .

(٢) صفر بكسر الصاد المهملة . والمعنى : أنها ضامرة البطن فكانت وشاحها خالٍ .

(٣) شتن : بفتح الشين وسكون التاء : أي غليظها .

(٤) كلمة « يقبح » سقطت من أ .

١٤٩١ - بثوب ودينار ، وشاةٍ ودرهم فهل أنت مرفوعٌ بما هاهنا راسٌ^(١)

وقوله :

١٤٩٢ - يُّهْمَةٌ مُنِيَتْ شَهْمٍ قَلْبٌ مُنَجَّدٌ لَا ذِي كَهَامٍ يَنْبُو^(٢)

قال أبو حيان : وقول ابن هشام الخضراوي في نحو هذا : لا يجوز الرفع في قول أحد ؛ إذ لا ضمير في السبب ، ولا ما يسدُّ مسدّه ليس بصحيح ، إذ جوازه محكي عن الكوفيين ، وبعض البصريين .

(ويتبع معمولها) أي الصفة المشبهة بجميع التوابع ، وتجرى على حسب لفظه لا موضعه . وأجاز الفراء أن يتبع المجرور على موضعه من [١٠٠/٢] الرفع ، كما جاز : « مرت بالرجل الحسن الوجه نفسه » . « وهذا قوي اليد والرجل » برفع « نفسه » « والرجل » مع جرّ المعمول .

وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وأنه لم يسمع منهم في هذا الباب .

وأما أن يعطف على معمولها المجرور نصباً فنصّبوا على أنه لا يجوز ، لا يقال : « هذا حسن الوجه والبدن » بخلاف اسم الفاعل .

(وقيل) : يتبع بكل التوابع (إلا بالصفة) .

قال أبو حيان : هكذا قال الزجاج . وزعم أنه لم يسمع من كلامهم . فلا يجوز :

(١) قائله مجهول .

من شواهد : التصريح ٢ : ٧٢ .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد : العيني ٣ : ٥٧٧ ، والأشموني ٣ : ١٠ ، ١٤ .

وفي ط : « منجدا » بالبدال والنصب . تحريف .

« جامعي زيد الحسن الوجه الجميل » . قال : وقد جاء في الحديث في صفة الدجاجال : « أعور عينه البسني » ، فاليمين صفة لعينه ، وعينه معمول الصفة ، فينبغي أن ينظر في ذلك .

قال : وعلل منع ذلك ^(١) بعض شيوخنا بأن معمول الصفة محال ^(٢) أبداً على الأول ، فأشبهه المضمر ، لأنه قد علم أنك لا تغني من الوجوه إلا وجه زيد في نحو : مررت بزيد الحسن الوجه .

قال : وحكى لي هذا التعليل أيضاً الشيخ بهاء الدين بن النحاس عن عبد المنعم الإسكندراني ^(٣) من تلاميذ ابن برّي ، قال لي : وقد كان ظهر لي ما يشبه هذا وهي أن الصفة هي في الحقيقة للوجه ، وإن أسندت إلى زيد مثلاً ، فقد تبين الوجه بالصفة فلا يحتاج إلى تبين .

قلت له : الصفة قد تكون لغير التبيين كالمذبح والذم وغيرهما ، فهلاً جاز أن يوصف بصفات هذه المعاني ؟ فقال : أصل الصفة أن تأتي للتبيين ، ومجيئها لما ذكرت هو بحق الفرع ، وإذا امتنع الأصل فأحرى أن يمتنع الفرع .

وقال بعض أصحابنا : امتنع ذلك لأنها ضعيفة في العمل ، فلم تقو أن تعمل في الموصوف والصفة معاً .

ويضعف هذا بعملها في المؤكد والتوكيد إلا إن فرّق بينهما بأن المؤكد والتوكيد كأنهما شيء واحد ؛ لأن التوكيد لم يدلّ على معنى زائد في المؤكد بخلاف الصفة .

(١) كلمة : « ذلك » سقطت من أ .

(٢) اقط : « دال » مكان : « محال » .

(٣) هو عبد المنعم بن صالح بن أحمد بن محمد ، أبو محمد القرشي التميمي .

من مصنفاته : النوادر والغرائب . وتوفي ٦٣٣ .

(وإذا كان معناها) أي الصفة المشبهة (لسابقها) أي للموصوف (رفعت ضميره مطابقة) له في الأفراد والتذكير وضدهما نحو : مررت برجل عاقل ، ورجلَيْنِ عاقلَيْنِ ، وبامرأة عاقلة .

(أو) كان معناها (لغيره ، ولم ترفعته فكذلك) أي تطابق الصفة الموصوف قبلها نحو : مررت برجلين حسنَيْنِ الغِلْمَانُ ، وبامرأة حسنة الغلامُ وبنساء حسانِ الغلمانُ .

(وإلا) بأن رفعت (فكالفعل) فلا يطابق إلاّ على لغة : أكلوني البرايث نحو : مررت برجلين حسنَيْنِ غلامهما ، وبرجال حسنَيْنِ غِلْمَانُهُمْ وبامرأة حسنٍ غلامها .

(وتكسبها حيثن) أي حين رفعت السببيّ مسندة إلى جمع (إن أمكن أولى من الأفراد في الأصح) سواء كان الموصوف جمعاً أم مثنيّ أم مفرداً^(١) ، نحو : مررت برجال حسان غِلْمَانُهُمْ ، ورجلين حسان غلماهما وبرجل حسان غلامته . هذا قول المبرد ، ونصّ عليه سيويوه في بعض نسخ كتابه وأجازه^(٢) الجزولي ، وصاحب « التمهيد » ، وبه جزم ابن مالك .

قال أبو حيان : وذهب بعض شيوختنا إلى أنّ الأفراد أحسن من التكسير قال : لأن العلة في ذلك أنه قد يتزلّ مترلة الفعل إذا رفع الظاهر ، والفعل لا يثنى ولا يجمع ، فانتفى أن تكون الصفة مفردة . قال : نعم ، التكسير أجود من جمع السلامة إذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالمفرد ، لأنه معرب بالحركات مثله ، بخلاف جمع السلامة ، وإلاّ فالفعل لا يجمع لا جمع سلامة ولا جمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الأفراد ؟

(١) ط : « مفرد » بالرفع . تحريف .

(٢) في ط فقط : « واختاره » .

وفي هامش ط تعليق على هذه الكلمة نصه : « وفي نسخة أجازه » :

قال أبو حيان : وما ذكره هو القياس ، لكنه ذهل عن نقل سيبويه في ذلك ، ثم ذكر أبو حيان بعد سطر أن هذا القول هو مذهب الجمهور ، واختيار الشلوبيين وشيخه الأبيدي ..

(وثالثها إن تبعت جمعا) فالتكسير أولى مشاكلة لما قبله ، ولما بعده ، نحو : مررت برجال حسانٍ غِلْمَانُهُمْ . وإن تبعت مفرداً فالإفراد أولى من التكسير لأنه تكلف جمعٌ في موضع لا يحتاج إليه ، لأنه إذا رفع فقوته قوة الفعل وطريق الجمع في الفعل مكروه ، فكذا في الاسم . نقل ذلك أبو حيان عن بعض من عاصره .

فإن لم يمكن التكسير فواضح أنه ليس إلا الإفراد ، نحو : مررت برجل شَرَّابٍ (١) أبَاؤُهُ .

(وأوجهٌ) أي جمع التكسير (الكوفية فيما لم يصحح) أي لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو : مررت برجال عور أبَاؤُهُمْ (وكذا) أوجبوا فيه المطابقة في (الثنية) نحو : مررت برجالين أعورين أبواهما . ومنعوا الإفراد فيهما بخلاف ما جمع الجمعين (٢) فجوزوا فيه الإفراد [١٠١/٢] والتكسير أحسن ، نحو : مررت برجل كريم أعمامُهُ ، وكرام أعمامُهُ . ويضيف كريمين (٣) أعمامه .

(وأجرى كعملها) في رفع السببي ، ونصبه ، وجره (اسم مفعول المتعدّي لواحد وفاقاً) كقوله :

١٤٩٣ - • فهل أنت مرفوعٌ بما ها هنا راسٌ (٤) •

-
- (١) ط فقط : مررت برجال شرب أبَاؤُهُمْ .
 (٢) أي صحّ جمعه جمع تكسير أو جمع مذكر .
 (٣) ط : « كريم أعمامه » تحريف . صوابه من ب .
 (٤) سبق ذكره رقم ١٤٩١ .

وقوله :

• ١٤٩٤ - لما بدت مجلوةً وجناتِها (١) •

وقوله :

• ١٤٩٥ - تمنى لقائي الجون مغرور نفسه (٢) •

قال أبو حيان : وقول السهيلي الأصح يدل على خلاف في المسألة ، ولا نعلم أحداً منعها ، فلذلك قلت وفاقاً .

(و) أجرى كذلك أيضا (الجامد المضمّن معنى المشتق) نحو : « وردنا منها عسلاً ماؤه وعسل الماء » أي حلوا . وقال الشاعر :

• ١٤٩٦ - لأبنت وأنت غريبال الإهاب (٣) •

(١) صدره :

• لو صنّت طرفك لم ترع بصفتها •

وقد اختلف في نسبة البيت وصدره ، وانظر في ذلك الدرر ٢ : ١٣٥ .
من شواهد : التصريح ٢ : ٧٢ .

(٢) قائله مجهول . وتامه .

• فلما رأني ارتاع ثمة عردا •

من شواهد : التصريح ٢ : ٧٢ .

(٣) قائله حسان بن ثابت وصدره :

• فلولا الله والمهر المقدى •

من شواهد : الخصائص ٢ : ١٩٥-٣/٢٢١ والعيني ٣ : ١٤٠ والأشموني ٣ : ١٦ ، وحاشية يس ٢ : ٧٢ .

وفي الدرر ٢ : ١٣٦ قائله مجهول .

ونسب في الوحشيات ٨ إلى عُبيرة بنت طرامة الكلية ، ونسب في العيني إلى منذر بن حسان :

وقال آخر :

١٤٩٧ - فَرَاشَةُ الْحِلْمِ فَرَعُونَ الْعَذَابَ وَإِنْ تَطَلَّبُ نَدَاهُ فَكَلِّبْ دُونَهُ كَلْبٌ^(١)

أي متعب ، وطائش ، ومهلك .

(ومنع أبو حيان قياسه وكذا إسم الفاعل) المتعدّي لواحد (إن أمن اللبس) نحو : « زيد ظلم العبيد خاذلهم ، راحم الأبناء ناصرهم ، إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون ، وأبناء راحمون ناصررون . وكذا هذا ضارب الأب زيداً في : هذا ضارب أبوه زيداً » ، فإن لم يؤمن اللبس لم يميز .

(وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع) : إنتما يجوز (إن حذف المفعول اقتصاراً) فإن لم يحذف أصلاً لم يميز ، وكذا إن حذف اختصاراً ، لأنه كالمثبت فيكون الوصف إذ ذاك مختلف التعدي والتشبيه وهو واحد ، وذلك لا يجوز. ويبانه أنه من حيث نصب السببيّ أو جرّه يكون مشبهاً باسم الفاعل المتعدّي ومن حيث نصب المفعول^(٢) به يكون اسم فاعل متعدياً مشبهاً بالمضارع فاختلفت جهة تعدّيه^(٣) ، وجهة تشبيهه من حيث صار شبيهاً بأصل في العمل ، شبيهاً بفرع في العمل ، فصار فرعاً لأصل ، وفرعاً لفرع ، ولا يكون الشيء الواحد فرعاً لشئين ، ثم إنه لما سمع استعمال المتعدّي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصاراً نحو :

١٤٩٨ - ما الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلاماً وَإِنْ ظَلِمَ^(٤) .

(١) للضحالك بن سعيد كما نسب في معجم الشواهد ١ : ٤٥ وديوان المعاني ١ : ١٩٦ ، من شواهد :

الأشموني ٣ : ١٦ ، وحاشية يس ٢ : ٧٢ .

(٢) ط : « المفعولية به » .

(٣) ١ : « تقديمه » بانقاف . تحريف .

(٤) قائله مجهول . وتمامه :

• ولا الكريم بمتاعٍ وإن حرماً •

انظر : المعنى ٣ : ٦١٨ .

قال أبو حيان : وهذا تفصيل حسن .

(و) قال (أبو علي) الفارسيّ يجوز (مطلقاً) ولم يقيد بأمن اللبس ...

قال ابن مالك في شرح التسهيل : والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس .

قال : ويكثر أمن اللبس في اسم فاعل غير المتعدّي فلذلك سهل فيه الاستعمال المذكور ، ومنه قول ابن رواحة :

١٤٩٩ - تباركت إني من عذابك خائفٌ وإني إليك تائب النفس راجع (١)

وقال آخر :

١٥٠٠ - ومن يك منحلّ الغرائم تابعاً هواه فإن الرشد منه بعيدٌ (٢)

ومن وروده في المصوغ من متعدّد قوله :

١٥٠١ - ما الرّاحم القلبِ ظلاماً وإن ظلّماً ولا الكريم بمنّاع وإن حرّماً (٣)

انتهى .

قال أبو حيان : وإطلاقه يدلّ على جواز ذلك في كل متعدّد ، سواء تعدّي لواحد أم لاثنين أو ثلاثة ، ولا خلاف أنه لا يجوز (٤) في المتعدّي لاثنين أو ثلاثة .

(ومنعه الأكثرُ مطلقاً ، وتوقف أبو حيان) فقال : الأحوط ألا يقدم على جواز

(١) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

(٢) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

(٣) من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر . وقد ذكر ، آنفاً رقم ١٤٩٨ شاهداً في استعمال المتعدّي صفة مشبهة .

(٤) ط : « يجوز » بإسقاط : « لا » . تحريف .

ذلك حتى يكثر فيه السماع فيقاس على الكثير ، لأن القليل يقبل الشذوذ مع أن البيت السابق يحتمل التأويل .

(فإن تعدّى بالحرف فلا) يجوز فيه ذلك (في الأصحّ) وعليه الجمهور وجوزه الأخفش وابن عصفور نحو : « مررت برجلٍ مارٍ الأبّ » يريد بنصب الأب أو جرّه ، واستدلا بقولهم : « هو حديثٌ عهد بالوجع » فقولهم « بالوجع ^(١) » متعلق بحديث ، وهو صفة مشبهة .

والجمهور تأوّلوا ذلك على أنه متعلق بـ « عهد » لا بالصّفة ، فإن جاء من كلامهم : مررت برجلٍ غضبانٍ الأبّ على زيد ، علقوا « على زيد ^(٢) » بفعل محذوف تدلّ عليه الصّفة أي غضب على زيد .

(١) ط فقط : « بوجع » .

(٢) « علقوا على زيد » سقطت من أ .

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

أي هذا مبحثه .

(يرفع) أفعَلُ التَّفْضِيلِ (الضَّمِيرَ غالباً والظاهر في لغة) ضعيفة نحو : مرتت
برجل أفضل منه أبوه أي أزيد عليه في الفضل أبوه حكاهما سيويه وغيره .

(والأحسن حينئذ تَقَدُّمٌ مِنْ) .

(ويكثر) رَفَعَهُ الظاهر (إن كان مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين واقعاً بين ضميرين
ثانیهما له ، والآخر للموصوف والوارد) في ذلك عن العرب (كونه بعد نفي) والمثال
المشهور لذلك قولهم : « ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُّ منه في عين زيد »
وبه عرفت المسألة بمسألة « الكحل » وأفردت بالتأليف . فالكحل فاعل بأحسن ، وهو
مُفَضَّلٌ — باعتبار كونه في عين زيد — على نفسه حالاً في عين غيره ، وواقع بين
ضميرين ثانيهما له ، وهو الضمير في « منه » ، والأول للموصوف ، وهو الضمير
في عينه ، وقد [١٠٢/٢] تقدّم النفي أول الجملة .

ومثله الحديث : « ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها العملُ منه في عشر ذي الحجة » .

وقول الشاعر :

١٥٠٢ — ما علمت أمراً أحبَّ إليه البه — ذلُّ منه إليك يابن سينان^(١)

(١) قائله مجهول .

قال ابن مالك : والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهوؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبته الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها ، ألا ترى أنه يحسن في المثال أن يقال بدله : ما رأيت رجلاً يحسُنُ في عينه الكحلُ كحُسْنِه في عين زيد ، ولا يمتثلُ المعنى ، بخلاف قولك في الإثبات : رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد ، فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعال يغيّر المعنى ، فكان رفع « أفعال » للظاهر ، لوقوعه موقعاً صالحاً للفعل على وجه لا يغيّر المعنى بمتزلة إعمال اسم الفاعل الماضي معنئاً إذا وصل بالألف واللام ، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه ، فلما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليكون جملةً ، فإن المفرد لا يوصل به موصول فانجبر بوقوعه موقع الفعل ، ما كان فائتاً من الشبه ، فأعطى العمل بعد أن منعه .

(وقاس ابن مالك) على النقي (النهي والاستفهام) ، فقال : لا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي ، كقولك : « لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك ^(١) » . « وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن ^(٢) » . وإن لم يرد ذلك مسموعاً .

(ومنه أبو حيان) قائلاً : إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب اتباع السماع فيه ، والاختصار على ما قالته العرب ، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء ، لا سيما ورفعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذة ، فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع ، قال : علي أن إلحاقها بالنفي ظاهر في القياس ، ولكن الأولى اتباع السماع . (وأعرب الأعمم مثله) أي هذا التركيب معه ، أي (معه) الوجه الذي تقدم تقريره (مبتدأ وخبراً) .

(١) « منه إليك » سقط من ط .

(٢) ط : « ولا يمن » بالباء . تحريف .

(وقد يحذف الضمير الأول ^(١)) إذا كان معلوماً : سمع « ما رأيت قوماً أشبه بعضهم ببعض من قومك » وقال ابن مالك : تقديره : « ما رأيت قوماً أبين فيهم شبه بعضهم ببعض من قومك » .

(و) قد يحذف الضمير (الثاني ^(٢)) ، وتدخل « من » على الظاهر (نحو : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد . (أو) على (محله) كقولك في المثال المذكور : من عين زيد يحذف « كحل » الذي هو المضاف (أو) على (ذي محله) كقولك فيه : من زيد يحذف « كحل » و « عين » ، وإدخاله على صاحب العين .

ومن إدخاله على المحل قولهم : « ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبة أمير على منبر » ، والأصل من شهود كذبة أمير ، فحذف شهود ، وأقام المضاف إليه مقامه .

(ولا ينصب) أفعال التفضيل (مفعولاً به على الأصح) بل يتعدى إليه باللام ، إن كان الفعل يتعدى إلى واحد نحو : زيد أبذل للمعروف ، فإن كان الفعل يفهم علماً أو جهلاً ، تعدى بالياء نحو : زيد أعرف بالنحو ، وأجهل بالفقه ، وإن كان مبنياً من فعل المفعول تعدى بيلى إلى الفاعل معنى نحو زيد أحب إلى عمرو من خالد ، وأبغض إلى بكر من عبد الله .

وبـ « في » إلى المنقول نحو : زيد أحب في عمر ^(٣) من خالد ، وأبغض في عمرو من جعفر .

(١) أي العائد للموصوف .

(٢) أي العائد للكحل :

(٣) كلمة : « عمر » سقطت من ب .

قال ابن مالك : وإن كان مُتَعَدِّ إلى اثنين عُدِّي إلى أحدهما باللام ، وأضْمِرِ ناصب . الثاني : نحو : هو أكسى للفقراء الثياب ، أي : يكسوهم الثياب . قال أبو حيان : وينبغي ألاّ يقال هذا التركيب إلا ان كان مسموعاً من لسانهم .

وذهب بعضهم : إلى أنه ينصب المفعول به إن أوّل بما لا تفضيل فيه ، حكاه ابن مالك في التسهيل .

قال أبو حيان : وهذا الرأي ضعيف ، لأنه وإن أوّل بما لا تفضيل فيه، فلا يلزم منه تعدية كتعدية . وللتراكيب خصوصيات .

وفي شرح الكافية لابن مالك أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعال كقوله تعالى : « الله أعلمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِيسَالَتَهُ ^(١) » فحيث هنا مفعول به ، لا مفعول فيه ، وهي في موضع نصب بفعل مقدر ، يدل عليه « أعلم » ، زاد في شرح التسهيل : والتقدير - والله أعلم - يعلم مكان جعل رسالاته .

قال أبو حيان : وقد فرضناه نحن على أن تكون « حيث » باقية على بابها من الظرفية لأنها من الظروف التي لا تنصرف .

(ولا) تنصب مفعولاً (مطلقاً وفاقاً) ذكره .

(وتلزمه من ولو تقديرأ إن جرد) من أل. ، والإضافة نحو : زيد أفضل من عمرو . قال تعالى : « النبيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم ^(٢) » ومثال تقديرها : « وأولوا [١٠٣/٢] الأرحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ^(٣) » . « وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ^(٤) » .

(٢) سورة الأحزاب ٦ .

(٤) سورة الأعلى ١٧ .

(١) سورة الأنعام ١٢٤ .

(٣) سورة الأنفال ٧٥ .

(و) يلزمه (الإفراد والتذكير إن جرّد ، أو أضيف لنكرة) سواء كان تابعاً لمذكر ، أم مؤنث ؟ لمفرد أم مثنى أم مجموع ؟ نحو : زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد ، والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، والهندان أفضل من دعد ، والهندات أفضل من دعد . ونحو : زيد أفضل رجل ، وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال . وهي أفضل امرأة ، وهن أفضل نساء (خلافاً للقراء في الثاني) حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة ^(١) فضله ^(٢) واقتضى حينئذ ^(٣) أن يؤنث ويثنى نحو : هند فضلى امرأة تقصدنا ، والهندان فضلنا امرأتين تزوراننا . (و) على الأول يلزم (مطابقتها هي) أي النكرة المضاف إليها كما تقدم في الأمثلة . (خلافاً لابن مالك في) النكرة (المشتقة) حيث قال : يجوز فيها الإفراد مع جمعيتها ما قبل المضاف ، ومنه قوله تعالى : « ولا تكونوا أولّ كافرين به ^(٤) »

قال أبو حيان : وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله مثنى ^(٥) نحو : الزيدان أفضل مؤمن . قال : والحقّ تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع في المعنى ، أي أول فريق كافر .

(و) على الأقوال يلزم (كونها من جنس المسند إليه أفعل) كما تبين .

(وجوز) أبو بكر (ابن الأنباري جرّها إن خالفته) في المعنى مع تجويزه نصبها نحو : أخوك أوسع دارٍ أو داراً ، وأبسط جاهٍ وجاهاً ، قال : فالجرّ على إضافة أفعل

(١) لأن النكرة إذا وصفت كانت قريبة من المعرفة وفي المثالين الآتين وصفت النكرة بجملة .

(٢) في ط : « فضله » بالضاد ، وفي بسواد لم تظهر من خلاله الكلمة .

ولعل الصواب « فضله » بالصاد كما في أ . والمعنى حينئذ : فصل هذه المسألة من قاعدة عدم المطابقة .

(٣) في ب لم تظهر هذه العبارة للسواد الذي عليها وفي ط : « وإيضاح » ولا معنى لها . والتصويب من أ .

(٤) سورة البقرة ٤١ .

(٥) ط : « بمثنى » بالباء . تحريف .

إلى المقسّر ، والنصب على إرادة « من » ؛ إذ لو ظهرت لم يكن إلاّ النصب .

(والمعرف بأل يطابق) في الأفراد والتذكير ، وضدّهما حتماً نحو : زيد الأفضل ، والزّيدان الأفضلان ، والزّيدون الأفضلون ، وهند الفضل ، والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضّل .

(وفي المضاف لمعرفة الوجهان) المطابقة ، وعدمها وقد اجتمعا في قوله عليه السلام : « ألا أخبِرُكم بأحبّكم إلي . وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً » .

(وأوجب ابن السراج الأفراد والتذكير) ومنع من مطابقة ما قبله . قال أبو حيّان : وردّ عليه بالسماع والقياس ، قال تعالى : « ولتجدنهم أحرصّ الناس على حياة ^(١) » وقال : « جعلنا في كلّ قريةٍ أكابرٍ مُجرّميها ^(٢) » فأفرد « أحرص » وجمع « أكابر » .

وأما القياس فشبههُ بذي الألف واللام أقوى من شبهه بالعاري من حيث اشتراكهما ^(٣) في أن كلّاً منهما معرفة ، فإجراؤه مجراه في المطابقة أولى من إجرائه مجرى العاري ، فإذا لم يُعط ^(٤) الاختصاص بجريانه مجراه ، فلا أقلّ من أن يشارك .

(وعلى الأول في الأفتح خلف) قال أبو بكر بن الأنباري : الأفراد والتذكير أفصح استغناءً بثنية ما أضيف إليه ، وجمعه وتأنّيته عن ثنية أفعال ، وجمعه وتأنّيته ، قال : وهذا القول ^(٥) عن العرب .

وقال أبو منصور الجواليقي : الأفتح من الوجهين المطابقة .

(١) سورة البقرة ٩٦ . (٢) سورة الأنعام ١٢٣ .

(٣) ط : « اشتراكها » بدون ثنية . تحريف .

(٤) ط فقط : « فإذا لم يفد » .

(٥) ب ، ط : « وهذا القوي » صوابه من أ .

(ولا يجرّد) أفعل (من) معنى (التفضيل حينئذ ، ويكون بعض المضاف إليه) كما تقدّم .

(وقال الكوفيّة) : الإضافة فيه (على تقدير مِّنْ ، فإن لم يقصد به التفضيل طابق) وجوباً ^(١) كالمعرف بـ « أَل » لتساويهما في التعريف ، وعدم اعتبار معنى : مِّنْ ، ولا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه .

قال ابن مالك في شرح الكافية : فلو قيل يوسف أحسن إخوته امتنع عند إرادة معنى المجرّد ، وجاز عند إرادة معنى المعرف بـ « أَل » لما ذكرت لك ، ولما قرّر في باب الإضافة من أن « أياً » بمعنى بعض إن أضيف إلى معرفة ، ومعنى « كلّ » إن أضيف إلى نكرة ، وأفعل التفضيل مثلها في ذلك .

وفي شرح التسهيل لأبي حيان : إذا كان أفعل جارياً على من أطلق له التفضيل ، فلا ينوي معه « مِّنْ » ، وإذا أوّل بما لا تفضيل فيه لزمّت المطابقة في الحالين ، ولا يلزم أن يكون فيهما بعض المضاف إليه . مثال الأول : « يوسف أحسن إخوته » أي أحسنهم ، أو الأحسن من بينهم . فهذا على الإخلاء من معنى « مِّنْ » وإضافته إلى ما ليس بعضاً منه ، لأن إخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف .

ومثال الثاني : زيد أعلم المدينة ، تريد عالم المدينة ، قال : وهذا التّوع ذهب إليه المتأخرون ، واستدلوا على وقوعه بقوله تعالى : « هو أعلمُ بكم ^(٢) » وهو أهونُ عليه ^(٣) ، قالوا : التقدير هو عالم بكم ، إذ لا مشارك له في علمه . وهو هيّن عليه ، إذ لا تفاوت في نسب المقدرات إلى قدرته .

(١) كلمة : « وجوباً » سقطت من أ .

(٢) سورة الروم ٢٧ .

(٣) سورة النجم ٣٢ .

(وفي قياس ذلك خلف) : فقال المبرد : هو مقيس مطرد ، وقال ابن مالك في التسهيل : الأصح قصره على السماع ، قال أبو حيان : لقلة ما ورد من ذلك [١٠٤/٢] (ولا يخلو) أفعال التفضيل (المجرد) من أل والإضافة المقرون بـ « من » (من مشاركة المفضل) في المعنى (غالباً ولو تقديراً) قال أبو حيان : فإذا قيل : سيويه أنحى من الكسائي ، فالكسائي مشارك لسيويه في النحو ، وإن كان سيويه قد زاد عليه في النحو .

والمراد بقولنا : « ولو تقديراً » مشاركته بوجه ما كقولهم في البغيضين : هذا أحب إلي من هذا ، وفي ^(١) الشريرين : هذا خير من هذا ، وفي الصعابين : هذا أهون من هذا ، وفي القبيحين : هذا أحسن من هذا . وفي التنزيل : « قال رب السجّج أحب إلي مما يدعونني إليه ^(٢) » . وتأويل ذلك : هذا أقل بغضاً ، وأقل شراً ، وأهون صعوبةً ، وأقل قبوحاً .

ومن غير الغالب قوله : العسل أحلى من الخلل ، والصيف أحر من الشتاء .

(وتحذف من والمفضول ^(٣) لقريئة) كقوله تعالى : « فإنه يعلم السر وأخفى ^(٤) » .

(ويكثر) الحذف (لكون أفعال خبراً) لمبتدأ أو ناسخ نحو : « ذلكم أفسطُ عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا ^(٥) » . « والله أعلم بما وضعت ^(٦) » . « وما تخفي صدورهم أكبر ^(٧) » . « والباقيات الصالحات خير أجر عند ربك ثواباً وخيراً أملاً ^(٨) » . « تجديوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً ^(٩) » .

(١) من قوله : « وفي الشريرين » إلى قوله : « أقل بغضاً » سقط من أ .

(٢) سورة يوسف ٣٣ .

(٣) ط : « من المفضول » بسقوط واو العطف . تحريف .

(٤) سورة طه ٧ . (٥) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٦) سورة آل عمران ٣٦ . (٧) سورة آل عمران ١١٨ .

(٨) سورة الكهف ٤٦ . (٩) سورة المزمل ٢٠ .

وقال الشاعر :

١٥٠٣ - • وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَصْبِرًا ^(١) .

(أو صفة) نحو : مررت برجل أفضل .

(ومنعه الرمائيّ معها) وقال : لا يجوز الحذف إلاّ في الخبر .

(وثالثها) : الحذف مع الصّفة (قبيح وجوّزه البصريّة مع) أفعال ، إذا كان في موضع (فاعل أو اسم إنّ) نحو : جاءني أفضل ، وإنّ أكبر ^(٢) . ومنعه الكوفيّون .

(وفي تقديمها) أي مِنْ ، ومجرورها على أفعال أقوال : أحدها الجواز : (ثانيها) : المنع (ثالثها) وهو (الأصح : يجب ^(٣)) إن وُصِلَتْ باستفهام) نحو : « مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ » ، « ومن أيّ الناس زيد أفضل » ، « ومِمَّنْ كان زيد أفضل » ، « ومِمَّنْ ظننت زيدا أفضل » ، « ومَنْ وَجْهٌ من وجهك أجمل » ، (وإلاّ) بأن كانت في الخبر (منع اختياراً) وجاز في الضرورة كقوله :

١٥٠٤ - فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزوّدت

جنى النحل ، أو ما زوّدت منه أطيب ^(٤)

(١) للناطقة الجمديّ الصحابيّ . وصدوره :

• سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا •

أنظر حاشية يس ١ : ٢٤٩ .

وفي الدرر ٢ : ١٣٧ : « سقوناهم » بالواو . تحريف .

(٢) ط : « أكبر الله » بزيادة لفظ الجلالة ، وب : « كبير » بدون همزة . تحريف . والصواب من ا

(٣) ط : « بحيث » مكان : « يجب » . تحريف .

(٤) للفردق . ديوانه ٣٢ . وروايته :

« أو ما زوّدت هو أطيب » .

(وتُفْصَل) مِنْ مَعِجْرُورِهَا^(١) مِنْ أَفْعَل (بمعمول) له كقوله تعالى: «النَّبِيِّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»^(٢) .

(وقلّ) الفصل بينها وبينه (بغيره) أي بغير المعمول كقوله :

١٥٠٥ - وَلَقَدْ أَطِيبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرٍ^(٣)

وقوله :

١٥٠٦ - لَمْ أَلْقِ أَحْبَبْتَ يَا فَرَزْدَقُ مِنْكُمْ لَيْلًا ، وَأَحْبَبْتَ بِالنَّهَارِ نَهَارًا^(٤)

(ويُعدّى أفعل كالتعجب) أي بالحروف التي يعدّى بها .

قال ابن مالك فيقال : زيد أرغب في الخير من عمرو ، وأجمع للمال من زيد ، وأرأف بنا من غيره .

[أَخْرَجَ]

مسألة : (خرج^(٥) عن الأصل أَخْرَجَ) وهو وصف على «أفعل» (مطابق) وما هو له (مطلقاً) في الأفراد والتذكير ، والتنكير ، وأضدادها نحو : مررت بزيد ، ورجل

= وفي ط فقط : «بل» مكان : «أو» .

من شواهد : ابن يعيش ٢ : ٦٠ ، والعيني ٤ : ٤٣ ، والأشموني ٣ : ٥٢ .

(١) ط : «وتفصل من مجردها» . تحريف .

(٢) سورة الأحزاب ٦ .

(٣) قائله مجهول .

من شواهد العيني ٤ : ٥٤ ، والأشموني ٣ : ٤٦ ، واللسان : «وهب» :

والموهبة : غدير ماء في الجبل ، يستنقع فيه الماء وجمعه : مواهب :

(٤) لجرير . ديوانه ٢٣٢ .

(٥) ط فقط : «أخرج» بالهمزة .

آخر ، ورجلين آخرين ، أو رجالا آخرين ، وكان مقتضى جملة من باب أفعل التفضيل أن يلازمه في التنكير لفظ الإفراد والتذكير ، وألا يؤنث ، ولا يشنئ ، ولا يجمع إلا معرفاً ، كما كان أفعل التفضيل يمنع هذا المقتضى ، وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى ، فلذلك منع من الصرف (ولم تدخله من) لأنه لا دلالة فيه على تفضيل لنفسه ولا بتأويل (والصحيح) أنه (يستعمل في غير الآخر) .

(أما أول الوصف فكغيره) من سائر أفعل التفضيل ، فيفرد مجرداً ، ومضافاً لنكرة ، ويطلق معرفاً بـ « أل » ، ويضاف لمعرفة ، قال تعالى : « إنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ ^(١) » . « وأنا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ^(٢) » .

(ويقع بعد عام مضافاً) هو (إليه وتابعاً) له (ومنصوباً ظرفاً) ..

قال في البسيط : تقول العرب على ما قاله اللحياني ^(٣) : مضى عامُ الأوَّلِ ^(٤) بما فيه ، والعامُ الأوَّلُ ، وعامُ أوَّلِ بما فيه ، وعامُ أوَّلِ ^(٥) بما فيه ، وعامُ أوَّلِ ، وعامُ أوَّلِ ^(٦) ، فتضيف العام إلى أوَّل ، فتصرف ولا تصرف ، وترفعه على النعت ، فتصرف ولا تصرف ، لأنَّ أوَّل يكون معرفة ونكرة و (يكون) ظرفاً واسماً ، تقول ^(٧) : ابدأ بهذا أوَّلُ ، فتبنيه على الضمِّ والحمد لله أولاً وآخراً يعرب ، وتصرف

(١) سورة آل عمران ٩٦ . (٢) سورة الأعراف ١٤٣ .

(٣) ب ، ط : « اللحمانى » باليم . تحريف صوابه في اوقد سبق ذكره ٣ : ٢٢٢ .

(٤) على إضافة الشيء إلى نفسه .

(٥) ومن إضافة الشيء إلى نفسه أيضاً كما جاء في اللسان : « وأل » منسوباً إلى اللحياني .

(٦) النص المنسوب إلى اللحياني كما في اللسان : « وأل » .

« وحكى اللحياني : أتيتك عامَ الأوَّلِ ، والعامَ الأوَّلَ ، ومضى عامُ الأوَّلِ على إضافة الشيء

إلى نفسه والعامُ الأوَّلُ ، وعامُ أوَّلِ مصروف ، وعامُ أوَّلِ ، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه .

(٧) ط : « تقول » بالفاء . تحريف .

نكرة ، وفعلت ذلك عاماً أوَّل^(١) ، وعامَ أوَّلٍ ، وأوَّل^(٢) .

واخترز بأوَّل الوصف^(٣) عن الإسم ، وهو المجرد عن الوصفية ، فإنه مصروف نحو : ما له أوَّل ، ولا آخرٌ . قال أبو حيان : وفي [١٠٥/٢] محفوظي أن مؤنث هذا : أوَّل^(٤) .

-
- (١) في النسخ الثلاث : « أوَّل » غير مصروفة ، والسياق يقتضي أن يكون : « أوَّلًا » ، إذا استعمل إسمًا غير صفة كما جاء في اللسان « أوَّل » ، وإذا لم يجعله صفة صرفته تقول : لقبته عاماً أوَّلًا :
- (٢) عام أوَّلٍ على الإضافة ، والمنع من الصرف .
- (٣) « الوصف » صفة له أوَّل .
- (٤) حكى ثعلب : من الأوَّلَات دخولاً ، والآخرات خروجاً واحدها : الأوَّلَة والآخرة : اللسان : « أوَّل » .

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ

أي هذا مبحثها : (هي أسماء قامت مقامها ، أي مقام الأفعال في العمل غير متصرفة) لا تصرف الأفعال ، إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، ولا تصرف للأسماء إذ لا يسند إليها ، فتكون مبتدأة أو فاعلة ، ولا ينجر عنها فتكون مفعولاً بها أو مجرورة .

وبهذا القيد خرجت الصفات والمصادر ، فلأنها وإن قامت مقام الأفعال في العمل إلا أنها تتصرف تصرف الأسماء ، فتقع مبتدأة ، وفاعلاً ومفعولاً ، وأما قول زهير :

١٥٠٧ - دُعِيَّتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ^(١) .

فمن الإسناد اللفظي .

وقولي في صدر الحد : هي أسماء أحسن من قول « التسهيل » : هي ألفاظ إلى آخره ، لأنه يدخل فيه إنَّ وأخواتها ، فلأنها ألفاظ قامت مقام أفعال ، فعملت غير متصرفة تصرفها ، ولا تصرف الأسماء ، وهي حروف ، لا أسماء أفعال ولذا احتاج

(١) لزهير . وصدده :

• ولنم حشو الدّرع أنت إذا •

شرح ديوان زهير ٨٩ .

من شواهد : سيويه ٢ : ٣٧ . وابن الشحيري ٢ : ١١١ ، وابن يعيش ٤ : ٥٠ والخزاعة ٣ : ٦١ ،

إلى إخراجها ، فزاد في الكافية قوله : « ولا فضلة » وقال في شرحها : إنه أخرج الحروف ، لأن الحرف أبداً فضلة في الكلام .

(وحكمها غالباً في التعدّي والتّزوم وغيرهما) كإظهار فاعلها ، وإضماره (حكم موافقها معنى) فـ « رُوَيْدٌ » متعدّ ، لأن فعله أمهّل ، فيقال : رُوَيْدٌ زَيْدًا ، وصّة لازم لأن فعله : اسكت وفاعل كليهما مضمّر وجوباً كفعليهما ، ومظهر في : هيهات زيد ، كما تقول بَعْدُ زيد .

واحترز بغالباً من آمين ، فإنه بمعنى : استجب ، وهو متعدّ ، ولم يُحفظ لها مفعول ، وكذا « إيه » بمعنى : زدني (لكن) يخالفه في أنها (لا يبرز معها ضمير) بل يستكنّ فيها مطلقاً بخلاف الفعل ، فتقول : صه للواحد ، والاثنين ، والجمع ، وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد .

(ولا يتقدّم معمولها) عليها ، فلا يجوز أن يقال : زيداً عليك ، ولا زيداً رُوَيْدٌ ، لأنّها فرع في العمل عن الفعل فضعفت .

(ولا تضمّر) أي لا تعمل مضمرةً بأن تحذف ، ويبقى معمولها (في الأصحّ فيهما) ، وجوز الكسائي أن يتصرّف فيها بتقدّم معمولها عليها لإجراء ما مجرى أصولها ، وجعل منه قوله تعالى : « كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ^(١) » وقول الشاعر :

• يا أيّها المائع دَلّوي دَوّتكا ^(٢) •

— ١٥٠٨

(١) سورة النساء ٢٤ .

(٢) لراجز جاهليّ من بني أسيد بن عمرو بن تميم وقد قيل : بلحارية من بني مازن . وتعامه :

• إني رأيت الناس يحمّدونكا •

من شواهد : ابن يعيش ١ : ١١٧ والخزّانة ٣ : ١٥ .

والمعنى ٢ : ٢٥٩ ، ١٦٢ وأوضح المسالك رقم ٤٦٣ وشذور الذهب ٤٠٧ ، والتصريح ٢ : ٢٠٠

والأشموني ٣ : ٢٠٦ ، واللسان : ميع •

وجوزّ ابن مالك إعمالها مضمرة ، وخرج عليه هذا البيت ، فجعل « دلوي » مفعولاً بـ « دونك » ، مضمراً للدلالة ما بعده عليه .

(وزعمها الكوفية أفعالاً) لدلالاتها على الحدث والزّمان .

(و) زعمها (ابن صابر ^(١) قسماً رابعاً) زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة (سماه الخالفة) .

(ثم) على الأوّل ، وهو قول جمهور البصريّين باسميتها اختلف في مسأها .

(قيل : مدلولها لفظ الفعل ، لا حدث ولا زمان) بل تدلّ على ما يدل على الحدث والزّمان .

(وقال) بل (تفيدهما) قال في البسيط : ودلالاتها على الزّمان بالوضع لا بالطبع ، وعلى هذا ، فهي اسم لمعنى الفعل . قيل ^(٢) ، وهو ظاهر كلام سيويّه والجماعة . (وقيل) هي (أسماء للمصادر) ، ثم (دخلها معنى الفعل) وهو معنى الطلب في الأمر ، أو معنى (الوقوع) بالمشاهدة ، ودلالة الحال في غير الأمر (فتبعه الزّمان) .

(وما نُونٌ منها) لزوماً نحو : واهاً ، وليهاً وويهاً ، أو جوازاً كصهٍ ، ومهٍ ، وليهٍ ، فهو (نكرة) بمعنى أنه إذا وجد دلّ على تنكير الحدث المفهوم من اسم الفعل . (وغيره) : أي ما لم يُنون ، إمّا جوازاً كما ذكر ، أو لزوماً كأمين ، وبتنه (معرفة) .

(وقيل : كلّها معارف) لا نكرة فيها ، ثم اختلف في تعريفها من أي قبيل هو ؟ قبيل من قبيل تعريف الأشخاص ، بمعنى أن كل لفظ من هذه الأسماء وضع لكل لفظ من هذه الأفعال .

(١) أحمد بن صابر : أبو جعفر النحوي ، وانظر : البغية : ١ : ٣١١ .

(٢) من قوله : « هل ، إلى قوله : « في غير الأمر » سقط من أ .

(وقيل) هي (أعلام أجناس ، وأكثرها أوامر كصه) بمعنى : اسكت ، ويقال : صاه (ومه وإيها) وكلاهما بمعنى : انكفف ، كذا في التسهيل^(١) خلاف قول كثيرين أن «مه» بمعنى : اكفف ، لأنَّ اكفف متعدُّ و «مه» لا يتعدَّى .

(وها) بمعنى : خذ ، وفيها لغتان : القصر والمدّ وتستعمل مجرّدة ، فيقال للواحد المذكّر وغيره : ها ، وهاء ، وملتوّا بكاف الخطاب بحسب المخاطب ، فيقال : هاك ، وهاك ، وهاكُمَا وهاكُم ، وهاكُنَّ^(٢) ، ومقتصرأ على تصرّف الهمزة ، فيقال : هاءَ وهاؤما ، وهاؤمُ ، وهاؤون ، وهذه أفصح اللغات فيها ، وبها ورد القرآن^(٣) .

(ورؤيد ، وتيئد) وكلاهما بمعنى : أمهل .

وقد يردان مصدرين معرّين نحو : رؤيدك ، وتيئدك ، ورؤيد زيد .

(وهيت) بفتح الهاء ، وكسرهما ، وضمّتها (وهيته) بفتح الهاء وكسرهما مع تشديد الياء فيهما ، وكلاهما بمعنى أسرع ، وقد قرئ قوله تعالى : « قالت هيت لك^(٤) » بالأوجه الثلاثة .

(وليه) بمعنى حدّث . (وأمين) بالمدّ والقصر بمعنى : استتجب .

(وقد تدلُّ على) حدث (ماض : كهيّات) بمعنى : بَعُد ، وقد حكى فيها الصنعاني سنّاً [١٠٦/٢] وثلاثين لغة : هيّيات ، وأيّهات ، وهيّهان ، وأيّهان ،

(١) انظر التسهيل ٢١١ .

(٢) في ا ، ب تكرر للصيغ مرة أخرى بعد كلمة : «هاكن» حيث جاء بعدها : «أوهاك ، وهاكم ، وهاكن» .

(٣) في قوله تعالى : «هاؤم اقرءوا كتابيه» سورة الحاقة ١٩ .

(٤) سورة يوسف ٢٣ .

وهيهاه وأيباه^(١) . كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ، ومفتوحته ، ومكسورته ، وكل واحدة منها منوَّنة وغير منوَّنة ، وحكى غيره : أينهاك ، وأينها ، وإيبها وهيَّهَاتَا بالألف وإيبها بالمد ، فزادت على الأربعين .

(وشتان) بمعنى : اقترن (وسرَّعان ، ووَشكان) مثلثاً أولهما بمعنى : سرُّعَ .

(و) على جَدَثٍ (حاضر كأوه) بمعنى : أتوجَّع . وفيها لغات : أشهرها : فتح الواو المشدَّدة ، وسكون الهاء ، ومنها كسر الهاء ، وكسر الواو فيهما ، وأوهٍ بسكون الواو ، وكسر الهاء .

(وأف) بمعنى : أتفجَّر ، وفيها نحو أربعين لغة (وإخ ، وكخ) بكسر الهمزة والكاف ، وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى : أتكرَّه^٢ .

(وواها ووي^(٣)) بمعنى : أعجب .

(و) قد (تضمن نعتياً) كقولهم : همَّهَامٍ بمعنى : فَنِيَّ^(٤) (ولو بلا) النافية كقولهم : لا لعاله : لا إقالة^(٥) .

(ونهياً) كقولهم : ورامك^(٥) بمعنى : تأخَّر ، لأنه بمعنى : لا تتقدم واستغهماً

(١) أ ، ب : «هايات وأيبات» .

وط : «هايان ، وأيبان» .

كلمة تحريف صوابه من شرح المفصل ٤ : ٦٧ ، ٦٨ والأشْمُونِي ٣ : ١٩٩ .

(٢) أ ط : «وي» بالهمزة . تحريف .

(٣) في القاموس : إذا قيل : أبقى شيء ؟ قلت : همَّهَامٍ مبنية ، أي لم يبق شيء .

(٤) في شرح شذور الذهب ٩٤ : « دخول ولا » على اسم الفعل بمرتلة قولهم للعائر إذا دعوا عليه بأن لا يتمش أي لا يرتفع : لا لعاه .

(٥) «دراك» بالدال . تحريف .

كقولهم : مَهَيِّمٌ : أي أحدث لك شيء ، وقيل : معناه ما ورائك ^(١) .

(وتعجباً) كقولهم : بَطَّانَ هَذَا الْأَمْرِ بِمَعْنَى : بَطَّؤُ ، وفيه ^(٢) معنى التعجب ،

وقوله :

١٥٠٩ - بَابِي أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذَرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ ^(٣)

(وغيرها) كالاستعظام في قولهم : بَخَّ بَخَّ .

والتندّم في قوله :

١٥١٠ - سَالَتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَانِي قَلَّ مَالِي ، قَدْ جِثْمَانِي بِنُكْرٍ

وَيَ كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحَدِّبُ بَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرُ بَعِشٌ عَيْشٌ ضُرٌّ ^(٤)

و (منها ما أصله : ظرّف أو) جار (ومحروور) . قال ابن مالك في شرح الكافية : وهذا النوع لا يستعمل إلاّ متصلاً بضمير مخاطب . (ككائنك) بمعنى : أثبت (وعندك ، ولديك ، ودؤوتك) بالثلاثة بمعنى : خذ (وورامك) بمعنى : تأخر (وأمامك) بمعنى : تقدّم (وإليك) بمعنى : تنح (و عليك) بمعنى : الزم .

(١) ط : ما ورائك . تحريف .

(٢) وفي التسهيل : « والأبطاء : بطان » وفي نسخة أخرى : ويطوّ بَطَّان .

أنظر : هامش التسهيل ٢١٢ .

(٣) قائله مجهول .

من شواهد المغني ٢ : ٣٩ ، والعيني ٤ : ٣١٠ والتصريح ٢ : ١٩٧ ، والأشموني ٣ : ١٩٨ ،

واللسان : « زرنب » .

(٤) لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي .

من شواهد : سيويه ١ : ٢٩٠ ، ٢ : ١٧٠ ، والمغني ٢ : ٣٩ ، والخزائفة ٣ : ٩٥ ، والأشموني

٣ : ٩٩ .

(ولانتقاس) هذه في الأصحّ ، بل يقتصر فيها على السماع .

وأجاز الكسائي أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياساً على ما سمع . وردّ بأن ذلك إخراج لفظ عن أصله ، وقيل : إن الكسائي يشرط كونه على أكثر من حرفين بخلاف نحو : بك ، ولك .

(ومحلّ الضمير) المتصل بهذه الكلمات فيه أقوال : أحدها : رَفَعُ ، وعليه الفراء . ثانيها : نصبُ ، وعليه الكسائي .

(ثالثها) وهو (الأصحّ) ومذهبُ البصريّين (جرّ) لأن الأخصّ روى عن عرب فصحاء «عليّ عبْدِ اللهِ زَيْدًا» بجرّ عبد الله ، فتبيّن بذلك أنّ الضمير مجرور الموضع ، لا مرفوعه ، ولا منصوبه .

قال ابن مالك في شرح الكافية : ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ، فلك أن تقول في التوكيد : عليكم كلُّكم زيداً بالجر ، توكيداً للموجود المجرور وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع . (وقال ابن بابشاذ) : الكاف المتصلة بهذه الظروف (حرف خطاب) لا ضمير ، فلا محلّ لها من الإعراب .

(ومنها) ما هو (مركبٌ مزجاً كحيّهل) اسم مركب من حيّ^(١) بمعنى : أقبل ، وهلاّ بمعنى : قير^(٢) وتقدّم ، فلما ركب حذف ألفها .

وكثر استعمالها لاستحاث العاقل تغليبا لحيّ ، وقد يستحث بها غيره تغليبا لهلاّ ، وتستعمل بمعنى قدّم نحو : حيّهل الثريد ، وبمعنى : عَجَلْ متعذّب بالباء نحو : حيّهل

(١) ط : «مزجي» مكان : «من حيّ» تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) قال أبو عبيد : ينال للخيل : هلاّ أي قرى وارحي أي توسعي . اللسان : (هلا) .

بكذا ، و « إلى » نحو : حَيَّهَلْ إلى كذا ، وبمعنى : أقبل ، فيتعدى بـ « على » نحو :
حَيَّهَلْ على كذا ، وفيها لغات (١) .

(وهَلْمٌ الحجازية) نقل بعضهم الإجماع على تركيبها ، وفي كيفية خلاف .

قال البصريون : مركبة من « ها » التنيبه ومن « لُْمٌ » التي هي فعل أمر من قولهم :
لَمْ اللهُ شعثه ، أي : جمعه ، كأنه مثل : اجمع نفسك إلينا ، فحذف ألفها تخفيفاً ،
ونظراً إلى أن أصل لام لم : السكون .

وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام ، فحذفت الهمزة للدرج ، إذ كانت همزة
وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت .

وقال الفرّاء : مركبة من « هل » التي للزجر ، و « أم » بمعنى : اقصد ، خففت
الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها ، وصرفت ، فصار : هَلْمٌ .

قال ابن مالك : في شرح الكافية : وقول البصريين أقرب إلى الصواب . قال في
البيسط : ويدلّ على صحته أنهم نطقوا به فقالوا : هَالْمٌ .

ويأتي هَلْمٌ بمعنى : أحضِر ، فيتعدى ، ومنه [١٠٧/٢] « هَلْمٌ شُهَدَاءُكُمْ (٢) »
أي : أحضروهم ، وهَلْمٌ الثريد : أي أحضره .

وبمعنى : أقبل فيتعدى بلى نحو : « هَلْمٌ إلينا (٣) » وقد تُعدى باللام نحو :
هلم للثريد هذه لغة الحجاز من جعلها اسم فعل .

وأما بنو تميم فهي عندهم فِعْلٌ ، تتصل بها الضمائر ، فيقولون : هَلْمِي ،

(١) ذكر ابن مالك في التسهيل هذه اللغات وهي : حَيَّهَلْ ، حَيَّهَلْ - حَيَّهَلَا - حَيَّهَلْ

أنظر ص ٢١١ .

(٢) سورة الأحزاب ١٨ .

(٣) سورة الأنعام ١٥٠ .

وَهَلُمَّا ، وَهَلُمُّوا ، وَهَلُمُنْ . أما قول الناس (هَلُمَّ جَرًّا) فتوقف الشيخ جمال الدين (بن هشام في عرييته) قال في رسالة له ^(١) :

(١) في أ بياض بعد قوله : « في رسالة له » .

وفي ب بياض مشار إليه : « كذا » :

وفي ط ليس هناك إشارة لهذا البياض ، والكلام متصل بمضه يعض مع نقصه :

أما قول ابن هشام في رسالته حول : « هلم جرا » فقد سجله السيوطي في كتابه : الأشباه والنظائر

٣ : ٢٠٠ وقد تناول شرح هذه الكلمة ، وسجل آراء العلماء حولها ، ومناقشته لهم : واستغرق

بعضه في رسالته ست صفحات . ولعل السيوطي استغنى بذكرها في الأشباه عن ذكرها في الجمع ،

واكتفى بالإشارة إليها .

أَسْمَاءُ الْأَصْوَاتِ

مسألة : (أسماء الأصوات ما وُضِعَ لَزَجْرٍ) لما لا يعقل (كهلا) بوزن : ألا لَزَجْرِ الخليل عن البُطء^(١) .

(أو دُعَاء) لما لا يعقل (كأو) بلفظ أو^(٢) العاطفة لدعاء الفرس .

(أو حكاية صوت) لحيوان ، أو اصطكاك أجرام (كخاقِ) بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب (وطاقِ) بطاء مهملة ، وكسر القاف لحكاية صوت الضرب .

(وفيه) أي في هذا النوع أيضاً ، كما في أسماء الأفعال (المركب) المزجي (كخاقِ باقِ) بإعجام الحاء ، وكسر القافين لحكاية صوت الجماع (وقاشِ ماشِ) بكسر الشينين المعجمتين لحكاية صوت القماش .

(١) في النسخ الثلاث عن : « البطي » صوابه في حاشية الصبان ٣ : ٢٠٨ .

قال الصبان : قوله : كهلا : في القاموس : « هلا وهال زجران للخليل أي اقربي » . أهـ والكلمتان منونتان بالقلم في نسخة العلامة أبي العزّ المعجمي المصححة بخطه ، لكن في الجمع : هلا بوزن : ألا لَزَجْرِ الخليل عن البطء .

وقد رجعت إلى القاموس للتحقق من قول الصبان فلم أجد إلا هال فقط منونة حيث قال : « وهال » زجر للخليل .

أما هلا فلم ترد منونة في القاموس ، ولعلها وردت منونة في نسخة أبي العزّ المشار إليه آنفاً . انظر القاموس : هلا .

(٢) وقيل : بمدّ الهمزة ، وضمّ الواو . انظر الصبان ٣ : ٢٠٩ .

قال ابن قاسم : وحصر أسماء الأصوات وضبطها من علم اللغة ، وحفظ التحوي
أن يتكلم على بنائها ، وقد تقدم في باب العرب والمبني أنها كلتها مبنية ، لشبهها
بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة . (وشذ إعراب بعضها لوقوعه موقع
مُتَمَكِّن) كقوله :

١٥١١ - • إذ لِمَتِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ (١) .

أعرب « غاق » لوقوعه موقع غراب .

(وتنكيرها بالتونين) كما في أسماء الأفعال . وأصل بنائها على السكون ، كقَبِّ (٢)
وسع ، وحج (٣) ، ووح (٤) ، وحل (٥) . (وما سكن وسطه من ثلاثي كسر)
على أصل التقاء الساكنين ، كغَفَاقٍ ، وطَاقٍ ، وهَابٍ (٦) ، وهَجَّ (٧) ، وعَاجٍ ،
وجاه ، وحب ، وعوة ، وقوس ، وهيج ، وعيط ، وطبخ (٨) .

(١) لرؤية بن العجاج . وصدرة :

• ولو ترى إذ جيتي من طاق .

أنظر ملحق ديوان رؤية ١٨٠ .

من شواهد : ابن يعيش ٤ : ٨٥ ، والتصريح ٢ : ٢٠٢ ، والأشعري ٣ : ٢١١ .

(٢) قب : لوقع السيف : التسهيل ٢١٤ .

(٣) سع وحج للضأن : التسهيل ٢١٤ .

(٤) وح للبقر : التسهيل ٢١٤ .

وفي ط : « وح » بالخاء . تحريف صوابه من أ ، ب ، والتسهيل .

(٥) للناقة كما في التسهيل ٢١٤ .

(٦) زجر للإبل كما في التسهيل ٢١٤ .

(٧) في النسخ الثلاث : « وهاج » ولعلها محرفة من وهج زجر للغم أو من جاه للبعير .

(٨) عاج للناقة و « جاه » للبعير ، و « حوب » للإبل ، و « عوة » للبعير ، و « قوس » للكلب ، =

(جمع الهوامع ج ٥ - ٩)

(وعبر بمض^(١)) بالميم ، والضاد المعجمة (عن صوت) يخرج من بين الشفتين
(مغن عن لا ، مئبي) لسد مسد الصوت ، وكان من حقه الإعراب ، ومن بنائه قول
الراجز:

١٥١٢ - سألتُ هلَّ وصلُّ فقالت مِضُّ وحركت لي رأسها بالنخضِ^(٢)

= و «هيج» للناقة ، و «عيط» للمتلاعبين ، و «طيخ» للضحك .
أنظر في هذا : التسهيل ٢١٣ ، والأشموني ٣ : ٢٠٩ ، ٢١٠ .
(١) ط : «بمضى» مكان : «مض» . تحريف .
(٢) قاله مجهول .
ورواية اللسان : «مضض» .

• سألتها الوصل فقالت مِضُّ .

والنخض : تحريك الرأس .

الظرف والمجرور

أي هذا مبنيهما (إذا اعتَمداً كالوصف) على نفي أو استفهام ، أو موصوف ، أو موصول ، أو صاحب خبر أو حال . (رقعاً ما بعدهما فاعلاً) نحو : ما في الدار أحدٌ ، وأني الدار زيدٌ ، ومررت برجل معه صقْرٌ ، وجاء الذي في الدار أبوه . وزيد عندك أخوه ، ومررت بزید عليه جيئة .

(ثم قال الأكثرون بوجوبه) ، لأن الأصل عدم التقديم والتأخير .

(و) قال (قوم هو راجع ، ويجوز) مع ذلك (كونه مبتدأ) مؤخرأ ، والظرف خبر مقدم ، واختاره ابن مالك . (و) قال (قوم : الراجح فيه الابتدائية) . ويجوز كونه فاعلاً . (وأوجبها) أي الابتدائية (السهلي) فهذه أربعة مذاهب .

(واختلفوا على الأول : هل العامل) للرفع على الفاعلية (الفعل المحذوف) الذي هو متعلقهما المقدر باستقر . (أو) العامل (هما نيابة عنه) لقرُبهما منه باعتمادهما على قولين .

قال في المغني : والمختار الثاني بدليل امتناع تقديم الحال في نحو : زيد في الدار جالساً ، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع .

واختار ابن مالك الأول ؛ لأن الأصل في العمل الفعل ؛ ولتعادل المرجحين في الإمامة أرسلت الخلاف من غير ترجيح .

(فإن لم يعتمد) على شيء مما ذكر نحو : في الدار ، أو عندك زيد (فالابتدائية ^(١))

(١) أي إعراب الجملة على الاجتهاد والخبر على أن يكون الظرف ، والجار والمجرور خبران مقدَّمان .

واجبة خلافاً للأخفش والكوفيّة (في إجازتهم الوجهين لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط .

[مسألة]

يجب تعليقهما ، أي الظرف والمجرور حيث وقعا (بفعل أو شبهه) وقد اجتماعاً في قوله تعالى : « صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ^(١) » أو ما فيه رائحته كقوله :

• أنا أبو المنهال بعض الأحيان ^(٢) . ١٥١٣ -

وقوله :

• أنا ابنُ ماويةَ إذْ جَدَّ النقرُ ^(٣) . ١٥١٤ -

فيتعلّق « بعض » و « إذ » بالإسمين العلمين ، لما فيهما من معنى قولك : الشجاع أو الجواد .

وتقول : فلان حاتم في قومه ، فتعلّق الظرف لما في حاتم من معنى الجود (ولو مقدراً) كقوله تعالى : « وإلى ثمودَ أخاهمُ صالحاً ^(٤) » فإنه متعلق « بأرسلنا »

(١) سورة الفاتحة ٧ .

(٢) لم يعرف قائله ولا تتمته كما نصّ على ذلك الدرر ٢ : ١٤١ . وانظر المغني ٢ : ٧٥ .

(٣) اختلف في نسبه ، فسيبويه ذكر أنه لبعض السعديين ، وابن السّيد ذكر أنه لعبد الله بن ماوية الطائي . وتامه :

• وجاءت الخليل أتابي دُمرُ .

من شواهد : سيبويه ٢ : ٢٨٤ ، والإنصاف ٢ : ٧٣٢ ، وأوضح المسالك رقم ٥٥٥ والمغني

٢ : ٧٥ ، والعيني ٤ : ٥٥٩ ، والتصريح ٢ : ٣٤١ ، واللسان : « نقر » .

(٤) سورة الأعراف ٧٣ .

مقدراً ، ولم يتقدم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر النبي والمرسل (١) إليهم يدلّ عليه .
(وفي أحرف المعاني) هل يتعلّقان بها أقوال : أحدها - وهو المشهور - المنع مطلقاً .

ثانيها : الجواز مطلقاً .

(ثالثها : يتعلق به إن ناب عن فعل حذف) ويكون ذلك على سبيل النّياية ، لا الأصالة .

وإن لم يكن كذلك فلا ، وعليه الفارسي وابن جني ، قالوا في [١٠٨/٢] نحو
يا تزيّد : إن اللام متعلّقة بـ « يا » .

وقال المجوّزون مطلقاً في قول كعب :

١٥١٥- وما سعادُ غداةَ البين إذ رحلوا إلا أغنّ غَضِيضُ الطرفِ مكحولُ .

غداة البين ظرف للنفي ، أي انضى كونها في هذا الوقت إلا كأغن .

(ولا يتعلّق) من حروف الجر (زائد) كالباء ، و « مِنْ » في : « كَتَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً » (٢) « هل من خالقي غير الله » (٣) ، وذلك لأنّ معنى التعلّق : الارتباط المعنوي . والأصل أنّ أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء ، فأعيّنت على ذلك بحروف الجرّ . والزائد إنّما دخل في الكلام تقوية وتوكيداً ولم يدخل للربط (إلا اللام المقويّة) فإنها تتعلّق بالعامل المقويّ نحو : « مصدقاً لما معهم » (٤) ، « فعّال لما يريد » (٥) . « إن كنتم للرؤيا تعبرون » (٦) ، لأنّ التحقّق أنّها ليست بزائدة محضة ، لما تخيل في

(١) ط : « والرسل إليهم » . تحريف .

(٢) سورة الفتح ٢٨ . (٣) سورة فاطر ٣ .

(٤) سورة البقرة ٨٩ ، « مصدقاً بالنصب قراءة لبعض السلف » . أنظر شنور الذهب ٢٥٣

(٥) سورة هود ١٠٧ . (٦) سورة يوسف ٤٣ .

العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر ، ولا معدية محضة ، لا طراد صحة إسقاطها ، فلها منزلة بين منزلتين .

(وقول الحَوَفيّ) في إعرابه ^(١) : (إن الباء في) « أليس الله بأحكيمَ الحاكمين » ^(٢) متعلق و«همّ » أي غلط نشأ عن ذمول .

(ولا) تتعلق (لعلّ) بالجارّة في لغة عقيل ، لأنها بمنزلة الحرف الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضوع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبريّة في قوله :
 ١٥١٦ - • لعلّ أبي المغوار منك قريب ^(٣) •

(و) لا (لولا) إذا جرّت الضمير لأنها أيضاً بمنزلة لعلّ في أن ما بعدها مرفوع المحلّ بالابتداء .

(و) لا (حروف الاستثناء) خلا وعدا ، وحاشا إذا خفّضنّ ، لأنهنّ لتنجية الفعل عما دخلن عليه كما أن إلّا كذلك ، وذلك عكس معنى التعدية التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم .

(قال الأخفش وابن عصفور و) لا (الكاف) التي للتشبيه ، قال ^(٤) : إنه إذا قيل : زيد كعمرو ، فإن كان الملتق استقرّ ، فالكاف لا تدلّ عليه بخلاف « في » من نحو : زيد في الدار . وإن كان فعلاً مناسباً للكاف ، وهو « أشبه » فهو متعدّ بنفسه لا بالحرف .
 قال في المغني : والحقّ أن جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلّ على الاستقرار .

(١) المسمّى : « البرهان في علوم القرآن » .

انظر ما كتب عنه في كتاب : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للمحقق » ص ٢٨٣ .

(٢) سورة التّين ٨ .

(٣) سبق ذكره رقم ١١٢١ .

(٤) « قالوا سقطت من أ .

(ويجب حذفه) أي لما يتعلّقان به (إذا وقعا صلة) نحو: «وله مَنْ في السموات والأرض وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ»^(١)، (أو صفة) نحو: «أو كصيّبٍ من السماء»^(٢)، (أو خبراً) نحو: «زيد عندك أو في الدار» (أو حالاً) نحو: «فخرج على قومه في زيبته»^(٣)، (أو مثلاً) كقولهم للمعرّس: بالرفاء والبنين، أي أعرست.

(وجوز ابن جني إظهار) المتعلّق في (الخبر) واستدل بقوله:

١٥١٧ - فأنّت لدى بحبوحة الهون كائناً^(٤).

(و) جوزة (ابن يعيش إن لم يحذف، وينقل إليه ضميره)^(٥) نحو: زيد مستقرّ عندك، فإن حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً.

(وأنكر الكوفيّة وابن طاهر، وابن خروف التقدير) للمتعلّق (فيه) أي في الخبر (ثم عندهم) أي الكوفيّة (ينصبه) أمر معنويّ وهو (الخلاف) أي كونهما: مخالفيّين للمبتدأ.

(وعندهما) ينصبه (المبتدأ) وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره.

(ويقدّر الكون المطلق) نحو: زيد في الدار فيقدر: كأن أو مستقر، ومضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو: الصوم اليوم أو غداً، أو كان، أو استقرّ، أو وصفهما إن أريد المعنى، نبه عليه ابن هشام^(٦)، وقال: إنهم أغفلوه (إلاّ لدليل)

(١) سورة الأنبياء ١٩.

(٢) سورة البقرة ١٩.

(٣) سورة القصص ٧٩.

(٤) سبق ذكره رقم ٣٢١.

(٥) ط: «وينقل إليه ضمير من دون الماء العائدة». تحريف:

(٦) أنظر في هذا الموضع: التوضيح والتصريح ١: ١٦٦.

فيقدّر الكون الحاضر : « الحُرُّ بالحُرِّ »^(١) . الآية ، فيقدر فيها : يُقْتَلَ .

(و) يقدر (مقدماً) كسائر العوامل من معمولاتها (إلاّ مانع) كما في نحو :
إن في الدار زيداً ، فيقدر مؤخراً حتماً ، لأنّ إنّ لا يليها مرفوعها ويرجع ذلك في
نحو : في الدار زيد ، لأنّ الأصل : تأخير الخبر .

(والمختار وفقاً لأهل البيان تقديره في البسمة فعلاً مؤخراً مناسباً لما جعلت هي
مبدأ له) فيقدر في أول القراءة : بسم الله أقرأ وفي الأكل : باسم الله أكل ، وفي
السفر : باسم الله أرتحل ، وعليه قوله ﷺ في ذكر النوم « باسمك ربّي وضعت جنبي ،
وباسمك أرفعه » .

وذهب البصريّون : إلى أنه يقدر فيها في كل موضع ابتداء : كأنّ باسم الله
فيكون خبر المبتدأ إمّا مقدر . وذهب الكوفيّون : إلى أنّه يقدر : ابتدء باسم الله .

التَنَازُعُ فِي الْعَمَلِ

أي هذا مبحثه . (إذا تعلقت عاملان فأكثر) كثلاثة وأربعة (من الفعل وشبهه) كالوصف واسم الفعل ، اتحد النوع أو اختلف بخلاف الحروف كإن وأخواتها (باسم) بأن طلبا فيه رفعاً أو نصباً أو جرّاً بحرف [١٠٩/٢] .
أو أحدهما رفعاً ، والآخر خلافه (عمل فيه أحدهما) السابق أو الثاني باتفاق الفريقتين .

(وقال الفراء : كلاهما) يعملان فيه (إن اتفقا) في الإعراب المطلوب نحو : قام وقعد زيد ، فجعله مرفوعاً بالفعلين كما يسند للمبتدأ خبر إن . وكما يُرْفَعُ «منطلقان» في : زيد وعمرو منطلقان بالمعطوف ، والمعطوف عليه معاً ، لأنهما يقتضيانه .

والجمهور منعوا ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وذلك مفقود في الخبرين عن مبتدأ كما هو واضح^(١) في مسألة : زيد وعمرو منطلقان ، لأن الاثنين فيهما ، كل واحد منهما جزء علة ، فالعلة مجموعهما بخلاف مسألة الفعلين ، إذ لا يصح إسناد كلّ منهما وحده إلى زيد ، ولا يصح إسناد كلّ من زيد ، وعمرو وحده إلى منطلقان .

(و) على الأوّل (الأقرب) من العاملين أو العوامل (أحقّ) بالعمل في الاسم من الأسبق (عند البصريّة) لقربه ، ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله .
والأسبق عند الكوفيّة أحقّ لسبقه ، ولسلامته من تقديم مضمرة على مفسّره .

(١) ط : « وفيه بالواو . تحريف .

(فإن ألغى الثاني) من الإعمال في الاسم بأن أعمل فيه الأول حال كون الثاني (رافعاً) سواء كان الأول رافعاً أيضاً أم لا ؟ (أضمر فيه) أي الثاني ، إذ لا يجوز حذف مرفوع الفعل ضميراً (مطابقاً) للاسم في الأفراد والتذكير ، وفروعهما لأنه مفسره ، والمطابقة بين المفسر والمفسر ملتزمة نحو : قام وقعد زيد . قام وقعدا الزيدان . قام وقعدوا الزيدون . قامت وقعدت هند . ضربت وضربني زيداً ، ضربت وضرباني الزيدين . ضربت وضربوني الزيدين ، ضربت وضربتني هنداً .

(ما لم تؤدّ) المطابقة (إلى مخالفة مخبر عنه فالإظهار) حيثذ واجب لتعذر الإضمار بلزوم مخالفة المخبر عنه إن طوبق المفسر ، والمفسر ^(١) إن طوبق المخبر عنه ، وكل منهما ممنوع نحو : ظننت وظناني قائماً الزيدين قائمين ، يظهر ثاني ظناني لأنه لو أضمر

(١) أي : ومخالفة المفسر ، وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله :

وأظهر إن يكن ضمير خبراً لغير ما يطابق المفسراً

ومثل ابن هشام لهذه المسألة بقوله :

« أظنّ ويظنّاني أخوا الزيدين أخوين » وذلك لأن الأصل قبل الإعمال : أظنّ ويظنّني الزيدين أخوين بالثنية فيهما . « أظنّ » يطلب « الزيدين أخوين » مفعولين ، و « يظنّني » يطلب : « الزيدين » فاعلاً ، « وأخوين مفعولاً ثانياً فاعلنا الأول وهو : « أظنّ » فنصبنا الاسمين وهما : « الزيدين أخوين » وأضمرنا في الثاني وهو « يظنّني » ضمير « الزيدين » وهو الألف في « يظنّاني » فاستوفى فاعله ومفعوله الأول ، وبقي علينا المفعول الثاني له « يظنّاني » يحتاج إلى إضماره وهو خبر في الأصل عن بيا المتكلم المتصلة به التي هي الآن المفعول الأول بعد دخول : « يظنّ » والياء مخالفة لأخوين الذي هو مفسر للضمير الذي يأتي به ، فإن الياء مفرد ، والأخوين ثنية فدار الأمر بين إضماره مثني ليوافق المفسر وهو : « الأخوين » ، وفي كل منهما محذور لا يحيص عنه ، فوجب العدول إلى الإظهار قلنا : « أخوا » فوافق المخبر عنه وهو الياء في الإفراد ، ولم يضره مخالفته لأخوين ، لأنه أي : « أخوا » اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره .

انظر : التصريح ١ : ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

مفرداً فـقـيل : « إياه » ، طابق الياء المخبر عنه لا قائمين المفسر أو مثني ، فقيل : « إياهما »
فبالعكس^(١)

وقد خرجت المسألة بالإظهار عن باب التنازع ، لأن كلا من العاملين عمل في
ظاهر .

(وجوز الكوفية) مع الإظهار وجهين آخرين^(٢) : (حذفه) لدلالة معمول الآخر
عليه ، كما جاز مثل ذلك في الابتداء نحو :

١٥١٨ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتِ بِمَا عِنْدِكَ رَاضٍ ، والرأي مُخْتَلَفٌ^(٣) .
أي : راضون .

(وإضماره مؤخراً) عن معمول الآخر (مطابقاً للمخبر عنه) نحو : ظننت وظنناني
الزيدين قائمين إياه فيدل عليه المنى ، لأنه يتضمن المفرد .

(و) جوز (قوم) من البصريين وجهاً آخر (إضماره مقلداً) في محله مطابقاً
للمخبر عنه نحو : ظننت وظنني إياه الزيدين قائمين .

(وكذا) إذا كان الثاني (غير رافع) يضم فيه إذا عمل الأول (اختياراً في
الأصح) نحو : قام أو ضربني وضربته زيد ، وقام أو ضربني وضربتهما الزيدان .

(١) أي مطابقة المفسر وهو : « قائمين » لا المفسر وهو الياء المخبر عنه .

(٢) « وجهين آخرين » سقطت من أ .

(٣) نسب إلى قيس بن الخطيم ، وفي هامش ديوانه ١١٥ ذكر محقق الديوان أن ناسخ الأصل كتب
شرحاً في الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة وهي ليست له . ومنها هذا الشاهد ، وقد نقاها
أيضاً الأغاني ٣ : ١٩ ، ٢٠ طبع دار الكتب من شواهد سيويه ١ : ٣٨ ، وابن الشجري ١ : ٣١٠ ،
والمغني ٢ : ١٦٤ ، والمعني ١ : ٥٥٧ ، والخزانة ٢ : ١٨٩ ، ١٩٠ .
والأشموني ٣ : ١٥٢ ، واللسان : « فجر » .

وقيل : يجوز حذفه كقوله :

١٥١٩ - بعكاظ يُعشش الناطري - من إذا هم لمحووا شعاعه^(١)

أي : لمحوه. وأجيب بأنه ضرورة .

(أو) ألغي (الأول)^(٢) من العمل في الاسم بأن أعمل فيه الثاني (أضمر) في

الأول المرفوع كقوله :

١٥٢٠ - خالفاني ولم أخاليف خليلي^(٣) ولا خيبر في خلاف الخليل^(٤)

وقوله :

١٥٢١ - جفوني ولم أجف الأخلاء إنتي^(٥) .

وقوله :

١٥٢٢ - هويتني ، وهويت الخرد العربيا^(٥) .

(وقال الكسائي ، وهشام والسهيلي ، وابن مضاء يحذف) بناء على رأيهم من إجازة

(١) لعاتكة بنت عبد المطلب .

من شواهد ، وشذور الذهب ٣٧٣ والمغني ٢ : ١٥٩ والمعني ٣ : ١١ ، والتصريح ١ : ٣٢٠
وابن عقيل ١ : ١٨٤ والأشموني ٢ : ١٠٦ .

(٢) ط فقط بعد قوله : « ألغي الأول » جملة زائدة وهي : « حال كون الأول رافعا » .

(٣) قائله مجهول . أنظر الدرر ٢ : ١٤٣ .

(٤) سبق ذكره رقم ١٨٠ .

(٥) قائله مجهول ، وتمتته غير معروفة .

أنظر الدرر ٢ : ١٤٣ .

حذف الفاعل ، وحسنهُ هنا الفرار من الإضمار قبل الذكر الذي هو خارج عن الأصول .

(و) قال (أبو ذرّ : الأحسن إعمال الأوّل حينئذ) فراراً من حذف الفاعل ، ومن الإضمار قبل الذكر .

(و) قال (الفراء) فيما نقله عنه الجمهور : (لا تصحّ المسألة إلاّ به) فوجب إعمال الأوّل حينئذ .

(وعنه) قول آخر محكيّ في « البسيط » : (أنه يقتصر) في مقابل ذلك (على السّماع) ولا يكون قياساً .

(و) حكى (عنه) قول آخر ، حكاه ابن مالك : أنه يجوز إعمال الثاني قياساً ، ويضمّر في الأوّل (بشرط تأخّر الضمير) نحو : ضربني وضربت زيداً هو .

قال البهاء بن النحاس : ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير [١١٠/٢] ابن مالك .

(ويحذف الضمير غير المرفوع) فلا يضمّر في الأوّل ، لكونه فضلة لم يحتاج فيه إلى الإضمار قبل الذكر ، قال تعالى : « آتوني أفرغ عليه قيظاً » ^(١) وقال : « هاؤمُ اقرءوا كتابيّه » ^(٢) وهو مما تنازع فيه الفعل واسمه (ما لم يلبس) حذفه ، فيجب إضماره كقولك : مال عني ^(٣) ، وملت إلى زيد ؛ إذ لو حذف عني لتوهم أن المراد مال إلي ، وكذا رغب فيي ، ورغبتُ عن زيد .

(« جوز قوم إظهاره اختياراً ») وإن لم يلبس ، وعليه ابن مالك : كما في إلغاء الثاني ، ودفع بالفرق بين الإضمار قبل الذكر وبعده .

(٢) سورة الحاقة ١٩.

(١) سورة الكهف ٩٦.

(٣) ط فقط : « على ، باللام .

ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله :

١٥٢٣ - . إذا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ ^(١) .

(فإن كان) العامل من باب (ظَنَّ أَضْمَرَ قَبْلَ الذَّكْرِ) نحو : ظناني إياه ، وظننت الزيدَين قائمين (أو) أَضْمَرَ (مؤخراً) نحو : ظناني وظننت الزيدَين قائمين إياه .

(أو حذف) أصلاً (أو أتى به اسماً ظاهراً) حذراً من عدم مطابقة المخبر عنه أو المفسر ^(٢) نحو : ظناني قائماً وظننت الزيدَين قائمين وبه تخرج المسألة من باب التنازع كما سبق . هذه (أقوال) تقدم نظيرها في إلغاء الثاني ، والجمهور على أخيرها ^(٣) .

(والمختار) أنه (إن وجدت قرينة حذف) لجواز حذف أحد مفعولي ظنّ لدليل (وإلا) بأن لم تكن قرينة (جيء به اسماً ظاهراً) كما قال الجمهور حذراً من المخالفة المذكورة .

(ومنع ابن الطراوة الإضمار في) باب (ظنّ مطلقاً) في هذه المسألة وغيرها ، فلم يجز ما أدى إليه من مسائل التنازع ، واستبشع من النحويين إجازة ذلك ، لأنه ليس للمضمر مفسر يعود عليه ، ألا ترى أنك إذا قلت ^(٤) : ظننته وظننت زيدا قائماً لم تكن الماء عائدة على قائم ، إذ يصير المعنى : وظننتي ذلك القائم المذكور ، وليس هو إياه ، لأنّ القائم هو زيد .

(١) قائله مجهول . وتعامه :

. جهاراً فكن في الغيب . أحفظ للودّ .

من شواهد : المعنى ٢ : ٢١ ، وشذور الذهب ٣٧٢ والمعنى ٣ : ٢١ ، والتصريح ١ : ٣٧٢ ، والأشعوني ٢ : ١٠٥ .

(٢) طقط : « والمفسر ، بالواو .

(٤) « إذا قلت ، سقطت من أ .

(٣) طقط : « آخرها .

وأجيب بأنه يعود على قائم من حيث اللفظ ، لا المعنى ، وذلك شائع في لسان العرب ، كما قالوا : عندي درهم ونصفه ، أي نصف درهم آخر ، فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط .

(وتوقف أبو حيان) فقال : الذي ينبغي الرجوعُ إلى السَّماع ، فإن استعملته العرب في « ظنّ » في هذا الباب اتبع وإلاّ توقف في إجازته ، لأن عود الضمير على شيء لفظاً لا معنى قليل ، وخلاف الأصل ، فلا يجعل أصلاً يقاس عليه .

(والأصحّ) أنه (لا تنازع في نحو : ما قام وقعد إلاّ زيد) وقول الشاعر :

١٥٢٤ - ما صاب قلبي وأضناه وتيممه إلا كواعبُ من ذهل ين شيبانا (١)

وقوله :

١٥٢٥ - ما جادَ رأياً ، ولا أجدى مُحاولَةً

إلا امرؤ لم يُضغ دُنْيَا ولا دِينَا (٢) .

بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرائن (٣) اللفظية ، والتقدير : « أحدٌ » ، حذني ، واكتفى بقصده ، ودلالة النفي وللإستثناء على حد : « وما مِنّا إلاّ له مَقَام معلومٌ » (٤) .

وقيل : إنه من باب التنازع ، وليس كالأية المذكورة ، لأن المحذوف فيها مبتدأ

(١) قائله مجهول .

من شواهد : التصريح ١ : ٣١٩ .

(٢) قائله مجهول .

انظر الدرر ٢ : ١٤٤ .

(٣) ط : « القرائن » . تحريف .

(٤) سورة الصافات ١٦٤ .

وهو جائز الحذف بخلافه في المثال والبيتين ، فإنه فاعل ، ولا يجوز حذفه ، فتعيّن أن يكون من التنازع .

(و) الأصحّ أيضاً : أنه لا تنازع في قول امرئ القيس :

١٥٢٦ - فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة (كفاني ولم أطلب قليل من المال) (١)

خلافاً لمن جعله من باب التنازع ، واستدلّ به على حذف المنصوب من الثاني الملقى ، أي اطلبه ، بل هو فعل لازم لا مفعول له ، أي : كفاني قليل ، ولم أسمع بدليل قوله في صدره : « فلو أن ما أسمى » .

(ومنعه) أي التنازع (الجمهور في العامل المؤخر) وشرطوا تقدّم العاملين ، وتأخر ما يطلبانه عنهما ، فلو قلت : « ضربت زيداً وضربني » أو « أيّ رجل قد ضربت أو شتمت » لم يكن من الباب .

وجوّزه الفارسيّ في تأخّر أحد العاملين . وبعض المقاربة في تأخرهما ، واستغرب أبو حيّان القولين .

(و) منعه الجمهور في العامل (غير المتصرف) كنعم وبئس ، قال في البسيط : فلو قلت : نِعِم في الحضر ، وبئس في السفر الرجل زيد ، على إعمال الثاني لكنت قد أضمرت في الأول ، ولم تفسّر وهو لازم التفسير إذا أضمر ، ولو أضمرت لم يكن متنازعا ، لأنه استوفى جميع ماله على النحو المطلوب ، وكذلك يلزم في الثاني .

(١) لامرئ القيس . ديوانه ٣٩ .

من شواهد سيبويه ١ : ٤١ ، والخصائص ٢ : ٣٨٧ ، وابن يعيش ١ : ٧٨ ، والخزاعة ١ : ١٥٨ ،
وشذور الذهب ٢٠٢ والمفني ١ : ٢٥٥ ، ٢ : ١١١ والعيني ٣ : ٣٥ والأشموني ٢ : ٩٨ /
٤ : ٤٠ .

وفي أقط : « ولم أطلب قليلاً » بالنصب .

قال أبو حيان : وكذا « حَبْدًا » لا يكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل لأنه صار كالمركب مع الإشارة .

قال : وكذا فعل التعجب في ظاهر مذهب سيويه ، لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معمول على إعمال الأول .

(وقيل : [٢ / ١١١] يجوز في التعجب مطلقاً) ويقتصر الفصل لامتراج الحملتين بحرف العطف ، واتحاد ما يقتضي العاملان ، وعليه المبرد ، ورجحه الرضي .

(وقيل) : يجوز فيه (بشرط إعمال الثاني) ليزول ما ذكر من الفصل المحذور ، وعليه ابن مالك نحو : ما أحسن وأجمل زيدا أو أحسن به ، وأعقل يزيد .

وردّه أبو حيان بأنه حينئذ ليس من باب التنازع ، إذ شرطه جواز إعمال أيهما شئت في المتنازع فيه ، قال : فإن ورد بنك سماعٌ جاز .

(و) منعه (ابن مالك) وواقفه البهاء ابن النحاس وابن أبي الربيع (في) العامل المكرر المعنى لغرض (التأكيد) نحو :

• أتاك أتاك اللاحقون^(١) . — ١٥٢٧

• فهيهات هيهات العميق وأهله^(٢) . — ١٥٢٨

(١) قطعة من بيت ورد على النحو التالي :

فأين إلى أين النجاة يبغلي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وقائله مجهول .

وهو من شواهد : ابن الشجري ١ : ٢٤٣ ، والخزاعة ٢ : ٣٥٣ ، والمعنى ٣ : ٩ والتصريح

١ : ٣١٨ ، والأشموني ٢ : ٩٨ .

(٢) لجرير ديوانه ٤٧٩ . وتمامه :

• وهيهات خلّ بالعميق نواصله .

(جمع الهوامع ج ٥ - ١٠)

لأن الثاني في حكم الساقط ، فلا يعتدّ به .

قال أبو حيان : ولم يصرح بالمنع في ذلك أحد سواهم ، بل صرح الفارسيّ في المثال الثاني بأنه من التنازع والإضمار في أحدهما .

(و) منعه (الجرميّ فيما تعدّد مفعوله) إلى اثنين أو ثلاثة ، وخصّه بالمتعدّي إلى واحد ، قال : لأنه لم يسمع من العرب في ذوات الثلاثة ، وباب (١) التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع ، والجمهور (٢) قالوا : سمع في الاثنين ، حكى سيويه : متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً ، ويقاس عليه الثلاثة ، كما جاز توالي المبتدآت وإن لم يسمع ، لأنه قياس أصولهم ، فيقال في إعمال الأول : أعلمني ، وأعلمته إياه زيداً (٣) عمراً قائماً ، وفي إعمال الثاني : أعلمني وأعلمته زيداً عمراً قائماً إياه إياه .

هذا (٤) (وجوز بعضهم في لعلّ وعسى) قال في الارتشاف تقول : لعلّ وعسى زيداً أن يخرج على إعمال الثاني ، ولو أعمل الأول لقال : لعلّ وعسى زيداً خارج .

(و) جوزّه (السيرانيّ في مصدرين) نحو قولهم :

١٥٢٩ - أرواحٌ مُودِّعٌ أم بـكُـورُ أنت ، فانظر لأيّ ذاك تـصـيـر (٥)

= من شواهد : الخصائص ٣: ٤٢ ، وابن يميّش ٤ : ٣٥ وشدور الذهب ٤٠٢ ، والعينيّ ٣ : ٧ /

٤ : ٣١١ والتصريح ١ : ٣١٨ / ٢ : ١٩٩ .

(١) «الثلاثة وباب» سقط من أ .

(٢) كلمة «والجمهور» سقطت من أ .

(٣) ط فقط : «زيداً» بالنصب . محريف .

(٤) ط : « هنا » ولعلها محرّفة من « هذا » ومن قوله : « هذا » إلى قوله : « ومنه ابن خروف »

سقط من أ ، ب . وهذا الساقط يبلغ ١٦ سطرأ أي ان النص المنقول من « الارتشاف » سقط من

هاتين النسختين .

(٥) سبق ذكره رقم ٣٤٤ .

(ومنعه الجمهور) قال في « النهاية » : فإذا قلت : سرني إلزامك وزيارتك زيداً
وجب نصب زيداً بالتالي ، ولا يجوز بالأول للفصل بين المصدر ومعموله .

(وقال أبو حيان) في « الارتشاف » : (ينبغي أن يجوز فيما بمعنى الأمر أو)
بمعنى (الخبر) بإعمال أيهما شئت .

(ويقع) التنازع (في كل معمول إلا المفعول له ، والتمييز ، وكذا الحال) لأنها لا
تضمير (خلافاً لابن معط) .

قال في الارتشاف : فإنه جَوَزَ التنازع فيها ، ولكن يقول في مثل : إن ترزني ألقك
راكباً على إعمال الأول : إن ترزني أزرک في هذه الحال راكباً ، على معنى : إن
تَرزُنِي راکباً ألقك في هذه الحال . ولا يجوز الكناية بضمير عنها ، والأجود إعادة لفظ
الحال كالأول . انتهى .

(و) منعه (ابن خروف) وابن مالك (في سببي مرفوع) قالوا فلا تنازع في نحو :
زيد منطلق مسرع أخوه . وقول كثير :

١٥٣٠ - وعزة ممتطول معنى غريمها .^(١)

لأنك لو قدرته لأسندت أحد العاملين إلى السببي ، وأسندت الآخر إلى ضميره ،
فيلزم عدم ارتباطه بالابتداء ، لأنه لم يرفع ضميره ولا ما لايس ضميره^(٢) وذلك ممنوع ،

(١) صدره :

• قضى كل ذي دين فوقى غريمه •

من شواهد : ابن يعيش ١ : ٨ ، وشذور الذهب ٣٧٠ والميني ٣ : ٣ ، والتصريح ١ : ٣١٨
والأشموني ٢ : ١٠١ .

(٢) « ولا ما لايس ضميره » سقطت من ط .

فيحمل البيت على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين ^(١) المتقدمين ، وفي كلّ منهما ضميرهما ، وما بعدهما خبر عن الأول .

بخلاف السببيّ المنصوب ، فيكون في التنازع نحو : زيد أكرم وأفضل إياه ، لأنه يحذف ولا يضر .

قال أبو حيان : وما قالاه لم يذكره معظم النحويين .

ومنه قوم (في المضر) ^(٢) قال في الارتشاف : وأجازه أكثرهم .

(١) أ ، ب «بالفاعلين» صوابه في ط :

وانظر الأشموني ٢ : ١٠١ حيث يقول في البيت : محمول على أن السببيّ مبتدأ ، والعاملان قبله خبران عنه .

(٢) ط : «وبعضهم» مكان : «ومنه قوم» .

الاشتغال

أي هذا مبحثه .

(هو أن يتقدم اسم ، وينصب ضميره أو ملابسه) كالمضاف إلى ضميره والمشتغل صلته على ضميره ^(١) نحو : زيدٌ ضربته ، وزيدٌ ضربت أخاه ، وهند أكرمت الذي يجيها .

بخلاف ما لو تأخر الاسم بعد الضمير نحو : ضربته زيدا على البدل ، أو زيدٌ ^(٢) على الابتداء فليس من الباب .

وفاعل ينصب قولي (عامل جائر العمل فيما قبله) لو لم يشتغل بما بعده كالفعل ، واسمي الفاعل والمفعول بخلاف فعل التعجب ، وأفضل التفضيل ، والصفة المشبهة . واسم الفعل ، وكذا المصدر وفيه خلاف يأتي إذ ما لا يصح أن يعمل في شيء لا يصح أن يفسر عاملاً فيه ..

ومن صور ما لا يجوز ^(٣) أن يعمل فيما قبله مفاهيم قولي (غير صلة) نحو : زيدٌ أنا الضاربه ^(٤) .

(١) ط : « وصلته المشتغل » وسقوط : « على ضميره » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) ط : « أو زيدا » بالنصب . تحريف .

(٣) أ : « ما يجوز » مكان : « لا يجوز » . تحريف .

(٤) مثل لها في التصريح ١ : ٣٠٢ بقوله : « زيد الذي ضربته » ، وذلك لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول .

(ولا شبهها) وهو الصفة والمضاف إلى فعل تشبيهاً بها في تتميم ما قبلها بها نحو : ما رجل تحبه يهان ، وزيد يوم تراه تفرح (١) .

(ولا مسند لضمير السابِق المتصل) نحو : « أزيد ظنه ناجياً » بمعنى ظن نفسه ، لما فيه من تفسير الفاعل العمدة بالمفعول [١١٢/٢] الذي حقه أن يكون فضله ، فإن انفصل الضمير نحو : زيداً لم يظنه ناجياً إلاّ هو جاز ، لأن المنفصل كالأجنبيّ فأشبهه نحو : زيداً لم يظنه ناجياً إلاّ عمرو .

(ولا تالي استثناء) نحو : ما زيد إلا يضربه عمرو .

(أو) تالي (معلق) أي حرف من أدوات التعليق نحو : زيد كيف وجدته ، وزيد ما أضربه وعمرو (٢) لأضربه ، وزيد إني أكرمه ، والدرهم لمعطيك عمرو .

(أو) تالي (حرف ناسخ) نحو : زيد ليتني أكرمه .

(أو) تالي (كم) الخبرية نحو : زيد كم لقيته ، إجراء لها مجرى كم الاستفهامية .

(أو) تالي (واو الحال) نحو : جاء زيد وعمرو يضربه بشر فراراً من تقدير المضارع بعدها .

(وفي الشرط) نحو : زيد إن زرتك يكرمك . (والجواب) نحو : زيد إن يكرمك .

(وتالي لا) النافية من المعلقات نحو : زيد لا أضربه ، وزيد والله لا أضربه .

(١) هذا مثال المضاف إلى جملة فعلية ، والمضاف إليه « يوم » وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . أنظر التصريح ١ : ٣٠٢ .

(٢) ط : « زيد ما أضربه عمرو ولا ضربه » سقوط الواو قبل عمرو . تحريف لأن كلاً منهما جملة مستقلة .

(أو) تالي حرف تنفيس نحو : زيد سأضربه أو سوف أضربه (خلاف ميني على تقدم معمولها) فمن أجازة فيها جواز الاشتغال والنصب في الاسم السابق ومن منعه فيها منعه ، وأوجب الرفع .

والأصح في الشرط ، والجواب المنع ؛ وفي لا التفصيل وهو المنع في جواب القسم دون غيره . (و) في التنفيس الجواز .

وفي تالي ^(١) (إذا الفجائية) نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو . (وليتما) نحو : ليتما زيد أضربه (خلاف إيلاؤها الفعل) فمن جوزه جواز الاشتغال والنصب ، ومن لا ^(٢) ، وهو الأصح عند ابن مالك فيهما فلا ، ومن فضل في إذا بين اقترانها بقده وعدمه فصل هنا .

(والأصح منعه في مفعول) من الفعل (بأجنبي) نحو : زيد أنت تضربه ، وهند عمرو يضربها ، فلا ينصب ، إذ المفعول لا يعمل فلا يفسر ، وجوزه الكسائي قياساً على اسم الفاعل ، أجازوا « زيداً أنت ضارب » .

وفرق المانعون بأن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد فصار : أنت ضارب بمترة ضربت ، فكانه لم يفصل بين العامل والمعمول بشيء : بخلاف الفعل .

(و) الأصح منعه (في تالي أداة تخفيض أو عرض أو تمنن بالآ) نحو : زيد هلاً ضربته ، وعمر ألا تكرمه ، والعون على الخير ألا أجده ، بناء على أن الثلاثة لها الصدر إجراء لها مجرى الاستفهام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ؛ لأن معنى هلاً فعلت : ليم لم تفعل ؟ ومعنى : ألا تفعل : أتفعل ؟ مع أن هلاً وآلاً مركبان من هل ، والهمزة ولا .

(١) ط : « الجواز في تالي ، بسقوط الواو قبل » في . . تحريف ، لأنه بدء كلام مستأنف .

(٢) أي ومن لم يجوز .

وجوزة قومٌ مع اختيار الرفع ، حكاة « في البسيط » . وجوزة آخرون مع اختيار
النصب وعليه الجزوي .

(ومنعه قوم ^(١) في ليس) بناء على منع تقديم خبرها لعدم تصرفها ، ونصّ سيويه
على جوازه بناءً على الجواز نحو : أزيداً لست مثله .

(و) في (كان) نقله في الارتشاف عن المازنيّ وبعض الكوفيين ^(٢) .

(و) منعه (قومٌ في الجمع المكسر) من أسماء الفاعلين والمفعولين ، قالوا : لأن
عمله ملفق ضعيف والاشتغال كذلك باب ملفق فيضعف عن الدخول فيه ، لأنه لا يقوى
على أن يفسر .

ونصّ سيويه على جوازه نحو : زيداً ^(٣) أنتم ضرابه . قال أبو حيان : والأحوط
الأيحوز إلاّ بسمع .

قال : أمّا الجمع السالم فالقياس الجواز فيه نحو : زيداً أنتم ضاربوه ، وزيداً أنتم
ضارباته ^(٤) ، والفرق بينه وبين المكسر أن التكسير يبعد عن شبه الفعل ، ويلحق
بالأسماء المحضة .

(وفي المصدر) أقوال :

أحدها : يجوز دخوله في باب الاشتغال مطلقاً سواء كان بمعنى الأمر والاستفهام

(١) أقط : « ومنعه المازنيّ » مكان : « ومنعه قوم » .

(٢) « وفي كان نقله في الارتشاف عن المازنيّ وبعض الكوفيين » سقط من أ ، ومكان هذه العبارة :
« ومنعه المازنيّ في كان » .

(٣) من قوله : « زيداً أنتم ضرابه » إلى قوله : « زيداً أنتم ضاربوه » سقط من أ بسبب انتقال النظر .

(٤) أ : « زيد أنت ضارباته » . تحريف . ط : « زيد أنتم ضارباته » تحريف أيضاً صوابه من ب .

لأن الجمع السالم يصدق على جمعي المذكر والمؤنث .

نحو : أما زيداً فضرباً إياه ، وأزيداً ضرباً أخاه ؛ أم مُنحلاً بحرف مصدري والفعل نحو : زيداً ضربهُ^(١) قائماً ، فيُضَمَّن فعلاً يفسره المصدر .

(ثانيها) : لا يجوز مطلقاً ؛ لأنه لا يتقدّم عليه معموله .

(ثالثها) : التفصيل (إن كان بدلاً من فعله) وهو الأمر والاستفهام (جاز) وإن لم يجوز تقدّم معموله ، لأنه معاقب للفعل ، وقد تُفسَّر أشياء ولا تعمل (أو مُنحلاً) بحرف مصدري والفعل (فلا يجوز ثم) .

إذا صح^(٢) الاشتغال يجب نصب الاسم السابق (إن تلا ما يختصّ بالفعل) كظرف الزمان المستقبل ، وأدوات الشرط الجازمة ، والتخصيص ولو الشرطية لوجوب إضمار الفعل بعدها نحو : إذا زيداً تلقاه فأكرمه ، وإن زيداً رأيتَه فأكرمه ، وهلاّ زيداً ضربته ، ولو زيداً رأيتَه . (أو تلا استفهاماً بغير الهزّة) كهل مرادك نلتَه ؟ ومتى أمة الله تمضي بها^(٣) ؟ لوجوب إيلاؤها الفعل إذا وقع في حيزها . قال سيبويه : إذا اجتمع بعد الاستفهام الاسم والفعل قدّم الفعل ، فإن قلت : أيتهم زيد ضربت ؟ قبيح^(٤) .

ويختار نصب الاسم السابق أي يرجع على رفعه بالابتداء الجائر أيضاً (إنّ وليه فعل طلب) وهو الأمر والنهي ، والدعاء نحو : زيداً اضربه ، وزيداً ليضربه عمرو^(٥) [١١٣ / ٢] وزيداً لا تضربه ، وزيداً أصلح الله شأنه . وسواء في ذلك الأمر المراد بما

(١) ط : « اضربه » مكان : « ضربهُ » . تحريف . صوابه من أ ، ب . والمراد من كونه منحلاً بحرف مصدري أن يحل محله فعل مع « أن » أو « ما » .

(٢) من قوله : « إذا صح الاشتغال » إلى قوله : « لوجوب إضمار الفعل » سقط من ط في هذا الموضع ثم أعاد ما سقط في موضع غير موضعه فاضطرب الأسلوب ، وصوابه من أ ، ب .

(٣) ب ، ط : « تضربها » والأنسب ما جاء في أ . ويمثل التصريح بقوله : « من أمة الله ضربها » ولا غبار عليه .

(٤) « قبيح » سقطت من ط .

(٥) « وزيد ليضربه عمرو » سقطت من أ .

قبله العموم أو الخصوص (خلافاً لابن بابشاذ في) الأمر (المراد) بما قبله (العموم) حيث قال : يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والإبهام نحو : « واللذان يأتيناها منكم فآذوهما » (١) ، « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (٢) .

والجمهور تأولوا الآيتين على الإضمار ، وأن الكلام في ذلك جملتان ، والتقدير : وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما .

وخرج بقولي : فعل طلب - اسم فعله نحو : زيد سماعه (٣) فلا نصب فيه كما تقدم (أو) وليه (مصدر له) أي الطلب نحو : زيداً ضرباً له ، والله حمداً له . (أو ولي همزة استفهام) سواء كان الفعل الذي ولي همزة من باب الظن نحو : أعبد الله ظننته قائماً أم غيره نحو : أزيداً ضربته ، كان الاستفهام عن الفعل كما مثل أم عن الاسم نحو : أزيداً ضربته أم عمراً .

(خلافاً للقرءاء في باب ظن) حيث (٤) أوجب فيه الرفع . قال : لأن من عادة العرب إلغاؤها ، إذا لم يكن فيها الهاء (و) خلافاً (لابن الطراوة في الاستفهام الواقع على الاسم) حيث أوجب فيه الرفع بخلاف الاستفهام الواقع على الفعل ، وهي (٥) بين اسمين (٦) ، فتوهموا ذلك فيها ، وفيها الهاء . (و) خلافاً (للأخفش في إلحاق سائر الأدوات) بالهمزة في تجويز الرفع أيضاً .

(١) سورة النساء ١٦ . (٢) سورة المائدة ٣٨ .

(٣) ب : « منعه » بالنون ، ط : « منعه » بالياء ومن أسماء أفعال الأمر أن تكون على صيغة : فعال مثل : نزال بمعنى : انزل ، وضراب بمعنى : اضرب .

(٤) من قوله : « حيث أوجب فيه الرفع » إلى قوله : « فيها وفيها الهاء » سقط من أ . هذا وفي أ « ولنعه ذلك » بعد قوله : « في باب ظن » مكان العبارة الساقطة وهي لم تذكر في ب ، ط .

(٥) كلمة : « وهي » سقطت من أ .

(٦) مثل : محمدٌ ظنت مجتهدٌ ، لأن ظن وأخواتها عملها قليل إذا توسطت .

ووجه تخصيصها بذلك عند الجمهور أنها الأصل ، ولها مزية على سائر أدواته ، فإن تأخر الهمز عن الاسم نحو : زيداً ضربته لم يجوز النصب لما تقدم .

(و) خلافاً للأخفش أيضاً (في المفعول) من همز الاستفهام (بغير ظرف) حيث جوز نصبه نحو : أنت زيداً تضربه ، وسيبويه على المنع لبعده من الفعل فإن كان الفصل بظرف أو مجرور جاز مع اختياره اتِّفَاقاً لاتساعهم فيهما نحو : أكلَ يوم زيداً تضربه ؟ وأبي الدار زيداً ضربته ؟

قال أبو حيان : وكذا الفصل بالعاطف نحو : أو زيداً ضربته .

(أو) ولي (حرف نفى لا يختصّ نحو : ما زيداً ضربته ، ولا زيداً قتلته قياساً على همزة الاستفهام .

(وقيل : الرفع فيه أرجح) من النصب ، وعليه أبو بكر بن طاهر ، ونسب لظاهر كلام سيبويه .

(وثالثها) : هما (سواء) وعليه ابن الباذش .

وخرج بحرف النفي فعله ، وهو ليس ، فإنّ تاليها يجب رفعه اسماً لها ، وبقولنا : لا يختصّ ، المُختصّ ، وهو لم ، ولما ، ولن ، ويصير الفصل فيه ^(١) كالاستفهام نحو : ما أنت زيد ضربته . ذكره أبو حيان .

(أو) ولي (حيث) نحو حيث زيداً تلقاه بكرمك .

ووجه اختياره النصب أنها في معنى حروف المجازاة .

(أو) ولي (عاطفاً على) جملة (فعلية) سواء كان الفعل متعدياً متصرفاً تاماً أم ضدّاً ذلك نحو : لقيت زيداً زيداً وعمراً كلمته ، ولست أخاك وزيداً أعينك عليه ،

(١) ط : « الفعل » بالعين مكان : « الفصل » بالصاد . تحريف .

وكنت أخاك وعمراً كنت له أخاً ، وإنما رجّح النصب للمشكلة .

(أو أوهم الرفع وصفاً مُخِلاً) فيتلخّصُ بالنصب من إيهام غير الصواب نحو :
« إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ »^(١) إذ رفع « كُلِّ » يوهم كون « خلقناه » صفة
مخصّصة ، فلا يدلّ على عموم خلق الأشياء بقدر^(٢) .

(أو أوجب به استفهامٌ منصوب) نحو : زيداً ضربته جواباً لمن قال : أيهم ضربت ؟
(أو مضاف إليه) نحو : ثوب زيد لبسته جواب من قال : ثوب أيهم لبست ؟

(قيل : أو وليه لم ، أو لن ، أو لا) نحو : زيداً لم أضربه ، وبشراً لن أكرمه .
وزيداً لا أضربه .

قال ابن السيّد : (أو تقدّمه) ما هو فاعل في المعنى ، بأن كان الاسمُ المتقدّم على
المشتغل عنه ، وفاعلٌ لمشغولِ دالّينِ على شيء واحد نحو : أنا زيداً ضربته وأنت عمراً
كلمته^(٣) .

قاله الكسائي : والأصح في الصّور الأربع اختيار الرفع .

(ويستويان) أي النصب والرفع (في المعطوف على جملة ذات وجهين) أي اسمية
المصدر ، فُعْلِيّة العجز ، لتعادل التشاكل نحو : زيد ضربته وعمرو أكرمته . وهند

(١) سورة القمر ٤٩ .

(٢) لأن التخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفاً بها لا يكون بقدر ، والصفة هي المخلوقة
المنسوبة له ، فالمخلوقة لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر ، فيوهم أن تمّ مخلوقاً لغيره تعالى ،
وهو مذهب المعتزلة .

انظر تحقيق ذلك في التصريح ويس ١ : ٣٠٢ .

(٣) ب ، ط : « أنا زيد » ضربته وأنت عمرو كلمته برفع زيد وعمرو . تحريف : صوابه من أ .
لأنه يتكلم عن المواضع التي يرجّح فيها النصب ؛

ضربتھا وزيداً كلمته في دارها ، فالنصب عطفاً على العجز . والرفع عطفاً على الصدر .

(فإن خلا) المعطوف (من عائد لها) أي : لمبتدأ الجملة المعطوف عليها (فتالثها الأصح) ؛ وعليه الجمهور (إن كان) العطف (بالفاء صحت المسألة) لحصول الربط^(١) بما فيها من السبب ، وإن كان بغيرها فلا ، وأولها يجوز مطلقاً نحو : هند ضربتها ، وعمرو^(٢) أكرمه ، وثانيها : لا يجوز مطلقاً ؛ لأن المعطوف على الخبر خبر ، فيشترط له وجود الرّابط ..

(والرابع) يجوز إن كان العطف بالفاء كقول الجمهور (أو الواو) لما فيها من معنى الجمع .

(ويرجع الرفع بالابتداء فيما عدا ذلك) نحو : زيد رأيت ، وإن زيد لقيته .

[مسألة] :

(ملابسة [٢ / ١١٤] الضمير بنعت) نحو : هند أكرمت رجلاً يجيها (أو) عطف (بيان) نحو : زيد ضربت عمراً أخاه . (أو) عطف (نسق بالواو غير معاد معه) العامل نحو : زيد ضربت عمراً أخاه .

(١) ط : « لحصول الشرطية » . تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) في النسخ الثلاث : « وعمراً أكرمه » ولعلّ الصواب : « وعمرو » بالرفع ، لأنه في هذه الحالة معطوف على الصدر ، فهو من قبيل عطف جملة اسمية على اسمية ، ولا مانع من ذلك .

أما النصب فلا يجوز كما أشار إليه معلقاً بعد ذلك . وعدم الجواز عند الأخفش والسيرافي فقط كما قال الخضرى في حاشيته ١ : ١٧٦ : « فإن خلت » أي الجملة الثانية من ضمير الإسم الأول ، امتنع النصب بالمعطف على الصغرى عند الأخفش والسيرافي لأن المعطوف على الخبر خبر ولا رابط فيه .

وجوزّه الناظم وجماعة للتوسع في التواني .

(قيل : أو تُسمَّ أو أو) نحو : زيد رأيت عمراً ثم أخاه أو^(١) أخاه (كهي بدونه) بخلاف العطف بغير الثلاثة ، وكذا بغير الواو على الأصح لاختصاصها بمعنى الجمع ، وبخلاف البدل ، لأنه على تكرار العامل فتخلو الجملة الواقعة خبراً من الربط ، وبخلاف ما إذا أعيد العامل .

(والنصب هنا) أي في باب الاشتغال (قال الجمهور بفعل واجب الإضمار من لفظ الظاهر) إن أمكن كما في الأمثلة السابقة (أو معناه) إن لم يمكن نحو : إن زيدا مررت به فأحسن إليه ، فيقدر إن جاوزت زيدا مررت به (مقدماً) على الاسم (خلافاً للبيانين) في قولهم بتقديره مؤخرأ .

(و) قال (الكسائي) النصب (بالظاهر) أي الفعل المؤخر على كونه ملغى (غير عامل في الضمير) بأن يلغى .

ورُدَّ بأن الضمير قد لا يتعدى إليه الفعل إلاّ بحرف جرّ ، فكيف يلغى ؟ وينصب الظاهر ، وهو لا يتعدى إليه أيضاً إلاّ بحرف جرّ نحو : « وزيداً غضبتُ عليه » ، وأيضاً فلا يمكن الإلغاء في السبب ، لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة . نحو : زيداً ضربت غلام رجل يحبه .

(و) قال (الفراء) الفعل (عامل فيهما) أي في الاسم والضمير معاً ، ورُدَّ بازوم تعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى اثنين والمتعدى إلى اثنين إلى ثلاثة ، وهو خرم للقواعد .

(وجوزّه قوم) في المشتغل عنه بمجرور نحو : زيد مررت به (جرّ السابق بما جرّ الضمير) فيقال : بزیدٍ مررت به ، وقرئ : « وللفظالین أعدّ لهم عذاباً أليماً »^(٢) .

(١) ط فقط : « أو أو أخاه » بتكرار « أو » . تحريف .

(٢) سورة الإنسان ٣١ .

والجمهور على المنع ؛ لأن الجار مُنَزَّلٌ من الفعل منزلة الجزء منه ، لأنه يصل به إلى معموله ، كما يصل بهمة النقل ، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة ، وإبقاء بعضها لا لا يجوز هذا ، والقراءة مؤولة على تعلق اللام بأعد « الظاهر » ، « ولهم » بدل منه .

(ويجوز رفعه) أي المشتغل عنه مطلقاً (بإضمار كان ، أو فعل للمجهول خلافاً لابن العريف ^(١) لا بمطواعٍ خلافاً لابن مالك) حيث قال : إذا كان للفعل المشتغل مطواعٌ جاز أن يضم ، ويرفع به السابق كقول ليبيد :

١٥٣١ - . فإن أنت لم يتفعلك علمك فانتسب .^(٢)

قال : فانتَ فاعل لم ينفع مضمرأ ، وجاز إضماره ؛ لأنه مطواع : « ينفع » ، والمطواع يستلزم المطواع ، ويدلّ عليه .

قال أبو حيان : وهذا منعه أصحابنا ، وأولوا البيت على أنه مما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب ، أو رُفِعَ بإضمار فعل يفسره المعنى ، وليس من باب الاشتغال .

(واختلف : هل شرط الاشتغال أن يتنصب الضمير والسابق من جهة واحدة) ؟ .

ف قيل : نعم ، وعليه الفارسيّ ، والسّهيليّ والشّلوبيّ في أحد قوليّه ، فإن كان نصب الضمير على المفعوليّة شرط نصب السابق عليها ، أو الظرفيّة ، فكذلك ولا يجوز نصب الضمير على المفعولية مثلاً ، والسابق على المفعول له ، أو الظرف فلا يقال : زيداً قمت إجلالاً له ، أو زيداً جلست مجلسه .

وقيل : لا يشترط ذلك ، وعليه سيبويه ، والأخفش والشّلوبيّ في آخر قوله . قال

(١) ابن العريف : هو الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم بن العريف النحويّ .

له : كتاب في النحو اعترض فيه على أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس في مسائل ذكرها في كتابه :

الكافي ، مات بطليطلة ٣٩٠ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٥٩ .

سيبويه : أعبد الله كنت مثله ، أي أشبهت عبد الله ، فانتصب السابق مفعولاً ، والمتأخر خبر « لكان » .

[خاتمة]

(الاشتغال في الرفع) بأن يكون في الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل (كالنصب ، فيجب الابتداء في زيد قام) لعدم تقدم ما يطلب ^(١) لنصب لزوماً أو اختياراً (خلافاً لابن العريف) أبي القاسم حسين بن الوليد حيث جوز فيه الفاعلية بإضمار فعل يفسره الظاهر .

قال أبو حيان : وهي نزعة كوفية أي لبنائه على جواز تقدم الفاعل على الفعل .

(ويرجح الابتداء في) نحو (خرجت فإذا زيد قد ضربه عمرو) لرجحان مرفوع الاسم بعد « إذا » ، وجواز وقوع الفعل مع قد ^(٢) بعدها بقلّة .

(وتجب الفاعلية في) نحو (إن زيد قام) لما تقدم من اختصاص أدوات الشرط بالفعل (خلافاً للأخفش) في قوله : يجوز الابتداء أيضاً مع رجحان الفاعلية عنده .

(وترجح) الفاعلية (في) نحو : (أزيد قام خلافاً للجزمي) ^(٣) في قوله ^(٤) يجوز الابتداء فيه .

(ويستويان) أي الابتداء والفاعلية (في أزيد قام وعمرو قعد) ، لأن الجملة الأولى ذات وجهين ، فالابتداء عطفاً على الصدر ، والفاعلية عطفاً على العجز .

(١) ب ، ط : « ما يطلب الفعل » والأوضح ما جاء في أ .

(٢) « قد » سقطت من أ .

(٣) من قوله : خلافاً للجزمي إلى قوله : « أزيد قام وعمرو قعد » سقط من أ بسبب انتقال النظر .

(٤) ب : « برجحان » مكان : « يجوز » .

(وجوز قومٌ : نصب) نحو : (أزيد ذهب به على إسناد ذهب^(١) للمصدر) ، أي إلى ضميره ، وهو الذهب ، وكأنه قيل : أذهب هو ، أي [١١٥ / ٢ أ] الذهب بزيد ، فيكون « به »^(٢) في موضع نصب .

رضعته ابن مالك بأنه مبنيّ على الإسناد إلى المصدر الذي تضمنته الفعل ، ولا يتضمن الفعل إلاّ مصدرًا غير مخصص ، والإسناد إليه منطوقاً به غير مُفِيدٍ^(٣) ، فكيف إذا لم يكن منطوقاً به ، وسيبويه والجمهور على منع النصب .

(وشرط المشغول عنه قبول الإضمار فلا يصحّ) الاشتغال (عن حال ، وتمييز ومصدر مؤكد ، ومجرور بما لا يجر المضمرة) كحتى ، والكاف ، جزم بذلك أبو حيان في شرح التسهيل .

قال بخلاف الظرف ، والمفعول له . والمجرور والمفعول معه ، فيجوز الاشتغال عنها نحو : يوم الجمعة لقاؤك فيه^(٤) والله^(٥) أطعمت له ، والخشبة^(٦) استوى الماء وإياها . قال : وأمّا المصدر فإن اتسع^(٧) فيه جاز الاشتغال عنه نحو : الضرب الشديد

(١) ط : « ذهب إلى المصدر » بزيادة : « إلى » تحريف .

(٢) ب : « فيكون الثاني » مكان : « فيكون به » .

(٣) أ ، ط : « غير مفيد » بالقاف . تحريف صوابه من ب .

(٤) « لقاؤك فيه » سقطت من أ ، ب .

(٥) « والله » سقطت من أ ، ب ، وفي أ فقط « أطعمته » . تحريف .

(٦) من قوله : « والخشبة » إلى آخر الباب سقط من أ .

(٧) مكان : « اتسع » بياض في ب .

ضربته زيداً ، وكذا المفعول المطلق لأنه مفعول ، وإن كان مفعولاً له بُني (١) على الإضمار إن جوزناه جاز وإلاً فلا .

• • •

(١) كلمة : « بني » سقطت من ط .